هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التقرير السنوي الحادي عشر

السنة المالية (2021-2022)

دولة الكويت

هيئة أسواق المال

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة أسواق المال

حضرة صاحب السمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

صباح خالد الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

حفظه الله

هيئة أسواق المال

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة	**17**
الباب الأول: هيئة أسواق المال ... الرؤية والرسالة والأهداف	**23**
التأسيس	24
الأهداف الأساسية	25
الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية	26
الهيكل التنظيمي للهيئة	27
الباب الثاني: أداء مجلس مفوضي الهيئة أمانة السر	**29**
مجلس مفوضي الهيئة	31
اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة	32
أمانة سر مجلس المفوضين	33
الباب الثالث: المجال الإستراتيجي	**35**
التخطيط الإستراتيجي	37
الخطة الإستراتيجية الثانية (2018-2023)	38
المشاريع الإستراتيجية	40
الخطة الإستراتيجية الثالثة (2023-2024 / 2026-2027)	44
الباب الرابع: الاستدامة	**45**
الاستدامة لدى الهيئة: الرؤية، الركائز والمسارات	47
الاستدامة المؤسسية لدى الهيئة	49
استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية	59
الاستدامة المجتمعية والبيئية	62
الباب الخامس: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين	**67**
المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	69
مجلس التأديب	70
لجنة الشكاوى والتظلمات	71
مكتب التدقيق الداخلي	72
مكتب الرقابة المالية	73

فهرس المحتويات

الباب السادس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها	**75**
المجال التشريعي والقانوني	**77**
الجانب التشريعي واللائحي	77
الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق	80
المجال التنظيمي	**88**
تنظيم الأسواق	88
أنشطة التراخيص والتسجيل	91
أنظمة الاستثمار الجماعي	97
تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر	100
تمويل الشركات	102
الاندماج والاستحواذ	114
المجال الرقابي	**118**
الرقابة المكتبية	118
الرقابة الميدانية	127
متابعة عمليات الأسواق	128
الإفصاح والشفافية	131
المجال التوعوي والإعلامي	**138**
مجال التعاون المشترك: المحلي والإقليمي والدولي	**150**
الباب السابع: تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية	**157**
تنظيم الشؤون المالية والخزانة	159
التنظيم والتحديث التقني	162
الباب الثامن: الرؤى والتطلعات المستقبلية	**167**
الباب التاسع: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية (2021-2022)	**175**
الباب العاشر: بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لعام 2021	**203**

مجلس مفوضي الهيئة

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة

السيد/ أ. د. أحمد عبد الرحمن محمد عبد الله الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال - المدير التنفيذي

السيد/ عثمان إبراهيم عثمان العيسى
نائب رئيس مجلس المفوضين

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي
عضو مجلس المفوضين

السيد/ عبد العزيز فهد عبد العزيز المرزوق
عضو مجلس المفوضين

السيد/ أحمد علي القاضي
عضو مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

رغم أن السنة المالية الأخيرة موضوع التقرير السنوي الماثل رزحت كما سابقتيها تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) وإجراءاتها الاحترازية، والتي نأمل لبوادر الخروج من بوتقتها التي لاحت مع نهاية تلك السنة أن تشكل نقطة النهاية لجائحة غير مسبوقة منذ عقودٍ عدة على الأقل، بعد أن ألمت بعالمنا وتركت تداعياتها في اتجاهات عدة: إنسانياً، واجتماعياً، وصحياً، واقتصادياً بطبيعة الحال. فإن ذلك كله لم يقف حائلاً أمام مواصلة الهيئة جهودها الحثيثة لتحقيق رؤيتها في التوصل إلى ريادة في تطوير أسواق مالٍ جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني تتواءم مع رؤية الكويت المتمثلة في تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي ليصبح أحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.

ويمكن القول حقيقة، بأن الهيئة بالتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال قد قطعت أشواطاً لايستهان بها في مسارات تحقيق رؤيتها تلك من خلال عديد المهام التي استكملت تنفيذها خلال السنة المالية الماضية (2021-2022) وما سبقها، والمبادرات التي تعكف على تنفيذها راهناً، والتي يعرضها التقرير السنوي الماثل الذي أقدمه لكافة المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي عموماً، وفي أنشطة الأوراق المالية بصورة أكثر تحديداً. لاسيما وأننا في الهيئة لانعتبر الالتزام بتقديم هذا التقرير في موعده المحدد استحقاقاً قانونياً فحسب، بل التزاماً بأعلى معايير الشفافية، ورغبة من الهيئة في اطلاع العموم على خلاصة نتائج أعمالها الهادفة لتطوير سوق المال، وتعزيز نموه، وزيادة مساهمته في تمويل النشاط الاقتصادي، وحماية المشاركين فيه.

وإذا كان لكل أزمة جانباً مضيئاً هنا، ودرساً مستفاداً هناك، فإنني أعتقد جازماً أن جائحة كورونا رغم قسوة تداعياتها لم تكن استثناءً عن ذلك، وإذا كان الوقت لايزال مبكراً لاستخلاص الدروس المستفادة منها، فإنه لم يكن كذلك على صعيد تلمس بقعة ضوء في نهاية نفقها. على صعيد أنشطة الأوراق المالية تحديداً، ومن باب "رب ضارة نافعة"، ربما تمثل "النافع" في الجائحة أنها كانت سبباً مباشراً في تسريع وتائر تحولاتٍ نوعية في قضايا الاستدامة، والشمول المالي، إضافة لتغيراتٍ جذرية في منهجية التخطيط الإستراتيجي لدى الهيئة، دون أن تخلو تلك السنة المالية بطبيعة الحال من إنجازات، يمكن اعتبار بعضها استثنائياً في ظل الظروف السائدة، أعرض لأبرز ها بخطوطها العامة، قبل أن أترك للتقرير السنوي استعراض تفاصيلها.

إستراتيجياً، تبنت الهيئة مشروعاً لتطوير منهجيتها للتخطيط الإستراتيجي، بالتزامن مع دخول إستراتيجيتها الراهنة مراحلها الختامية بعد إنجاز 84% من مجمل أعمالها ومشاريعها التطويرية، وبدء الإعداد لإستراتيجيتها الثالثة للأعوام (2023-2024/2026-2027) والتي تعكس توجهات تنموية طموحة تتخطى تأثيراتها نطاق أنشطة الأوراق المالية. ومع الأخذ بعين الاعتبار استكمال ماتبقى من مبادرات الإستراتيجية الراهنة، وما تم إنجازه في مجالاتٍ عدة ذات صلة، كالتوصل إلى منظومة متكاملة لأنظمة الاستثمار الجماعي مع توفيق أوضاع الأنظمة القائمة، وفتح المجال واسعاً لتنظيم صور جديدة منها، كأنظمة الاستثمار التعاقدي والصناديق العقارية المدرة للدخل، وإطلاق عجلة تأسيس ضوابط صناديق

التحوط ورأس المال المخاطر، وتأهيل كيانات البنى التحتية ومقدمي خدمات الأوراق المالية، وتطوير أنظمة الرقابة، وتنظيم عمليات انقسام الشركات، وتداول حقوق الأولوية، والتداول بالهامش، وتعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، وتطبيق برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل، يتضح جلياً أن واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية على أعتاب مرحلةٍ فاصلة قولاً وفعلاً.

في إطار آخر، يمكن القول بأن السنة المالية الأخيرة، كانت سنة "تأسيسية" بامتياز بالنسبة لتوجهات الاستدامة، والتنمية المستدامة بعدما جعلت الهيئة تلك القضايا أهدافاً رئيسة لإستراتيجيتها القادمة، وخطت خطواتٍ عدة في مسارها، كتشكيل لجنة توجيهية لاستيفاء متطلباتها، ورسمت أفق توجهاتها المتعلقة بالشمول المالي، والتمويل المستدام، والتحول الرقمي، والحوكمة، كما حددت أطر المسارات الرئيسة لتحقيقها، بدءاً بالاستدامة المؤسسية للهيئة ذاتها، قبل أن يتوسع إطارها ليشمل قطاع أنشطة الأوراق المالية ثانياً، والمجتمع بكافة قطاعاته وشرائحه تالياً.

في السياق ذاته، وعلى صعيد الشمول المالي تحديداً، والذي أصبح في وقتنا الحاضر أحد ركائز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأولوية لصانعي السياسات الاقتصادية والخطط التنموية والجهات الرقابية، فقد شهد بدوره تحولاً نوعياً مع قيام الهيئة بتوسيع أطر مشروعها الوطني لتعزيز الثقافة المالية ليتحول مشروعاً وطنياً للشمول المالي يستهدف تمكين كافة فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة بالشروط الميسرة والملائمة.

التحول آنف الذكر ، شمل المرتكزات الرئيسية الثلاثة للشمول المالي، بدءاً بالتوعية بقضايا الاستدامة والشمول المالي كأولوية قصوى في المرحلة الراهنة، وتعزيز المشاركات الخارجية ذات الصلة، كما هو الحال في فعالياتٍ دولية كأسبوع المستثمر العالمي التي تطلقها سنوياً المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو"، وإقليمية كبرنامج التوعية الخليجي المشترك "ملم". وبصورةٍ مماثلة بالنسبة للمرتكزين الآخرين المتصلين بالخدمات المالية المبتكرة، والتكنولوجيا المالية، إذ ثمة توجهاتٍ إستراتيجية عدة في إطارهما، كمشروع الهيئة الخاص بوضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المتصلة بأنشطة الأوراق المالية (FinTech)، ومشروعها الآخر لإنشاء أكاديمية متخصصة بأسواق المال، وتوجهاتها لوضع الإطار التنظيمي والتشريعي المتكامل لإصدار منتجات مالية مبتكرة، وأدوات دين مستدامة، لاسيما أدوات الدين الاجتماعية والخضراء صديقة البيئة، وأدوات الدين قصيرة الأجل، تمهيداً لإدراجها في سوق المال لاحقاً والذي يقف اليوم على مشارف الجاهزية التامة لتطبيق أدوات التمويل الأخضر بما يؤسس لتحوله سوقاً مالياً مستقراً متكاملاً يقدم التمويل المستدام، ويمكن الهيئة وشركائها في المنظومة من التحول إلى جهات مستدامة تدعم الركائز الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

بالنتيجة، يمكن القول بأن تحولاً هاماً تشهده الصناعة المالية التنموية المستدامة المعززة للاستقرار المالي، نظراً لما تتيحه من مصادر تمويلية وفرص استثمارية متنوعة ومطلوبة، ولما تتمتع به من مقومات: الملاءة المالية الجيدة، والمعدلات المرتفعة لمعايير الحوكمة والشفافية والأمان القانوني، ومواكبة لأحدث المعايير الدولية المطبقة.

ولايفوتني في هذا الإطار، الإشارة إلى سعي الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية لوضع أسس النهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وتنظيم التعامل بالمشتقات المالية المصدرة أو المتداولة في الكويت، وإحداث المزيد من التنظيم لأدوات الدين التي تشهد عادة نشاطاً محموماً معتاداً، ويكفي أن أشير في هذا المقام إلى أن قيمة الموافقات التي منحتها الهيئة لهذه النوعية من أدوات الدين قد تخطت –خلال السنة المالية الأخيرة لوحدها– حاجز الخمسة مليارات دولار أمريكي.

هذا، وقد نالت قضايا الحوكمة والتميز المؤسسي بدورها نصيباً وافراً من اهتمامات الهيئة مؤخراً، حيث أطلقت إستراتيجيتها للتحول الرقمي بهدف رقمنة كافة خدماتها بحلول عام 2025. كما واصلت جهودها الهادفة لاستيفاء متطلبات حوكمة القطاع العام، الأمر الذي أهلها وبجدارة لاحتلال المرتبة الأولى في ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة

ديوان المحاسبة على صعيد استيفاء متطلبات الحوكمة للسنة المالية الأخيرة وبنسبة 92.2% لتكمل بذلك مساراً بدأته قبل سنوات ثلاث باحتلال مركز الصدارة في هذا المجال. أما حصولها على شهادة الايزو ISO/IEC27001:2013 فكان إيذاناً باستيفائها المتطلبات الفنية والإدارية، والضوابط الرقابية والأمنية لأنظمتها المتصلة بتقنية المعلومات والاتصالات.

في الإطار ذاته، وفي سابقة هي الأولى من نوعها بين الجهات الإشرافية والرقابية المحلية، سعت الهيئة لوضع مؤشرات أداءٍ تشغيلية للرئيسي من أعمالها وخدماتها المقدمة لجمهور المعنيين بها من أفراد وجهات خاضعة لرقابتها، بلغ عددها 280 مؤشراً لـ204 إجراء عمل، وذلك بهدف تيسير إجراءات تقديم خدماتها للمعنيين بها، والارتقاء بكفاءة أداء مهامها بما يتوافق مع المعايير الدولية، والمساهمة الفاعلة في تحسين مقومات بيئة العمل المتصلة بأنشطة الأوراق المالية، أما قياس تلك المؤشرات وتحليلها والإعلان عن نتائج تقييمها، فكان تكريساً للشفافية التي تسعى الهيئة دوماً لتعزيزها.

أكتفي بهذا القدر من استعراض الخطوط العامة للتقرير السنوي للهيئة للسنة المالية (2021-2022)، والتي تشمل أهم المهام المنجزة للهيئة، وأبرز مشاريعها الحالية وتوجهاتها المستقبلية، وأترك للتقرير استعراض تفاصيلها كاملة.

وقبل ختام كلمتي، لايفوتني أن أشيد بجهود الإخوة أعضاء مجالس المفوضين السابقة، وجهود زملائي أعضاء مجلس المفوضين الحالي ومنتسبيها والتي أسست لما بلغه واقع أنشطة الأوراق المالية حالياً. كما لايفوتني الإشادة بتعاون شركائنا في منظومة أسواق المال وكافة المعنيين بأنشطة الأوراق المالية.

وفي الختام، يطيب لي أن أعبر بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة ومنتسبيها عن بالغ التقدير لقيادتنا الرشيدة، وأن أتقدم بأسمى آيات التقدير إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله على رعايتهم للهيئة ودعمهم المتواصل لجهودها، مؤكداً حرصنا على العمل بنهج توجيهاتهم الحكيمة والتي ترسم أفق توجهاتنا، سائلين المولى عز وجل أن يسدد خطانا لما فيه كل الخير لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د. أحمد عبد الرحمن الملحم

رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي

هيئة أسواق المال

الباب الأول

هيئة أسواق المال.... الرؤية والرسالة والأهداف

- التأسيس
- الأهداف الأساسية
- الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية
- الهيكل التنظيمي للهيئة

التأسيس

القانون 7 / 2010
- قانون إنشاء الهيئة
- صدر بتاريخ 21 فبراير 2010
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير2010

القانون 108 / 2014
- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 23 يوليو 2014
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014

القانون 22/ 2015
- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 4 مايو 2015
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015

المادة 2 من القانون 7 / 2010
تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال).

المادة1-1 من الكتاب الثاني للائحة التنفيذية
تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وحق تملك الأموال العقارية والمنقولة وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها.

الأهداف الأساسية للهيئة

الرؤية

الريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني

الرسالة

تعزيز النظام الإشرافي والرقابي ليكون داعماً لأسواق مالٍ جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية

القيم المؤسسية

المسؤولية

التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال

العدل

العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة دون تحيز أو تمييز

النزاهة

الالتزام بالأمانة والاستقامة وأخلاقيات المهنة

الشفافية

تكفل الهيئة حق المجتمع في المعرفة وفق القانون والقواعد المنظمة لعمل الهيئة

التميز

الالتزام بالقيام بدورنا بدرجة عالية من الإتقان والحرفية

الكفاءة

الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة

الشراكة

العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الأخرى، ومع المرخص لهم من الهيئة

الهيكل التنظيمي للهيئة

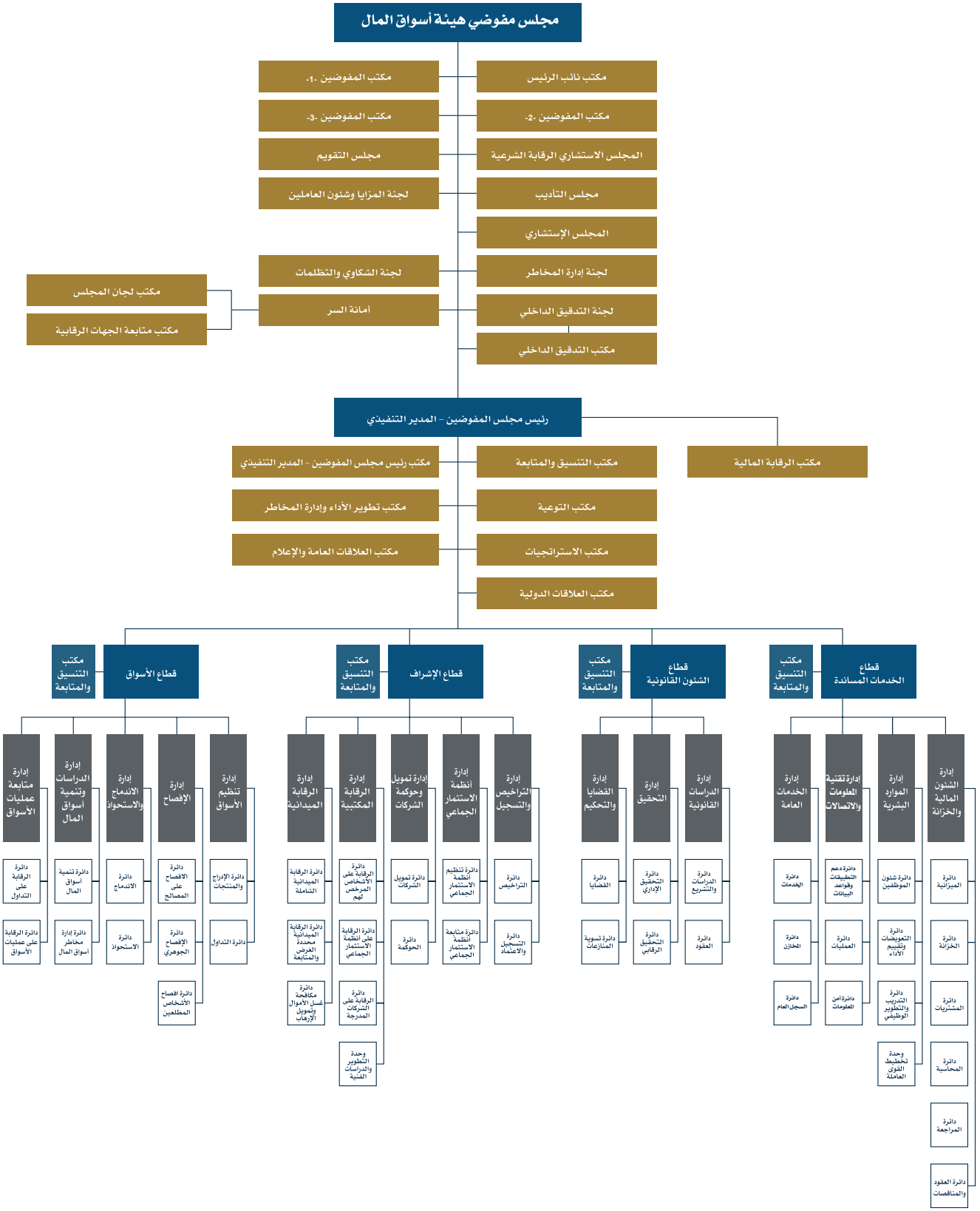

هيئة أسواق المال

الباب الثاني

أداء مجلس مفوضي الهيئة وأمانة السر

- مجلس مفوضي الهيئة
- اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين
- أمانة سر مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة:

تشكيل المجلس

تشكيل مجلس مفوضي الهيئة خلال السنة المالية (2021-2022)، كان وفق الآتي:

السيد
أ. د. أحمد عبد الرحمن الملحم
رئيساً

السيد
عثمان إبراهيم العيسى
نائباً للرئيس

السيد
عبد العزيز فهد المرزوق
عضواً

السيد
عبد المحسن حسن المزيدي
عضواً

السيد
أحمد علي القاضي
عضواً

اجتماعات المجلس وقراراته

عقد مجلس مفوضي الهيئة (52) اجتماعاً ناقش خلالها (394) موضوعاً، واتخذ خلالها (427) قراراً توزعت طبيعتها بين قرارات تنظيمية وتشريعية، وقرارات ذات طبيعة قانونية، إضافة إلى قرارات متصلة بجهات حكومية وهيئات ومنظمات دولية.

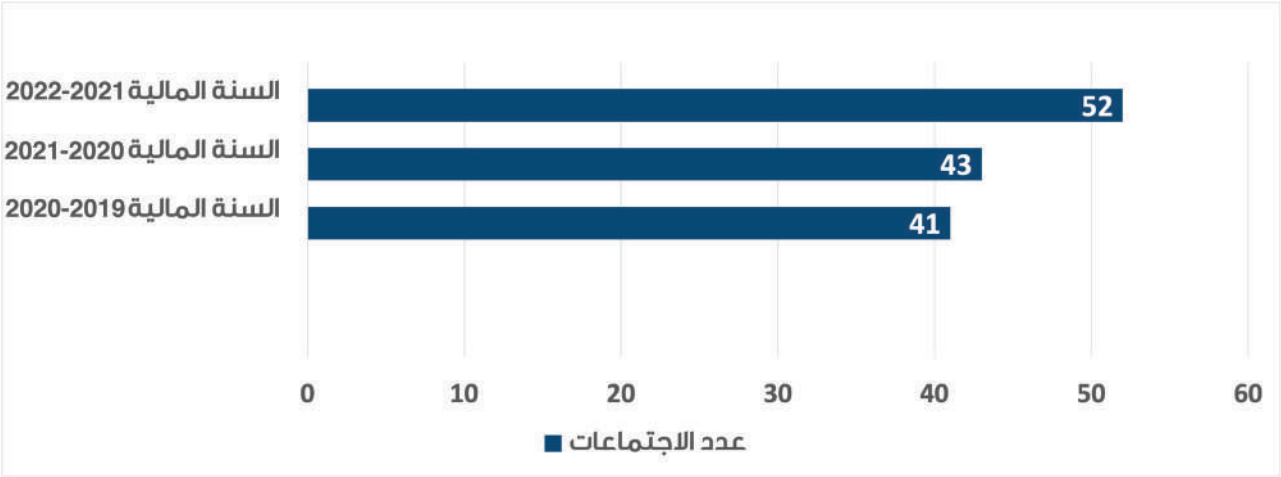

اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان دائمة، الجدول والشكل التاليان يوضحان اجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية المنتهية في 2022/3/31 مقارنة بسابقتيها:

السنة المالية	التدقيق الداخلي	المزايا وشؤون العاملين	إدارة المخاطر
2022-2021	8	9	3
2021-2020	7	9	3
2020-2019	8	15	1

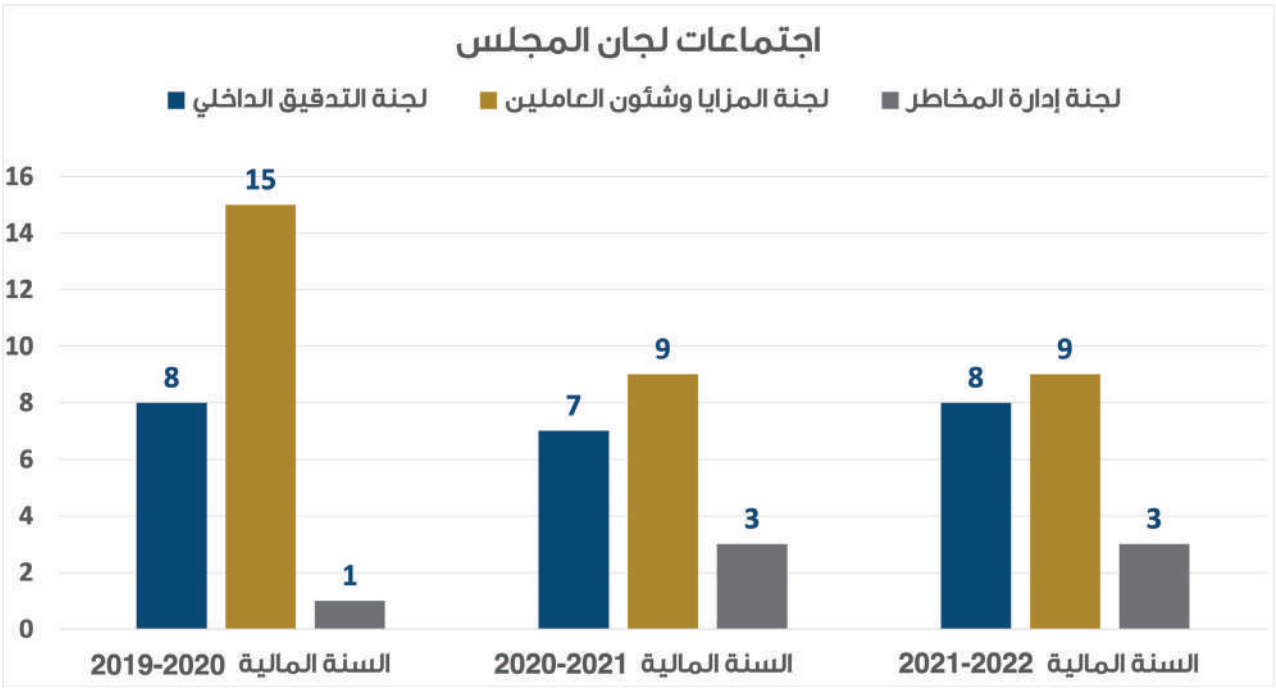

أمانة سر مجلس المفوضين

يمكن استعراض أعمال أمانة سر مجلس المفوضين من خلال أعمال الوحدات الإدارية المكونة لها، والتي يوضحها الشكل التالي الذي يعرض للهيكل التنظيمي لأمانة السر:

أمانة سر مجلس المفوضين

تتولى مهام الإعداد والتنسيق لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتسجيل وتوثيق وأرشفة محاضر الاجتماعات، وما يصدر عنها من توصيات أو توجيهات أو تكليفات أو قرارات، وإبلاغ الجهات المعنية بما يلزم من ذلك، ومتابعة تنفيذه، ومتابعة أعمال كل من مكتب لجان المجلس ومكتب متابعة الجهات الرقابية.

مكتب لجان المجلس

يتولى مهام الإشراف المباشر على أعمال اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى أعمال مجلس التقويم بالهيئة، كما يقوم بمتابعة قراراتها وتوصياتها.

مكتب متابعة الجهات الرقابية

يتولى مهام التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية داخل الهيئة والجهات الرقابية في الدولة، وقد تلقى المكتب خلال السنة المالية الأخيرة (187) طلباً من تلك الجهات قام بدراستها واستيفاء الردود بشأنها.

هيئة أسواق المال

الباب الثالث

المجال الإستراتيجي

- التخطيط الإستراتيجي
- الخطة الإستراتيجية الثانية (2018-2023)
- المشاريع الإستراتيجية
- الخطة الإستراتيجية الثالثة (2023-2024 / 2026-2027)

هيئة أسواق المال

التخطيط الإستراتيجي

أطلقت الهيئة مشروعها لتطوير منهجيتها للتخطيط الإستراتيجي بالشراكة مع إحدى الجهات الاستشارية المتخصصة في أكتوبر من عام 2020 بهدف تطوير ممارساتها الحالية على صعيد التخطيط الإستراتيجي للتوافق مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة، حيث تم تصميم إطار جديد للتخطيط والإدارة الاستراتيجية ليكون مرجعاً لإعداد إستراتيجيات الهيئة المستقبلية، وثمة العديد من المخرجات ذات الصلة بالتخطيط الإستراتيجي تم التوصل إليها خلال السنة المالية الأخيرة، من أبرزها:

- العمل على توفيق أوضاع المشاريع القائمة مع ضوابط لائحة إدارة مشاريع الهيئة، واستكمال إجراءات إغلاق المشاريع المنتهية (مجلة هيئة أسواق المال، وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من "CSD, SSF, CCP"، تعليمات كفاية رأس المال).
- إعداد إصدارات متعلقة بالإستراتيجية (التقرير السنوي الثالث لتقييم أداء إستراتيجية الهيئة، التقارير ربع السنوية، الإصدار الثاني لإستراتيجية الهيئة).
- إعداد الخطة التشغيلية للسنة المالية (2022-2023)، وكذلك إعداد قائمة المشاريع للسنة المالية ذاتها.
- التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن استكمال إجراءات إدراج بعض مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية الثالثة للبلاد.
- غرس ثقافة التخطيط الإستراتيجي لدى منتسبي الهيئة، وتطوير منهجيته، وتنفيذ العديد من ورش العمل المتعلقة بالخطط التشغيلية لمختلف قطاعاتها، وإدراج برنامج "إدارة المشاريع" ضمن برامجها التدريبية.
- التشاركية الإستراتيجية مع عددٍ من اللجان وفرق العمل ذات مهام تتصل بإستراتيجية الهيئة وتطوير أعمالها، وكذلك التنسيق لجهود إستراتيجية إقليمية ودولية، نوجز مجالات تلك التشاركية بالآتي:
  - استكمال تأسيس أكاديمية أسواق المال: (إدراج المشروع في الخطة الإنمائية للدولة، اعتماد كلٍ من: صلاحيات الاعتماد النهائي المتعلقة بتأسيس الأكاديمية، الشعار النهائي لها والدليل الإرشادي لاستخدامه، آلية ترشيح وتعيين مجلس أمنائها، البدء بإجراءات اعتماد مركز اختباراتها).
  - تطوير منظومة أسواق المال بمشاريعها الهادفة لتأهيل كلٍ من المنتجات المالية المستحدثة، وكيانات البنى التحتية، ومقدمي خدمات الأوراق المالية، إضافة إلى تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة.
  - التنسيق الدولي مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو): (دراسة الإطار التنظيمي للتمويل المستدام والتنمية المستدامة، المتطلبات الخاصة بتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة لتطبيق التمويل المستدام). والتنسيق الإقليمي في إطار إستراتيجية تكامل أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
  - الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الخطة الإستراتيجية الثانية للهيئة للأعوام (2018-2023)

مع انتهاء الربع الرابع من السنة المالية (2021-2022)، ينقضي من الخطة الاستراتيجية أربع سنوات، أي ما نسبته 80% منها بعد تمديد أجلها لسنة إضافية بفعل تداعيات جائحة كورونا وإجراءاتها الاحترازية، وتشير الاحصائيات الخاصة بما تم تنفيذه من الخطة إلى إنجاز ما يعادل 84% من مجمل أعمالها التطويرية ومشاريعها المدرجة حتى تاريخ التقرير، وذلك مع اكتمال 8 مشاريع من أصل 18 مشروعاً، و118 عملاً تطويرياً من أصل 159.

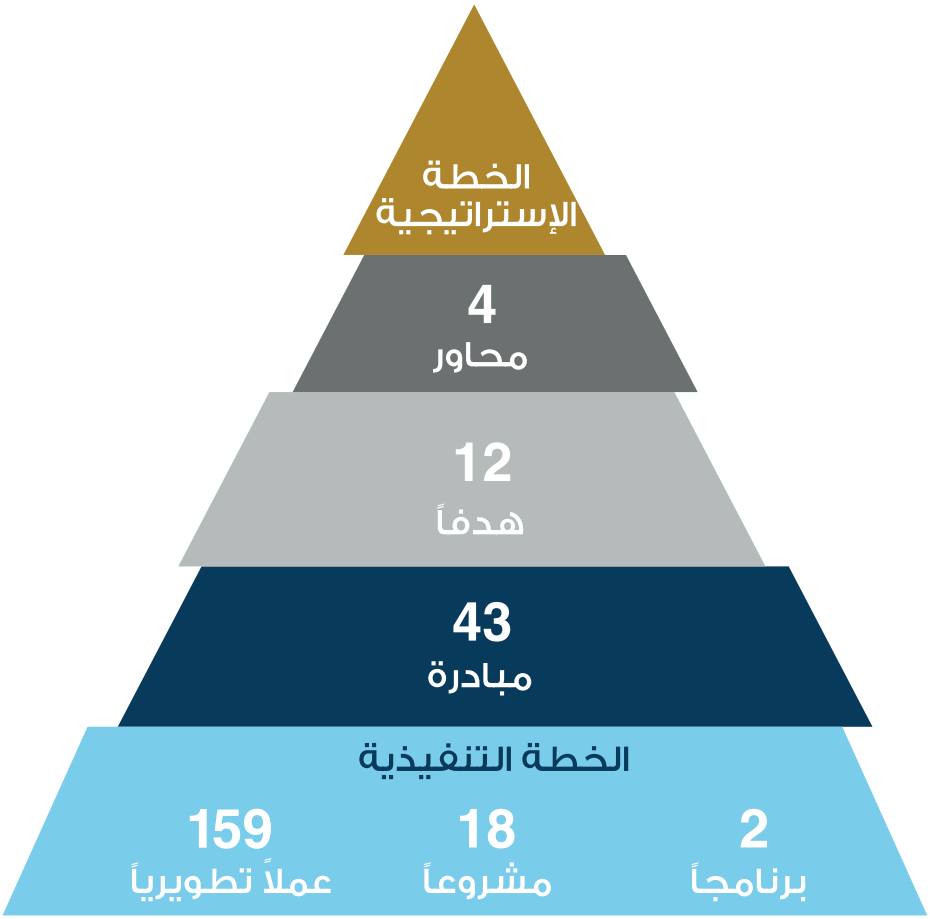

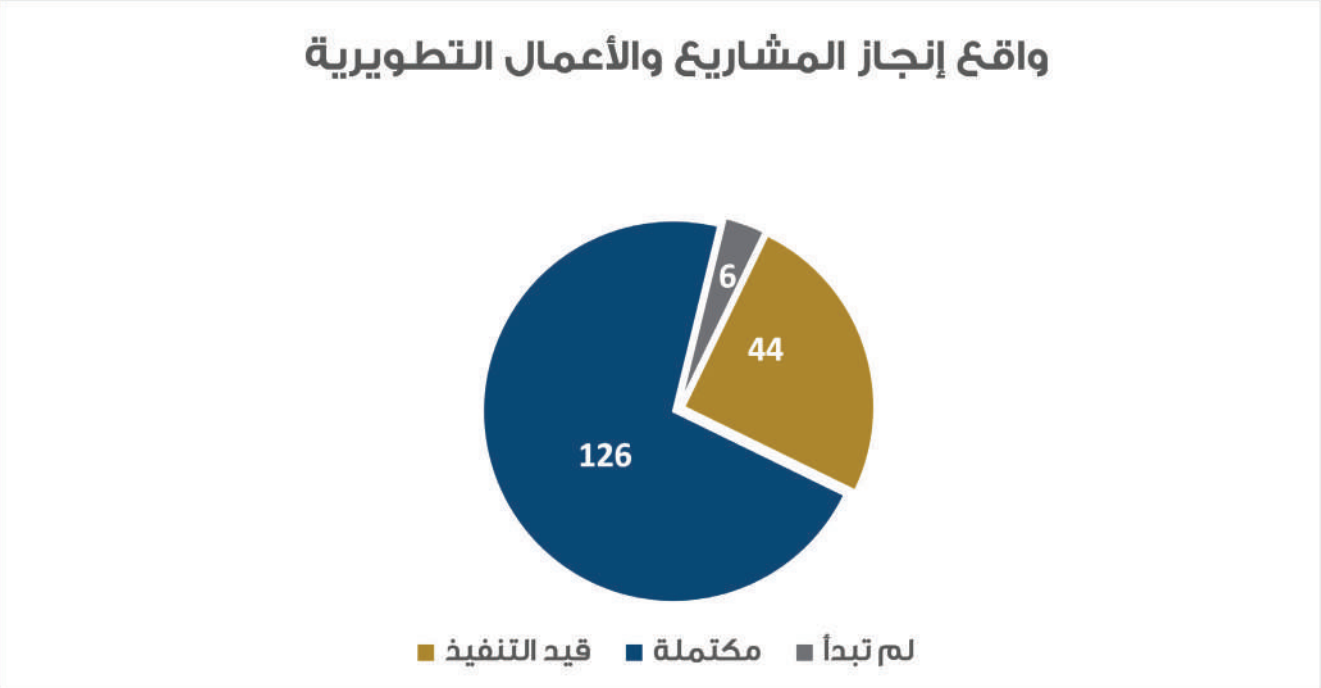
واقع إنجاز المشاريع والأعمال التطويرية
6
44
126
لم تبدأ
مكتملة
قيد التنفيذ

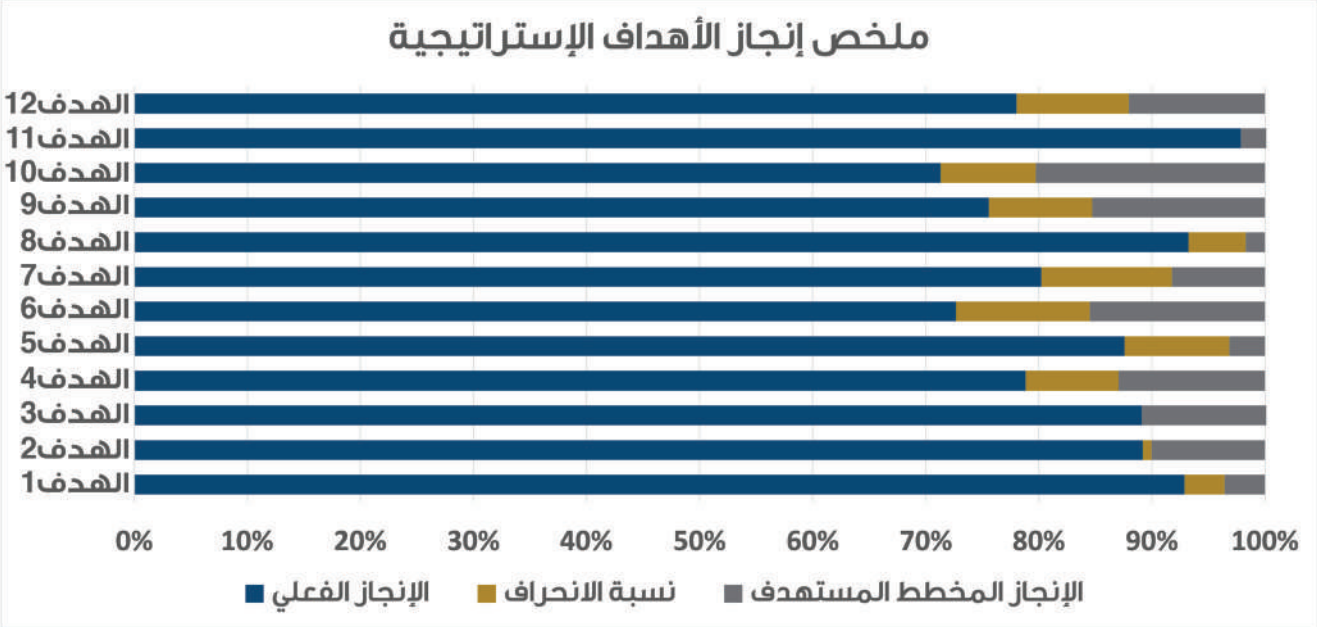
ملخص إنجاز الأهداف الإستراتيجية
الهدف12
الهدف11
الهدف10
الهدف9
الهدف8
الهدف7
الهدف6
الهدف5
الهدف4
الهدف3
الهدف2
الهدف1
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%
80%
90%
100%
الإنجاز الفعلي
نسبة الانحراف
الإنجاز المخطط المستهدف

المشاريع الإستراتيجية

مشاريع منتهية

نكتفي باستعراض هذه المشاريع دون تناول تفاصيلها وهو ما تم في تقارير سابقة، وهي:

- مشروع مجلة هيئة أسواق المال التوعوية الإلكترونية.
- مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.
- مشروع طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول.
- مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL.
- مشروع تعليمات كفاية رأس المال.
- مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, SSF, CSD).
- مشروع تطوير عمليات القطاع القانوني.

مشاريع قيد الإنجاز

نوجز واقع هذه المشاريع في الجدول التالي قبل أن نعرض لها بشيءٍ من التفصيل، مع الإشارة إلى ملاحظتين اثنتين: الأولى تتعلق بعدم قيامنا بعرض بيانات هذه المشاريع ومستهدفات كلٍ منها نظراً لعرض تفاصيلها كاملةً في التقرير السنوي السابق للهيئة، أما الثانية فتتعلق بتراجع نسب تنفيذ بعض هذه المشاريع مقارنة بأعوامٍ سابقة لاختلاف أسس احتساب تلك النسب، وذلك وفقاً لمستجدات وتطورات التنفيذ.

م	المشروع	البرنامج	خطة التنمية	موعد الإنجاز النهائي المخطط
1	تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي لهيئة أسواق المال			مايو 2023
2	مشروع استكمال تأسيس أكاديمية أسواق المال – الكويت		خطة التنمية	مارس 2024
3	إنشاء المقر الدائم لهيئة أسواق المال			مارس 2024
4	نظام إدارة الموارد المؤسسية (ERP)	التحول الرقمي		فبراير 2023
5	تطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية	التحول الرقمي		يونيو 2022
6	مشروع تطوير نظام الإفصاحات الإلكتروني iFSAH 2.0			مارس 2024
7	تأهيل المنتجات المالية المستحدثة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
8	تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
9	تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024
10	تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	يونيو 2024

مشروع تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي

وصلت نسبة إنجاز المشروع نحو 81%، وتتضمن الأعمال المنفذة إنجاز مخرجات المرحلة الأولى منه (تقرير تشخيص الوضع الراهن شاملاً الفجوات والحلول التصحيحية، دراسة تفصيلية لمتطلبات إعداد إستراتيجية التحول الرقمي، دليل منهجية التخطيط الإستراتيجي المؤسسية والرقمية للهيئة، تدريب ونقل المعرفة للعاملين في تنفيذ المنهجية، بالإضافة إلى تقرير جاهزية الأعمال وخطة إدارة التغيير لتطبيق المنهجية الجديدة).

مشروع استكمال تأسيس أكاديمية أسواق المال - الكويت

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 5.6%، ومن أبرز الأعمال المنفذة خلال السنة المالية الأخيرة اعتماد ضوابط اختيار مجلس الأمناء، وتشكيله، إضافةً إلى تكليف أمين سر لمجلس الأمناء، واعتماد الشعار النهائي للأكاديمية من قبل مجلس المفوضين وتسجيله لدى وزارة التجارة والصناعة وإصدار شهادة التسجيل.

مشروع إنشاء المقر الدائم للهيئة

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 30% وهي نسبة مطابقة تماماً للنسبة المخططة للمشروع لغاية هذه المرحلة، وذلك بعد تعديل أسس احتسابها وتجاوز مقدار الانحراف، وتجدر الإشارة إلى أن أعمال المشروع متوقفة مؤقتاً (في فترة إعداد التقرير) ريثما يتم توقيع عقود المراحل التالية، وذلك بعد أن تم طرح المناقصة في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" وموقع الهيئة بتاريخ 12 ديسمبر 2021، وتم تمديد المناقصة لمدة شهرين على أن يكون آخر يوم لتسليم العطاءات هو 13 أبريل 2022، وذلك بناء على طلب المناقصين لمزيد من الدراسة والحصول على (أسعار فعلية أو حقيقية) وبموافقة اللجنة والمدير التنفيذي، واعتمادها من مجلس المفوضين.

Street View

Top View

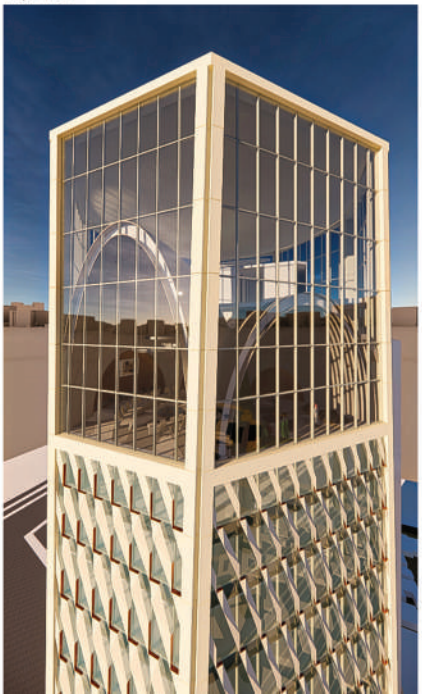

Interior View

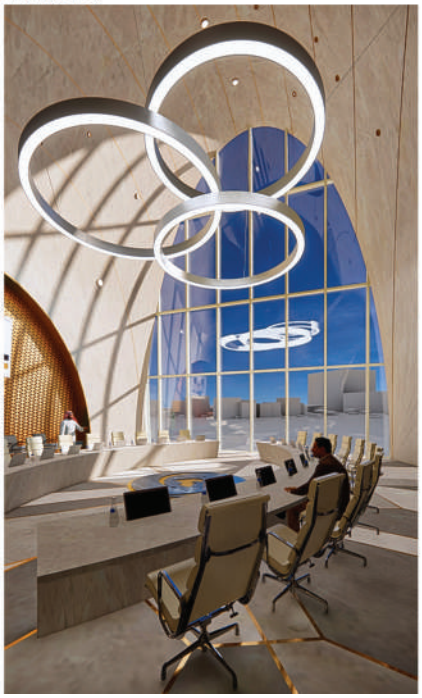

مشروع إدارة الموارد المؤسسية ERP

هذا المشروع كسابقه، تم تعديل أسس نسب إنجاز أعماله، كما تم تعديل موعد انتهائه، أما نسبة إنجاز المشروع فتبلغ 45%، المشروع يمثل نظاماً متكاملاً لإدارة عمليات وموارد الهيئة بما في ذلك أصولها الملموسة ومواردها المالية والبشرية استناداً إلى أفضل الممارسات المعيارية الرائدة وبما يتفق مع احتياجات الهيئة. وهو مجموعة من الأنظمة المترابطة التي تهدف إلى تسهيل تدفق المعلومات بين جميع الوحدات التنظيمية بواسطة أدوات استقصاء المعلومات لمعالجة البيانات، ويتم حالياً التمهيد لتنفيذ إجراءات التعاقد للمراحل التالية من المشروع.

مشروع تطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 59.83%، وقد شهدت السنة المالية موضوع التقرير تنفيذ الأعمال التالية:

- تفعيل خدمة الرسائل القصيرة، وإطلاق نماذج الشكاوى والتظلمات والبلاغات على بوابة الهيئة الإلكترونية.
- إطلاق بوابة الهيئة الإلكترونية باللغة الإنجليزية.
- تطبيق المساعد الآلي chatbot النسخة الخارجية على موقع الهيئة الرسمي، والنسخة الداخلية لموظفيها.
- ميكنة النماذج العشر التالية لبعض مهام الهيئة ليبلغ عدد النماذج المؤتمتة لأداء خدمات الهيئة على بوابتها الإلكترونية 41 نموذجاً.

م	المهام
1	التقرير السنوي للشخص المرخص له بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
2	طلب إدراج صندوق في البورصة
3	خدمة طلب تقديم التقرير نصف السنوي لشكاوى العملاء
4	طلب التعامل بأسهم الشركة (أسهم الخزينة)
5	طلب توزيع أسهم منحة لشركة مساهمة
6	تقرير التعامل بأسهم الشركة (أسهم الخزينة)
7	طلب اعتماد بنود جدول أعمال اجتماع هيئة حملة السندات أو الصكوك
8	تقرير أسهم الخزينة
9	طلب تجديد ترخيص نشاط بورصة أوراق مالية ونشاط وكالة مقاصة
10	التقرير الأسبوعي لصانع السوق للشركات المرخصة بنشاط صانع السوق

مشروع تطوير نظام الإفصاحات الالكتروني iFSAH 2.0

تبلغ نسبة الإنجاز العامة للمشروع 25.59%، حيث تم خلال السنة المالية الأخيرة تشكيل فريق عمل المشروع للقيام بالمهام المحددة، والتعاقد مع جهة استشارية لتنفيذ بعض المخرجات الرئيسية كالمنهجية الرقابية المتكاملة والمبنية على تقييم المخاطر وإعداد تقارير إحصائية ومجمعة، والعمل على تطوير الموقع التعريفي لنظام الإفصاح وبواباته، إضافةً إلى بوابة معيار كفاية رأس المال.

مشروع تأهيل المنتجات المالية المستحدثة

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 83.72%، وقد شهدت السنة المالية الأخيرة طرح منتجات وخدمات مالية عدة في السوق، كخدمة التداول بالهامش، وخدمة تداول حقوق الأولوية، إضافة إلى خدمة وسيط الإقراض.

ويتم العمل وقت إعداد التقرير على الإعداد لطرح منتجات وخدمات مالية أخرى، كصناديق المؤشرات المتداولة (ETF's). حيث يجري الإعداد لاستبيان آراء أسواق مجاورة وإقليمية لأخذ آرائهم بخصوص المفوض بالاشتراك (authorized participant) بهدف استكمال الإجراءات الخاصة بإعداد تلك القواعد. كما يتم التنسيق في الوقت ذاته مع شركة البورصة لمراجعة مسودة تعديلات قواعد البورصة واللائحة التنفيذية للهيئة الخاصة بهذا المنتج.

كما يتم العمل على مراجعة مسودة قواعد تنظيم السندات والصكوك مع الأطراف المعنية في إطار استكمال منظومة لتداول هذه المنتجات المالية.

مشروع تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)

تبلغ نسبة إنجاز المشروع نحو 60.52%، حيث تم خلال السنة المالية الأخيرة التنسيق المسبق مع بنك الكويت المركزي والشركة الكويتية للمقاصة بشأن مرحلة اختبارات جاهزية السوق المرتبطة بأنظمة بنك الكويت المركزي، وكذلك مع أعضاء المقاصة المحتملين بشأن الاستعداد لمرحلة اختبارات جاهزية السوق ومتطلبات العضوية.

ويسعى المشروع لاستحداث كيانات بنى تحتية كالوسيط المركزي (CCP)، وتأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, SSF, CSD)، إضافةً إلى تحسين آليات التسوية والتقاص بما يمكن من الحد من الأخطار النمطية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية المتعلقة بتطبيق نموذج التسويات النقدية من خلال منظومة بنك الكويت المركزي والبنوك التجارية، كما يهدف لتغيير آلية التسويات باتباع مبدأ DvP Module 2.

مشروع تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية (أعضاء كلٍ من: البورصة والمقاصة)

تبلغ نسبة إنجاز المشروع نحو 81.64%، حيث تم خلال السنة المالية موضوع التقرير إعداد آلية ترخيص نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، والقيام بجهود توعوية تستهدف مقدمي طلب هذه الخدمة، ومتابعة تسليم التقارير الدورية من قبل الوسطاء المعنيين (أعضاء المقاصة المحتملين).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يستهدف الارتقاء بنموذج عمل الوسطاء (أعضاء البورصة) واستكمال إنشاء هيكل البنية التحتية المالية لنظام ما بعد التداول عن طريق تأهيل أعضاء التقاص والكيانات ذات العلاقة كبنوك التسويات.

تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة

تبلغ نسبة إنجاز المشروع نحو 62%، حيث تم خلال السنة المالية الأخيرة الحصول على مسودة أمر تغييري لنظام الرقابة الآلي من مشغل النظام Nasdaq ليتماشى النظام مع متطلبات الحسابات الفرعية وجاري العمل على اعتماد الأمر التغييري وذلك للبدء بتطوير النظام، كما تم أيضاً عقد اجتماعات مع كافة الشركات الاستثمارية الحاصلة على رخصة إدارة المحافظ الاستثمارية وتم شرح المشروع من الناحية الفنية وذلك تمهيداً للبدء بتفعيل الحسابات الفرعية، كما يتم العمل وقت إعداد التقرير على إنشاء حسابات فرعية للحسابات المجمعة لعملاء المحافظ لدى الشركات الاستثمارية ولعملاء التداول الإلكتروني والوسطاء المؤهلين وأمناء الحفظ، وربط جميع الحسابات للشخص الواحد (Business Partner ID) بعضها ببعض، والعمل على تطوير أنظمة الرقابة لاسيما المتعلقة منها بأنشطة التداول والإفصاح للتأكد من الجاهزية الرقابية المطلوبة بالنسبة للمنتجات والخدمات المالية والاستثمارية المستحدثة.

الخطة الإستراتيجية الثالثة للهيئة للأعوام (2023-2024/2026-2027)

يمثل إعداد الخطة الإستراتيجية القادمة للهيئة أحد مخرجات مشروعها لتطوير منهجيتها للتخطيط الإستراتيجي، حيث تم إطلاق أعمال تلك الإستراتيجية في مارس 2022 مع اعتماد المدير التنفيذي للهيئة لخطة إعدادها المقترحة، وإصدار قرار تشكيل فريق داخلي من كوادر الهيئة المتخصصة وفق القرار الإداري (23) لسنة 2022 لتنفيذ عملية إعداد وتصميم ثالث إستراتيجيات الهيئة والتي ستغطي التوجهات المستقبلية للهيئة للسنوات الأربع (2023-2024/2026-2027)، وتمتد أعمال الفريق حتى مارس 2023 ليتم بدء العمل في الإستراتيجية الثالثة فور إنتهاء إستراتيجية الهيئة الحالية، وتجدر الإشارة إلى قيام الهيئة وقت إعداد التقرير بالإعداد لاستطلاع آراء ممثلي الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في بورصة الكويت وخبراء الاقتصاد بشأن هذه الخطة الإستراتيجية.

أما بالنسبة لأبرز الإعتبارات التي تحرص الهيئة على مراعاتها لدى إعداد إستراتيجيتها تلك، فتتمثل في المواءمة مع الخطط التنموية للدولة، وتبني التوجهات المطورة لسوق رأس المال المحلي، وضمان الاستمرارية المطلوبة للتكامل مع توجهات الإستراتيجية الراهنة، وبما ينعكس إيجاباً على تطوير حجم وجاذبية وتنافسيته السوق المحلي. ويمكن إيجاز أبرز توجهات الخطة الإستراتيجية القادمة للهيئة، بالآتي:

الباب الرابع

الاستدامة

- الاستدامة لدى الهيئة: الرؤية، الركائز والمسارات
- الاستدامة المؤسسية لدى الهيئة
- استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية
- الاستدامة المجتمعية والبيئية

هيئة أسواق المال

الاستدامة

الاضطرابات الجيوسياسية والاجتماعية التي تهدد عالمنا اليوم بصورٍ شتى: مناخياً، وصحياً، واقتصادياً، أكدت بما لايدع مجالاً للشك أن "مستقبلنا المستدام" في خطرٍ وشيك حال تعثر التنمية، وأن مواجهة تحدياتٍ كهذه أصبحت مسؤولية الجميع، وأن تجاوزها رهنٌ بتنمية مستدامة بمرتكزات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

الهيئة كجهة معنية بتنظيم والإشراف على قطاعٍ اقتصادي حيوي هام كقطاع أنشطة الأوراق المالية، واستناداً لنهجها المسؤول كهيئةٍ مستدامة سعت لدعم المرتكزات التنموية آنفة الذكر في مجالاتٍ عدة، تبدأ بممارسات أعمالها اليومية، وممارسات الجهات الخاضعة لإشرافها، وتمتد لتشمل قطاعاتٍ مجتمعية مختلفة، وذلك من خلال قيامها بتبني مبادرات "استدامة" تمثل آليات تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة كما حددتها الأمم المتحدة، ضمنت بعضها إستراتيجيتها الحالية التي تمتد حتى الربع الأول من العام القادم، كما جعلت من بعضها الآخر أهدافاً رئيسة لإستراتيجيتها القادمة قيد الإعداد راهناً.

رؤية الهيئة للاستدامة المؤسسية

الهيئة كجهة مستدامة تسعى لدعم ركائز التنمية المستدامة البيئية والمجتمعية في أعمالها، وفي ممارسات الجهات الخاضعة لإشرافها، وفي مختلف قطاعات المجتمع. كما تعمل بالتعاون مع الأطراف الفاعلة وشركائها في منظومة أسواق المال لتطوير آليات الاستدامة بصورةٍ دائمة.

ركائز الاستدامة.... ومساراتها

"الشمول المالي" و"التمويل المستدام" و"التحول الرقمي" و"الحوكمة" تمثل مرتكزات رئيسية للاستدامة المستهدفة من الهيئة، والتي تعمل على تحقيقها من خلال مبادراتٍ عدة بصورة متزامنة، مع الإشارة إلى تداخل مجالات تنفيذ معظم تلك المبادرات ومستهدفاتها. نظرياً، يمكن إيجاز تلك الركائز ومبادرات كلٍ منها بصورة أولية بالمخطط التالي:

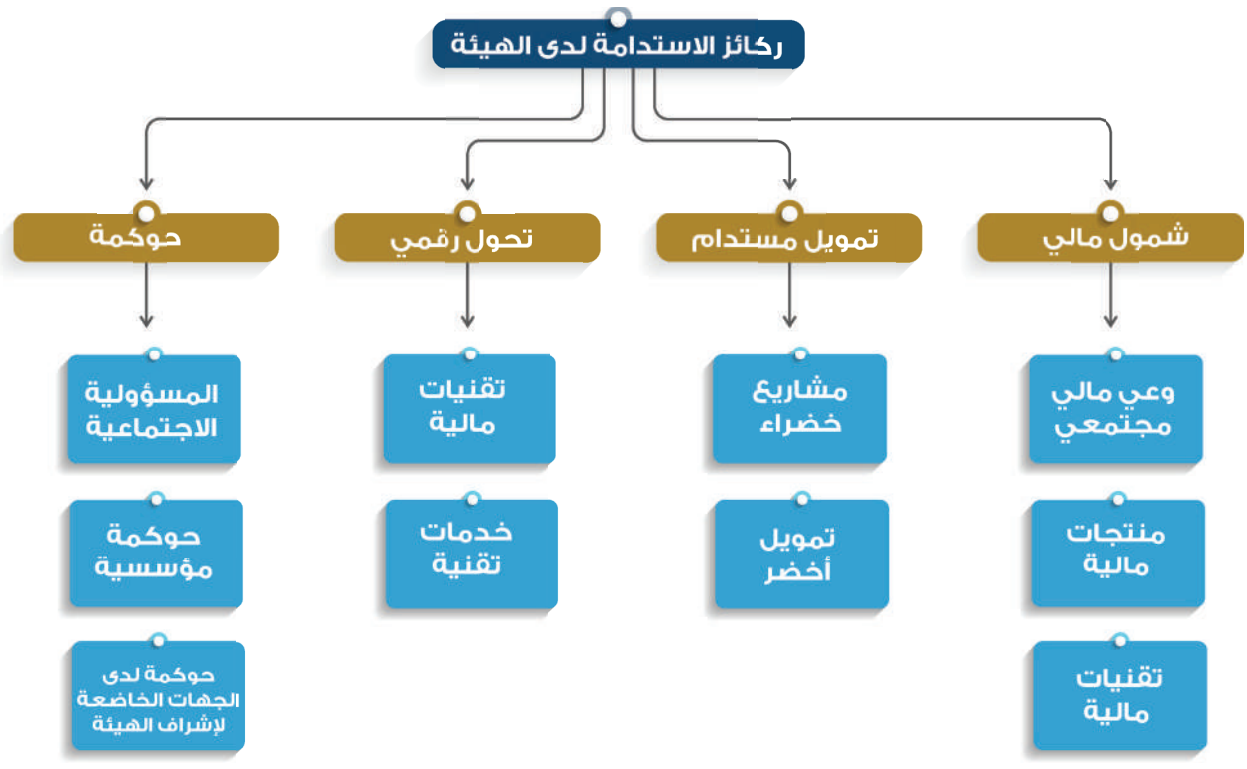

مسارات الاستدامة

لتحقيق ركائز الاستدامة سابقة الذكر، تعمل الهيئة عبر مساراتٍ عدة في ذات الوقت، تبدأ بالاستدامة المؤسسية لديها، قبل أن يتوسع إطارها بعد ذلك ليستهدف استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية أولاً، ثم المجتمع بكافة قطاعاته وشرائحه تالياً.

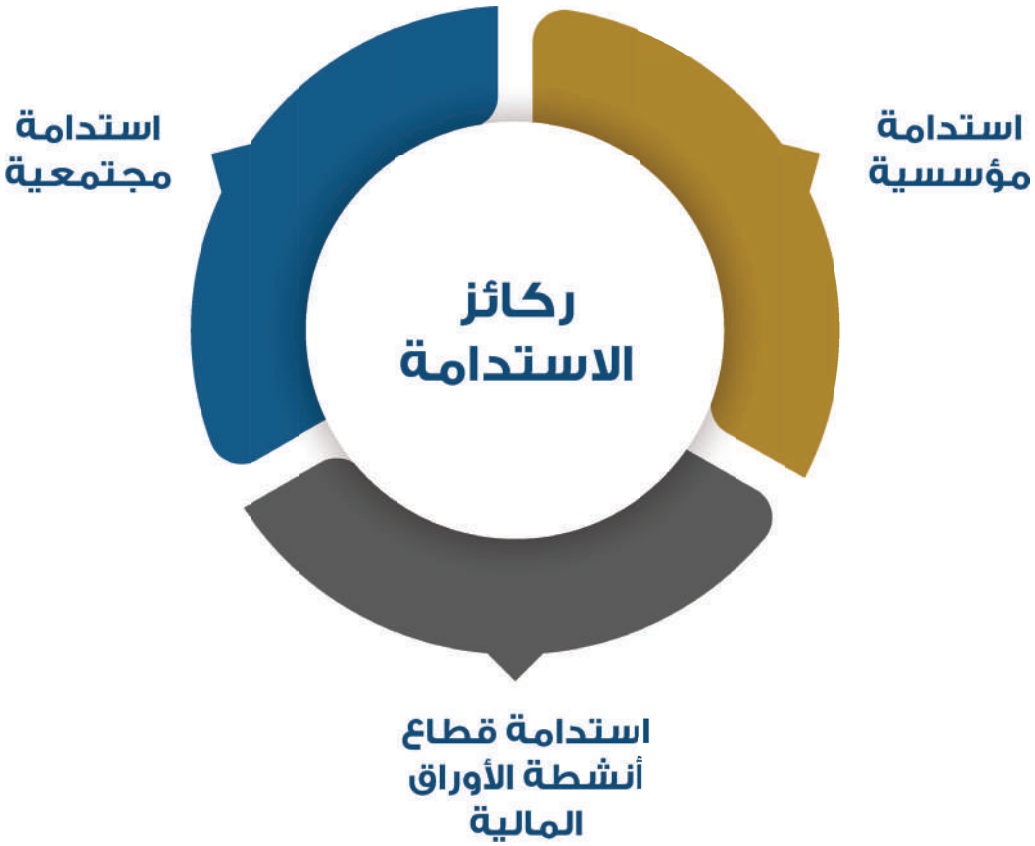

الاستدامة المؤسسية لدى الهيئة

البيئة الداخلية المنظمة المهنية والمواتية من مختلف جوانبها، ورأس المال البشري المؤهل، هما أداتا الهيئة لتحقيق استدامتها المؤسسية أولاً، والقيام بمهامها المتصلة بتنظيم والإشراف على أنشطة الأوراق المالية، وتحقيق مصالح المعنيين بخدماتها ثانياً. ولتحقيق الاستدامة المؤسسية تعمل الهيئة على عدة أصعدة:

الموارد البشرية

تعتبر الهيئة منتسبيها أهم أصولها، وهذا ما يدفعها دائماً لتوفير البيئة المواتية والآمنة والصحية ذات المقومات المطلوبة التي تمكنهم من القيام بمهامهم من ناحية، والارتقاء بكفاءتهم وتنمية قدراتهم من ناحيةٍ أخرى.

الكفاءة والتأهيل

- تعتمد الهيئة سياسة توظيف تسعى لجذب أفضل العناصر البشرية من الكفاءات الوطنية التي تمتلك المقدرة على تحقيق أهدافها، كما تلجأ لتعيين المميزين من منتسبي برنامجها لحديثي التخرج، وقد شهدت السنة المالية الأخيرة تطبيق نظام المفاضلة للمرشحين للوظائف الاشرافية، وإعداد خطة القوى العاملة للسنة المالية القادمة، ودراسة العدد الأمثل لمنتسبيها. وإجراء التقييم السنوي لهم، كما تم اعتماد قاموس الكفاءات لوظائف الهيئة، وتحليل كفاءات بعض منتسبيها من شاغلي فئة الوظائف التخصصية والإشرافية، وتشير البيانات الخاصة بتوزع موظفي الهيئة وفق الشهادات إلى الآتي.

البيان	دكتوراه	ماجستير	شهادة جامعية	شهادة دون الجامعية	الإجمالي
العدد	6	95	273	60	434
النسبة	%1.4	%21.9	%62.9	%13.8	%100

- وتجدر الإشارة إلى حصول (10) من حملة الشهادات الجامعية من موظفي الهيئة على شهادات مهنية متنوعة يوضحها الجدول التالي.

م	نوع الشهادة المهنية	العدد
1	Certified Internal Auditor "CIA"	1
2	Certified Financial Analyst "CFA"	6
3	Certified International financial Accountant "CIFA"	2
4	اختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات	1
	الإجمالي	10

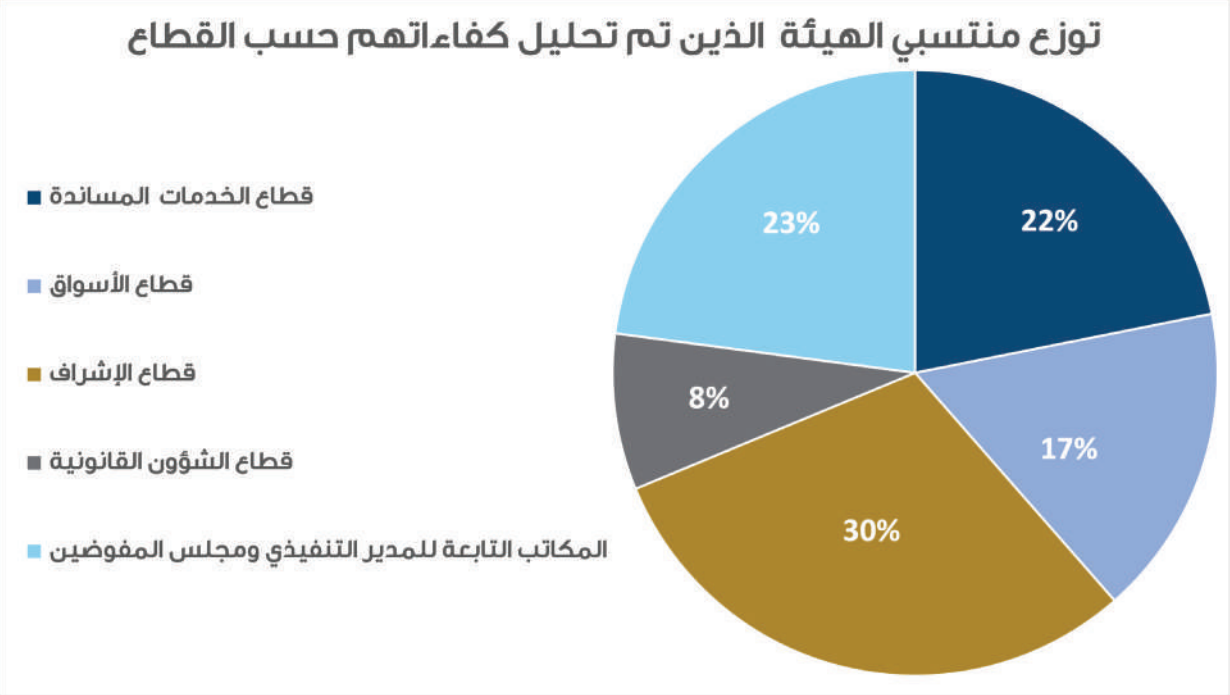

- توفر الهيئة تأميناً صحياً لموظفيها، كما تمنحهم إجازات مرضية مدفوعة الأجر وإجازة استشفاء، إضافة إلى إجازات أمومة لموظفاتها.
- تحرص الهيئة على تنمية مواردها البشرية بصورة دائمة من خلال برامج تدريبية وتأهيلية، وقد تم خلال السنة المالية الأخيرة تنفيذ عددٍ من البرامج التدريبية، بعضها تم بالتعاون مع مدربين من منتسبي الهيئة، إضافة إلى تنفيذ البرنامج التدريبي السابع لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج، كما تم أيضاً تحديث واعتماد لائحة التدريب والتطوير الوظيفي ودليل برنامج الهيئة لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج.

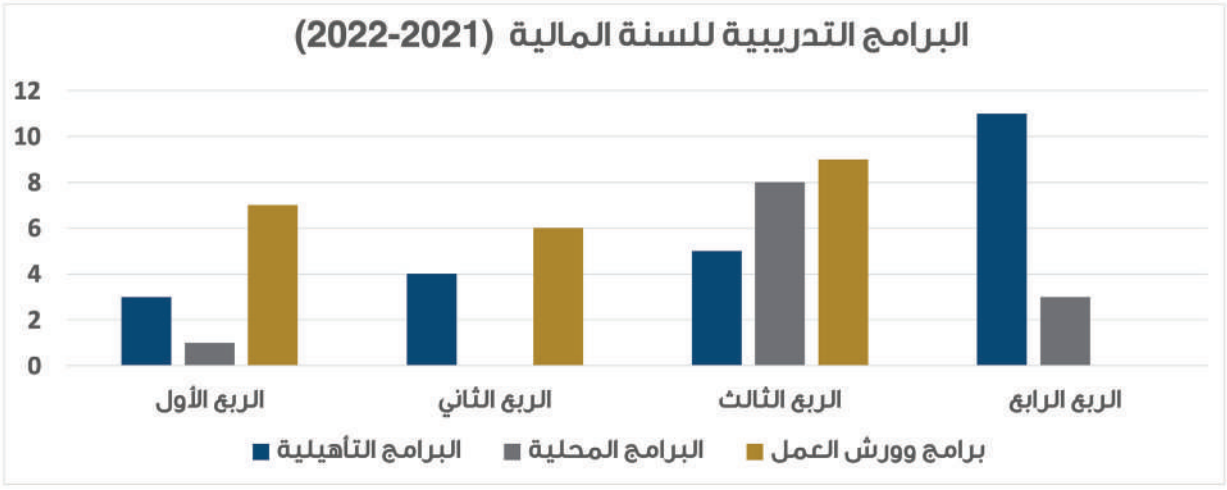

بيئة العمل المواتية

- توفير بيئة عمل مستدامة، تضمن المساواة بين الجنسين وإتاحة مبدأ تكافؤ الفرص، والتأكيد على كفاءة أداء المهام، والعمل بروح الفريق الواحد، وإظهار احترام حقوق الإنسان، والعدالة وعدم التمييز، وتمكين المرأة ومنحها فرص شغل وظائف قيادية استناداً لكفاءتها ومؤهلاتها.

توزع موظفي الهيئة وفق الجنس

البيان	ذكور	إناث	الإجمالي
العدد	260	174	434
النسبة	%60	%40	%100

توزع موظفي الهيئة وفق الجنسية

البيان	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
العدد	371	63	434
النسبة	%85.5	%14.5	%100

- توفير بيئة تقنية بالغة الحداثة تواكب أحدث التطورات التقنية المستجدة، تساعد على أداء المهام بالصورة المطلوبة، إضافةً لما تضمنه من مقومات خاصة بأمن المعلومات والوعي المعلوماتي المطلوب، أهلت الهيئة للحصول على شهادة الأيزو للمعيار الدولي الخاصة بأمن المعلومات ISO 27001.
- الاهتمام بتشخيص ثقافة العمل، حيث تم في هذا الإطار تنفيذ برنامج تدريبي والقيام بإجراء مبادرة خاصة بتشخيص ثقافة العمل السائدة لدى الهيئة حالياً وتلك المفضلة مستقبلاً، تم الإعلان عن نتائجها في شهر يونيو من عام 2021 حيث شهدت مشاركة 277 مشاركاً من إجمالي منتسبي الهيئة، وبنسبة مشاركة تقارب 64%، وبمعدل 157 مشاركاً من الذكور (57%) مقابل 120 مشاركة من الإناث (43%) وأفضت نتائجها إلى أن ثقافة برج ايفل الهرمية هي السائدة حالياً، أما الثقافة المفضلة مستقبلاً فهي الثقافة العائلية أولاً تليها الثقافة الإبداعية.
- الاهتمام بقياس الرضا الوظيفي لمنتسبي الهيئة، وإجراء استبيان بهذا الشأن في شهر أكتوبر من 2021، عكس الآراء الشخصية للعاملين عن تقييم تجربة عملهم لدى الهيئة، وقد تضمنت جوانب القياس نواحٍ عدة: (الرضا عن الإدارة، طبيعة الإشراف المباشر للموظف، سياسة الحضور والانصراف، بنود الإجازات الدورية للموظفين، الرضا عن إجراءات وسياسات العمل، التطور الوظيفي وما يتصل به من حوافز مادية ومعنوية).

- تنفيذ برامج وأنشطة صحية ومجتمعية وترفيهية لمنتسبي الهيئة للراحة من عناء العمل (فعاليات رياضية، اليوم المفتوح، دورات طبخ، معرض مواهب،...).

جانب من معرض «مواهب»

جانب من فعاليات «اليوم المفتوح»

إنجازات رياضية لافتة لبعض منتسبي الهيئة

إجراءات خاصة بالتعامل مع جائحة كورونا:

- تطبيق التعليمات الحكومية ذات الصلة بالجائحة، ووضع وتنفيذ خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال خلال فترات الحظر الكلي والجزئي، والتعامل بمرونة مع الإجراءات الاحترازية، كتنظيم آلية العمل وتنفيذ البرامج التدريبية عن بعد، وتعديل مواعيد العمل الرسمية، وتعليق نظام البصمة كآلية لنظام الحضور والانصراف.
- متابعة إجراءات تلقي منتسبي الهيئة لقاحات كورونا وإضافتها في بياناتهم، والتأكد من التزامهم بالاشتراطات الصحية، وإجراء مسحات للكشف عن الفايروس لديهم، والتعامل مع حالات الإصابة بالفايروس.
- تنفيذ برامج توعوية متعلقة بالجائحة، وأساليب الوقاية منها، وآليات التصرف في حال الإصابة، ونشر دليل وفيديو للتوعية بآليات التعامل مع الإصابة في حال حدوثها.
- المحافظة على نظافة مقر الهيئة، وتعقيم كافة أدوارها، وتوفير أجهزة التعقيم والمعقمات والكمامات لمنتسبيها طيلة فترة الجائحة.

حوكمة مؤسسية

بدأت الهيئة بتطبيق قواعد الحوكمة على ذاتها بالتزامن مع تطبيقها على الشركات المشمولة بإشرافها ابتداءً من السنة المالية (2015-2016) لتقدم بذلك القدوة والمثل لتلك الجهات.

وقد سعت الهيئة منذ السنوات الأولى لتأسيسها لترسيخ تطبيق مبادئ حوكمة القطاع العام وفق ركائزها الرئيسة المتمثلة بمبادئ: سيادة القانون، وحماية الأموال العامة، والإفصاح والشفافية، والمحاسبة والمساءلة، والنزاهة، والفاعلية والكفاءة، وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى المبادئ المتصلة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

هذا، وقد احتلت الهيئة المرتبة الأولى للسنة الثانية على التوالي في ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة من حيث استيفاء متطلبات الحوكمة وبنسبة 92.2% وذلك وفقاً للتقرير السنوي للديوان الصادر بعنوان "أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية (2020-2021) لتحتل الهيئة بذلك مراكز متقدمة للسنة الثالثة على التوالي.

ويمكن إيجاز أبرز مبادئ الحوكمة التي تطبقها الهيئة على ذاتها ومجالاتها، بالآتي:

- **ميثاق شرف لمفوضي ومنتسبي الهيئة:** والذي يحدد كافة قواعد وأخلاقيات السلوك المهني واجبة الالتزام من قبل مفوضي الهيئة وموظفيها، إضافة إلى الالتزام بقيمها وأهدافها، وثمة جهود للهيئة لتوعية منتسبيها بحقوقهم وواجباتهم.
- **الإفصاح والشفافية:** تلتزم الهيئة بأعلى درجات الدقة والشفافية في الإفصاح عن المعلومات واجبة الإفصاح، كما تلزم منتسبيها بالإفصاح الكامل عن الأوراق المالية المدرجة التي يمتلكونها هم وأولادهم القصر المشمولين بولايتهم. والهيئة تسعى دائماً لتكريس بيئة عمل تتسم بأعلى درجات النزاهة والعدالة والشفافية.
- **حقوق أصحاب المصالح:** تسعى الهيئة لوضع وتطبيق التشريعات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، وتعزيز مقومات الطمأنينة والشعور بالثقة لدى متعامليها والجهات الخاضعة لإشرافها، وبما يساعد على تحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومهامها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها.
- **منع تعارض المصالح:** تلزم الهيئة كافة منتسبيها بمراعاة عدم تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية، كما تلزم أي مفوض أو موظف لديها مدعو إلى اجتماع في مجال اختصاصها، وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أن يشارك في بحثه أو إبداء رأيه فيه أو التصويت عليه، أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وأن يترك الاجتماع قبل البدء بمناقشة الموضوع.

- **الاستقلالية والتدقيق والرقابة المالية:** تتمتع الهيئة وفقاً للائحة التنفيذية لقانون إنشائها بالاستقلال المالي والإداري، ولدى الهيئة وحدة تنظيمية مختصة بالرقابة المالية على خططها ومشروعاتها وكافة عملياتها المالية، ولديها أيضاً لجنة تدقيق داخلي ومكتب تدقيق داخلي يتوليان مهام التحقق من كفاية عملية إدارة مخاطر أعمال الهيئة وإجراءاتها الرقابية، وأنظمتها للحوكمة، وكفاءتها، وفاعليتها.
- **المسؤولية الاجتماعية:** تؤدي الهيئة الدور المنوط بها انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية عبر مبادراتٍ عدة، كمشروعها الوطني لتعزيز الشمول المالي، وبرنامجها لتأهيل وإعداد الكويتيين حديثي التخرج.
- **سرية المعلومات:** تحرص تحرص الهيئة على سرية معلوماتها وبياناتها، وتلزم مفوضيها وموظفيها وأي شخص يعمل في لجانها بالمحافظة على سرية المعلومات التي تصل إليهم بحكم عملهم، ولم تجز الكشف عنها إلا بموافقتها أو بموجب أمرٍ من القاضي، كما تؤكد على سرية المعلومات المتعلقة بالأشخاص المرخص لهم والمتعاملين في الأسواق المالية، ولاتخرج المعلومات التقنية عن هذا الإطار ، وهذا ما أهل الهيئة للحصول على شهادة الأيزو في أمن المعلومات في شهر يناير من عام 2022.

تطوير الأداء وإدارة المخاطر

خصصت الهيئة وحدة تنظيمية مستقلة لتطوير أداء مختلف وحداتها التنظيمية وإدارة المخاطر لديها، ولدى الجهات الخاضعة لإشرافها وفي قطاع أنشطة الأوراق المالية عموماً. وفي سابقة هي الأولى من نوعها قامت بوضع مؤشرات أداء لخدماتها المقدمة للمعنيين بها وأعلنت عن تقييم نتائجها لعام 2021. وقد تم خلال السنة المالية الأخيرة القيام بما يلي في هذا الصعيد:

- تحديث صلاحيات الاعتماد النهائي (613 صلاحية)

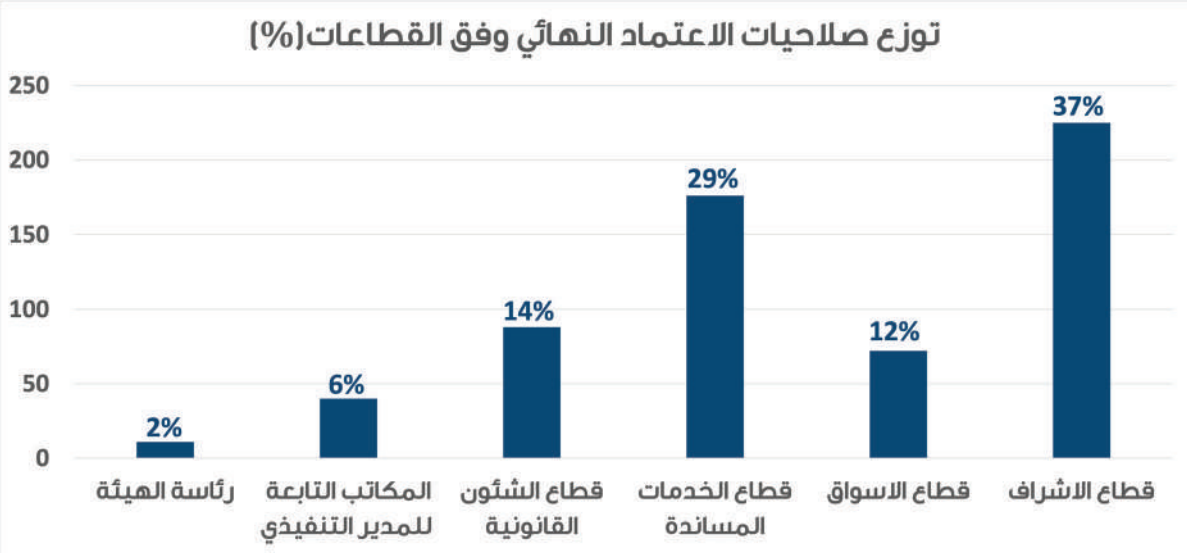

- تطوير أدلة إجراءات العمل (268 إجراءً):

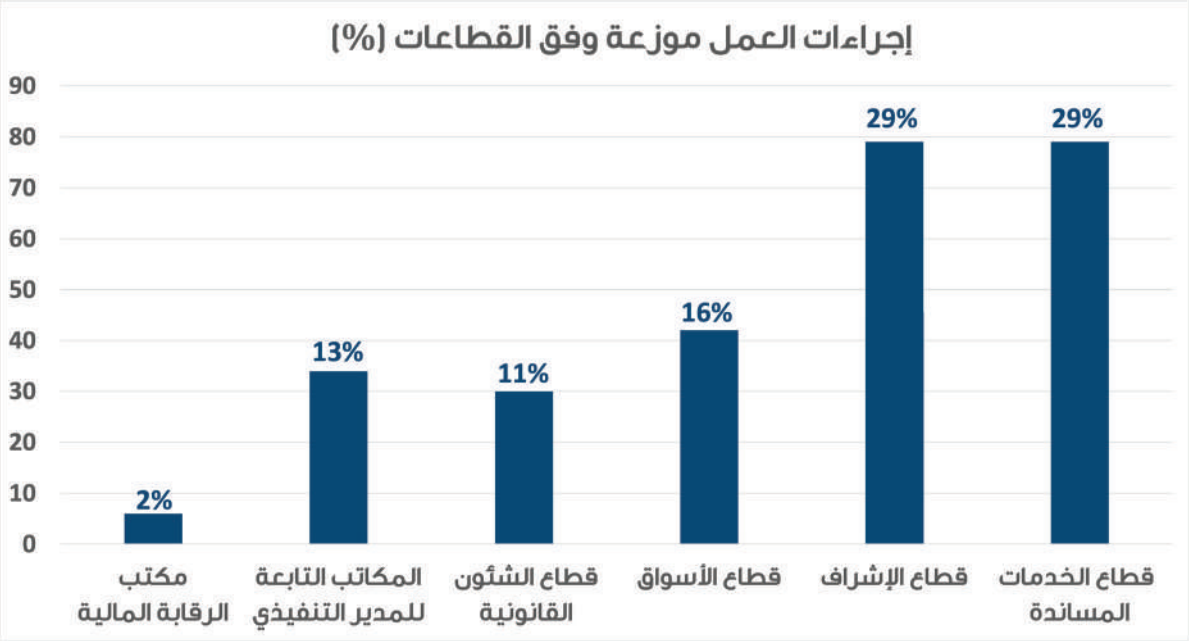

- اعتماد مؤشـــرات الأداء التشغيلية (294 مؤشراً).
- إدارة المخاطـــر التشغيلية (تحديدها باستخدام النظام الإلكتروني المخصص لها "أمان"، وتقييمها ومتابعتها بصورة دورية، وإعداد التقرير الخاص بها للسنتين الماليتين الأخيرتين).
- تقييم مؤشرات الأداء التشغيلية للأعمال الرئيسية للهيئة:

تكريساً لمقومات الشفافية، وفي سابقة قد تكون الأولى من نوعها بين الجهات الإشرافية والرقابية المحلية، قامت الهيئة بوضع مؤشرات الأداء التشغيلية لأعمالها الرئيسية، كما قامت بإجراء تقييمٍ لتلك المؤشرات لعام 2021.

وتجدر الإشارة إلى حرص الهيئة منذ تأسيسها على تبني رؤية بينة لتكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في الكويت، من خلال رسالة واضحة تقضي بالتزام الهيئة بتوفير نظامٍ إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت، قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة، ومواكبة أفضل الممارسات.

وحرصاً منها على تحويل تلك الرؤية من تطلعات وآمال مستقبلية إلى واقعٍ عملي ملموس وحاضر، قامت الهيئة بتحديد أهداف واختصاصات جميع الوحدات التنظيمية في هيكلها التنظيمي، ثم أعدت على إثر ذلك إجراءات عمل توضح دور هذه الوحدات في تنفيذها. وعلى ضوء ذلك، تم بناء مؤشرات أداء تشغيلية لتلك الإجراءات في إطارٍ من القواعد والنظم المعتمدة ووفق أفضل الممارسات، محكومة بمدد زمنية مستهدفة للانتهاء من تنفيذ كل إجراء رئيسي مرتبط بها وصولاً إلى صدور القرار المعني، وذلك بهدف قياس مدى كفاءة وجودة وفاعلية تنفيذ إجراءات الهيئة في تحقيق أهدافها التشغيلية المنبثقة من أهدافها الإستراتيجية. كما يتم تحليل نتائج مؤشرات الأداء المحققة لمختلف الوحدات التنظيمية في الهيئة وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة. وقد تم قياس المؤشرات واحتساب النتائج بناءً على 204 إجراء عمل من أصل 240 إجراءً معتمداً. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة تقوم بنشر نتائج مؤشرات الأداء التشغيلية الخاصة بمؤشرات الأعمال الرئيسية (الأعمال المتعلقة بما تقدمه الهيئة من خدمات للأفراد والجهات الخاضعة لرقابتها)، حيث بلغ عدد مؤشرات الأداء المتعلقة بأعمال الهيئة الرئيسية 33 مؤشراً من أصل 280 مؤشراً، ما يشكل نسبة 12% من إجمالي عدد المؤشرات المعتمدة في الهيئة. الجدول التالي يعرض نتائج مؤشرات الأداء التشغيلية لأعمال الهيئة الرئيسية لعام 2021:

م	النشاط	مؤشر الأداء التشغيلي (نسبة إنجاز)	الطلبات الواردة (عدد)	المدة المستهدفة (يوم عمل)	المنفذ خلال المدة %	المنفذ خارج المدة %
1	التراخيص	طلبات ترخيص أنشطة أوراق مالية	6	90	%100	-
		طلبات تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	25	60	%88	%12
		طلبات إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	5	60	%80	%20
		طلبات تأسيس أنظمة استثمار جماعي	3	110	%100	-
		طلبات ترخيص تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	20	80	%100	-
2	التسجيل والاعتماد	طلبات الترشح للوظائف واجبة التسجيل ولمنصب عضو مجلس إدارة	503	30	%98	%2
		طلبات تحديث بيانات الأشخاص المرخص لهم بناء على طلبهم (إلغاء/ تسجيل من الوظائف أو المناصب واجبة التسجيل)	793	10	%100	-
		البت في طلبات تحديث بيانات الأشخاص المرخص لهم بناء على طلبهم (تأشير)	93	10	%98	%2
		طلبات إصدار شهادة بيانات عن شخص مرخص له أو مسجل لدى الهيئة	23	5	%96	%4
		طلبات تسجيل مراقب حسابات	4	30	%75*	%25
3	تنظيم أنظمة الاستثمار الجماعي	طلبات الموافقة على تعيين وكيل اكتتاب/ بيع نظام استثمار جماعي	1	10	%100	-
		طلبات تعديل النظام الأساسي	23	41	%100	-
		طلبات اعتماد تعيين الهيئة الإدارية للصندوق	43	24	%100	-
		طلبات استبدال أمين حفظ أو مراقب استثمار للصندوق	4	17	%100	-
		دراسة إخطارات تعيين مراقب حسابات خارجي أو مكتب تدقيق شرعي خارجي أو مستشار استثمار لصندوق في حال الشغور	10	27	%100	-
		طلبات تجديد مدة صندوق استثمار محلي	1	17	%100	-
		طلبات منح مهلة لرفع رأس مال الصندوق (قبل وبعد المهلة الثالثة)	12	41	%100	-
4	متابعة أنظمة الاستثمار الجماعي	طلبات تصفية صندوق محلي وتعيين مصفي	1	71	%100	-

م	النشاط	مؤشر الأداء التشغيلي (نسبة إنجاز)	الطلبات الواردة (عدد)	المدة المستهدفة (يوم عمل)	المنفذ خلال المدة %	المنفذ خارج المدة %
5	تمويل الشركات	طلبات زيادة رأس مال شركة مساهمة بصورة نقدية أو عينية	7	15	%100	-
		طلبات زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم منحة لشركة مساهمة	18	10	%100	-
		طلبات تخفيض رأس مال شركة مساهمة	9	10	%78	%22
		دراسة طلبات اعادة هيكلة رأس المال لشركة مساهمة	2	17	%100	-
		طلبات ممارسة خيار شراء الأسهم لموظفي شركة مساهمة (Stock Options)	1	10	%100	-
		طلبات بيع أو شراء أسهم خزينة لشركة مساهمة	140	10	%100	-
		طلبات اعتماد نشرة اكتتاب عام أو خاص	19	15	%100	-
		دراسة طلبات إصدار أدوات الدين (سندات/ صكوك)	9	15	%100	-
6	تنظيم الأسواق "إدراج ومنتجات"	دراسة طلبات الإدراج في الكويت	5	30	%89	%11
		دراسة طلبات الإدراج خارج الكويت	6	30	%100	-
		دراسة طلبات الانسحاب الاختياري	4	30	%92	%8
7	الاندماج والاستحواذ	طلبات الموافقة على تنفيذ عملية الاندماج	1	12	%100	-
		دراسة طلبات الإعفاء من عرض الاستحواذ الإلزامي	4	15	%100	-
		دراسة طلبات نشر مستند عرض استحواذ إلزامي	2	10	%100	-
		طلبات تنفيذ عملية الاستحواذ	3	5	%100	-

ملاحظات:

- مؤشر الأداء التشغيلي: هو نسبة إنجاز المهام المحددة في النشاط.
- المدة المستهدفة: تمثل عدد أيام العمل أو الأيام التقويمية المستهدفة لإنجاز النشاط موضوع المؤشر.
- المنفذ خلال المدة: هو نسبة الطلبات المنجزة إلى إجمالي الطلبات الواردة خلال المدة المستهدفة.
- المنفذ خارج المدة: هو نسبة الطلبات المنجزة إلى إجمالي الطلبات الواردة بعد انقضاء المدة المستهدفة.

* تأخر الحصول على رد بعض الجهات الخارجية المعنية.

التحول الرقمي

- التطوير المستمر للبنية التحتية التقنية، وتعزيز الحوكمة المتصلة بتقنية المعلومات، وتطوير بوابة الهيئة الإلكترونية، وأتمتة أعمال الهيئة، والعمل على ميكنة خدماتها المقدمة للمعنيين بها تباعاً.
- في أكتوبر 2021 أطلقت الهيئة إستراتيجيتها للتحول الرقمي الممتدة حتى عام 2025، والهادفة للانتقال بنموذج عمل الهيئة إلى نموذج رقمي متكامل فائق الحداثة، بما فيها الخدمات الخارجية والعمليات الداخلية، وتوظيف البيانات، وتنمية الكوادر البشرية المتخصصة.
- إستراتيجية التحول الرقمي تساعد في إنجاح توجهات الهيئة المتصلة بالشمول المالي، والتقنيات المالية "Fin Tech".
- تتوزع إستراتيجية التحول الرقمي إلى ثلاث مراحل:
  - **مرحلة التوجيه:** (مبادرات قائمة قبل إطلاق الإستراتيجية، مبادرات خاصة بتهيئة الموارد والبنية التقنية تمهيداً لإطلاق مبادرات جديدة).
  - **مرحلة التحول:** (المبادرات الخاصة باستخدام التقنيات المستحدثة كالتصديق الرقمي، والربط مع منظومة العمل الخارجية، وإدارة البيانات الرئيسية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها).
  - **مرحلة الابتكار:** (الوصول للنضج الرقمي للهيئة، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة، وخلق قنوات إيراد جديدة للهيئة).

استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية

مبادرات الهيئة في مسار التنمية والتمويل المستدامين

- جعلت التنمية المستدامة أحد محاور خطتها الإستراتيجية الحالية للأعوام (2018-2023).
- طبقت قواعد حوكمة الشركات، بما فيها تلك التي تغطي جوانب عدة تتصل بمرتكزات التمويل المستدام (البيئية، والاجتماعية والحوكمة).
- نظمت ملتقى دولي لموضوع الاستدامة (المؤتمر السنوي الرابع بعنوان أسواق المال والاستدامة المؤسسية في مارس من عام 2018).
- شكلت لجنة توجيهية وفريق عمل لدراسة واستيفاء متطلبات البنية التشريعية والتنظيمية التحتية اللازمة لتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وفق أفضل الممارسات الدولية.
- قامت بدراسة وتقييم المعلومات المتصلة بالمنظومة العالمية للتمويل المستدام بما فيها مبادرات الأمم المتحدة والأيسكو، وكذلك معايير إعداد تقارير الاستدامة، وتصنيفاتها ومؤشراتها المتصلة بأسواق المال المستدامة، إضافةً إلى إعداد دراسة مقارنة للأطر التنظيمية والجهود المتعلقة بالتمويل المستدامة لدى الجهات الرقابية المثيلة. ويجري حالياً الإعداد لدراسة ٍ شاملة خاصة بوضع إطار تنظيمي لتطبيق التمويل المستدام بكافة جوانبه.
- تنفيذ وطرح منتجات وخدمات مالية مستحدثة (التداول بالهامش، حقوق الأولوية، وسيط الإقراض)، والإعداد لطرح منتجات وخدمات مالية أخرى، كأدوات الدين من سندات وصكوك، وآلية البناء السعري.
- تحديد المتطلبات المتعلقة بتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة بما يختص بقضايا الاستدامة، والتي من بينها (تضمين موضوعات الاستدامة في عملية تقييم المخاطر الشاملة والحوكمة لدى الشركات المدرجة الخاضعة لإشراف الهيئة، إفصاح تلك الشركات عن تقارير الاستدامة، تنظيم السندات والصكوك الخضراء والمستدامة، والصناديق الاستثمارية المستدامة، وبناء القدرات والمهارات المتصلة بالاستدامة).
- تم في شهر فبراير 2022 مراجعة التشريعات الخاصة بإصدارات السوق الأولي، خاصةً الكتاب الحادي عشر من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة، و تنقيح بعض أحكامه، وإضافة تشريعات جديدة له من خلال القرار (28) بهدف تسهيل عملية إصدار الأوراق المالية، وتسويقها والاكتتاب بها، وبما يمكن من وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لأدوات الدين (الصكوك والسندات) المستدامة (الخضراء والاجتماعية)، والتعليمات الخاصة بإصدار أدوات الدين (الصكوك والسندات) قصيرة الأجل وإصدار أدوات الدين (الصكوك والسندات) ضمن البرنامج، إضافةً إلى قواعد خاصة بتطبيقات حقوق الأولوية، وقواعد تطبيقات تقسيم السهم وغيرها.
- إعداد دراسة شاملة لوضع إطار تنظيمي لتطبيق مقتضيات التمويل المستدام، بعد إجراء دراسةٍ مقارنة للأطر التنظيمية المتعلقة بهذا النوع من التمويل لدى الجهات الرقابية المثيلة، مع مراعاة تطبيق توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). وتحديد المتطلبات الخاصة بتعديلات اللائحة التنفيذية لتطبيق التمويل المستدام.

توجهات خاصة بحوكمة الشركات

إصدار وتطبيق قواعد الحوكمة:

- أصدرت الهيئة قواعدها لحوكمة الشركات وألزمت الجهات الخاضعة لإشرافها بها وذلك اعتباراً من السنة المالية (2015-2016).
- حرصت الهيئة على ترسيخ تطبيق مبادئ حوكمة القطاع العام وفق ركائزها الرئيسة المتمثلة بمبادئ: سيادة القانون، حماية الأموال العامة، الإفصاح والشفافية، المحاسبة والمساءلة، النزاهة، الفاعلية والكفاءة، وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى المبادئ المتصلة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- قامت الهيئة بتنظيم مؤتمر سنوي حول موضوع الحوكمة.
- شهدت السنة المالية (2021-2022) إجراءات عدة على صعيد الحوكمة، نوجز أبرزها بالآتي:
  - إجراء تعديلات ومقترحات لتعديل بعض أحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) خاصة بإعادة النظر بآلية وضوابط ترشيح وانتخاب الأعضاء المستقلين لمواكبة آخر التطورات الإقليمية والعالمية في هذا الإطار، ومقترح يهدف لتعزيز ثقة المستثمرين في نزاهة الشركة وسلامتها المالية، وتعزيز قواعد النزاهة للإدارة التنفيذية للشركات المدرجة على أن يشمل مناصب مجلس الإدارة مع إضافة قواعد للكفاءة.
  - استلام التقارير المتصلة بالحوكمة لعام 2021 المقدمة من الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة، بما فيها نماذج تطبيق الحوكمة، وتقارير الحوكمة التي يتم تلاوتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة، وتقارير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR)، ودراستها وتحليل نتائجها.
  - إعداد دراسة حول أهمية حوكمة الشركات العائلية، وإجراء مقارنة لبعض التجارب الإقليمية وبحث آلية استمرار ية الشركات العائلية وتطورها، والعمل على تشجيعها على الإدراج في البورصة وتذليل معوقاته.

توجهات تأهيلية وتقنية

مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل

برنامج المؤهلات المهنية
Professional Qualifications Program

يهدف المشروع إلى الارتقاء بمستوى الكفاءة المهنية والقدرة الفنية والمعرفة القانونية لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال التعليم المهني والاختبارات التأهيلية، مما يمكن من الارتقاء بالمؤسسات المالية والأسواق المحلية، وخلق بيئة استثمارية جاذبة تمتلك المقومات المطلوبة. بدايات المشروع الأولى كانت في يناير من عام 2015 مع توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI بشأن التعاون فيما بينهما لتعزيز إطار تأهيل السوق وتأسيس اختبار كويتي محلي للقوانين واللوائح ليكون مكملاً للاختبارات الفنية الدولية التي يقدمها المعهد. المشروع دخل مرحلة تطبيقه الإلزامية فعلياً في الأول من أكتوبر من عام 2021.

مشروع وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية

المشروع في مرحلة الإعداد، تسعى الهيئة من خلاله لاحتضان وتبني الابتكارات في مجال التقنيات المالية بهدف الاستخدام المبكر لهذه التقنيات، نظراً لما تتيحه من رفع للكفاءة، وخفض للتكلفة، وتعزيز للشفافية، ودرء للمخاطر التقنية المختلفة كالمخاطر السيبرانية، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر النظامية المؤثرة على النظام المالي، والمخاطر المتعلقة بمتانة البنى التحتية التقنية والمخاطر التشغيلية.

إلا أن الدور الأبرز لهذا المشروع يكمن في تحسين جودة الوصول إلى الخدمات المالية، وتنويع المنتجات المالية، وإيجاد قنوات استثمارية وتمويلية جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز مقومات تحقيق الشمول المالي من خلال إتاحة إمكانية الوصول للمنتجات والخدمات المالية لشريحة أوسع من المجتمع، وبشكل أكثر فاعلية وكفاءة.

مشروع تأسيس أكاديمية أسواق المال

يهدف المشروع لرفع كفاءة أسواق المال في دولة الكويت، وتطوير وتنمية الاقتصاد المعرفي ذي الصلة بقطاع أنشطة الأوراق المالية، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في ذلك القطاع وتنمية مهاراتها وقدراتها، وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في هذا النشاط وتشجيع تنميته. وتتوزع أنشطة الأكاديمية وبرامجها بين برامج تدريبية متصلة بأنشطة الأوراق المالية وبرامج المراجعة للحصول على الشهادة الخاصة بالاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، والشهادات المهنية العالمية بمختلف أنواعها.

أما الفئات المستهدفة ببرامج الأكاديمية فتتنوع بين موظفي الهيئة، وشاغلي المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم وموظفي هؤلاء الأشخاص، إضافةً إلى موظفي الشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية. وقد تم تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع وفريق تنفيذه، كما صدر قرار إنشاء الأكاديمية ونشر في الجريدة الرسمية، وتم اعتماده في النظام الآلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية.

الاستدامة المجتمعية والبيئية

الاستدامة المجتمعية

- **الإعداد لتنظيم إطلاق السندات والصكوك الاجتماعية المستدامة، وكذلك الصناديق الاستثمارية المستدامة.**
- **رعاية أنشطة مجتمعية مختلفة (رياضية، التبرع بالدم).**
- **المشروع الوطني لتعزيز الشمول المالي**
  - المشروع بدأ في عام 2017 كمشروع توعوي فقط، وهدف لتعزيز الثقافة المالية في أوساط مجتمعية مختلفة، وتأهيل الكوادر الوطنية من الأجيال القادمة بما يتفق والتوجهات التنموية الحكومية واحتياجات سوق العمل، قبل أن يستهدف بعد الجائحة إضافةً لما سبق تعزيز مقومات الشمول المالي في المجتمع بما يساعد في التحول إلى مركزٍ مالي وتجاري، ليتحول بذلك إلى مشروع وطني لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري.
  - مرتكزات الشمول المالي ثلاثة (خدمات ومنتجات مالية مبتكرة، تكنولوجيا مالية، وعي مالي ملائم)، لدى الهيئة توجهات عدة تتقاطع أدوارها لتحقيق تلك المرتكزات سبق استعراضها في جوانب أخرى من تقرير الاستدامة، فعلى صعيد الخدمات والمنتجات المالية هناك جهود للهيئة لوضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لأدوات الدين بمختلف أنواعها، إضافة إلى منتجات وخدمات مالية أخرى، أما على صعيد التكنولوجيا المالية فهناك توجهات للتحول الرقمي، ومشروعاً لوضع الإطار التنظيمي FinTech، كما خصصت الهيئة مشروعاً وطنياً للتوعية بقضايا الشمول المالي.
  - يستهدف المشروع كلاً من: المجتمع بكافة شرائحه وفئاته، والقطاع التربوي بكافة مراحله التعليمية، والتعليم الجامعي في شتى تخصصاته مع التركيز على تخصصات محددة، كالحقوق والعلوم الإدارية، وغيرها.
  - أهداف المشروع تتمثل في:
    - تحفيز الاستثمار ، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستقرار المالي واستدامته.
    - إتاحة مصادر تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
    - تقديم منتجات مالية مبتكرة، والتوعية بآليات الحصول عليها.
    - تعزيز مقومات الوعي الاستثماري والقانوني لدى المستثمرين الحاليين والمستقبليين.
    - الإسهام في إعداد الكوادر المطلوبة لبرامج التحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

البيان	أعداد النشاط
المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية	
ورش العمل	200
المتطوعون	84
المدارس	57
الطلبة	2969
المرحلة الجامعية	
ورش العمل	20

برنامج الهيئة التأهيلي لحديثي التخرج

- المشروع يندرج في إطار قيام الهيئة بمسؤوليتها الاجتماعية، وأدائها دورها على صعيد تنمية المجتمع، والمساهمة في الارتقاء بالكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيز قدرتها التنافسية للانخراط في سوق العمل في الميدان الاقتصادي والمالي عموماً، وفي المجال المتصل بأسواق المال والاستثمار في أنشطة الأوراق المالية بصورة أكثر تحديداً.
- يستقطب البرنامج التدريبي للهيئة المتميزين من حديثي التخرج في تخصصات متعلقة بأسواق المال: كالتمويل، والاقتصاد، والمحاسبة، والعلوم الإدارية بكافة تخصصاتها، وكذلك الرياضيات المالية، إضافةً للتخصصات القانونية، وتخصصاتٍ أخرى.
- اعتمدت الهيئة آلية خاصة لقبول المتقدمين واختيارهم وتقييم أدائهم على ضوء ضوابط ومعايير محددة تتصل بالمؤهلات، ومعدلات التحصيل العلمي، إضافة إلى متطلبات أخرى بعد القبول في البرنامج كاجتياز الفحص الطبي، والاختبارات والمقابلات المقررة.
- يتضمن البرنامج برامج تأهيل محلية وخارجية بالتعاون مع جهاتٍ تدريبية مرموقة.
- تم خلال السنة المالية الأخيرة تنفيذ البرنامج التدريبي السابع للهيئة لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج واجتياز جميع منتسبيه (20 متدرباً) كافة مراحله بنجاح، ومنحهم شهادة معتمدة من جامعة هارفارد ومن الهيئة.

برامج الهيئة لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج				
البرنامج	السنة المالية	عدد المتدربين المشاركين	عدد المتدربين المعينين بالهيئة	جهة التدريب الخارجية
الأول	2014-2013	20	11	ماليزيا
الثاني	2016-2015	21	5	مملكة أسبانيا – مدريد IE Business School
الثالث	2017-2016	20	10	جامعة هارفارد – بوسطن (الولايات المتحدة الامريكية)
الرابع	2018-2017	20	12	جامعة هارفارد – بوسطن (الولايات المتحدة الامريكية)
الخامس	2019-2018	19	13	جامعة هارفارد – بوسطن (الولايات المتحدة الامريكية)
السادس	2020-2019	20	5	جامعة هارفارد – بوسطن (الولايات المتحدة الامريكية+ تدريب عن بعد بفعل الجائحة)
السابع	2021-2020	20	-	جامعة هارفارد (الولايات المتحدة الامريكية + تدريب عن بعد)
المجموع		140	56	

الاستدامة البيئية

التمويل المستدام الأخضر

- إجراء تعديلات تشريعية في أحكام الكتاب الحادي عشر من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة، وتنقيح بعض أحكامه، وإضافة تشريعات جديدة بهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لأدوات الدين (الصكوك والسندات) المستدامة (الخضراء والاجتماعية).
- التوجه لتخصيص أدوات التمويل الخضراء لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء صديقة البيئة.
- العمل على توافق أدوات التمويل الخضراء مع المعايير الدولية، كمبادئ السندات الخضراء الصادرة عن رابطة أسواق المال الدولية، أو أية أطر عالمية ذات صلة.

توافق ممارسات الهيئة مع متطلبات حماية البيئة

- تحرص الهيئة على توافق أعمالها وممارساتها الحالية مع متطلبات حماية البيئة لدى منتسبيها والأطراف ذات الصلة، وإدارة مؤشرات عملياتها (نفاياتها المختلفة، إتلاف الأصول، الأوراق،...)
- تستخدم الهيئة نظاماً إلكترونياً للأرشفة والتوثيق يساعد في التقليل من استخدام الأوراق ويحول آلية عملها إلى لا ورقية، وبذات الطريقة تعتمد الهيئة ميكنة لخدماتها تقلل من المستندات الورقية.
- المتابعة الدائمة للجوانب المتصلة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه ومعالجة النفايات.
- تعزيز ممارسة حماية البيئة لدى منتسبي الهيئة والأطراف ذات الصلة.

مقر مستدام صديق للبيئة

- راعت الهيئة مقومات استدامة المباني الخضراء في مشروعها لإنشاء مقرها الدائم قيد التشييد في الوقت الراهن في منطقة شرق.
- تبنى مشروع مقر الهيئة أطر عمل "مشروع ليدز" المصممة لإنشاء مبانٍ صديقة للبيئة بطريقة عملية قابلة للقياس وفق معايير محددة تمنح مالكها شهادة ذهبية أو فضية وفقاً لما تحققه من معدلات توافق مع تلك المعايير.
- راعى المشروع البيئتين الداخلية والخارجية (من المنتظر أن يمكن المشروع مبنى الهيئة من تحقيق وفورات جيدة مقارنةً بالمباني التقليدية، إذ من المتوقع توفير المياه بمعدل 50% تقريباً، والطاقة بنسبة 26%، وتكاليف الصيانة بنسبة 13%، ونسبة انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 33%، كما أخذ المشروع بالاعتبار آليات خاصة لحفظ ومعالجة مياه الأمطار واستخدامها في ري المساحات الزراعية، واستخدام الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لتوفير الكهرباء).

الباب الخامس

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

- المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
- مجلس التأديب
- لجنة الشكاوى والتظلمات
- مكتب التدقيق الداخلي
- مكتب الرقابة المالية

هيئة أسواق المال

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

تشكيل المجلس

السيد
أ.د. يوسف حسن الشراح
رئيساً

الشيخ
أحمد حسين محمد
عضواً

السيد
د. جراح نايف الفضلي
عضواً

السيد
د.مشاري محمد الفريح
عضواً

السيد
عبد الله محمد العفاسي
عضواً

المهام المنفذة

31
اجتماعاً

5
إفادات شرعية

31
بحثـاً ودراسة

مجلس التأديب

تشكيل المجلس

السيد المستشار
يونس محمد الياسين
رئيساً

السيد
ماجد بدر جمال الدين
عضواً

السيد
يوسف صالح العثمان
عضواً

السيد
د. سليمان حمد البدر
عضواً

المهام المنفذة

99 مخالفة
(المخالفات المحالة من الهيئة).

7 شكاوى
(الشكاوى المقدمة من أشخاص طبيعية أو معنوية يتم إحالتها من لجنة الشكاوى والتظلمات إلى المجلس).

0 التماساً
(التماسات الهيئة إلى مجلس التأديب على قرارات لجنة نظر المخالفات بالبورصة).

0 تظلماً
(تظلمات من قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها).

4 بلاغات

49 إجتماعاً

قرارات المجلس ونتائجها

102 الجزاءات

1 الحفظ

3 وقف مؤقت

1 لا وجه لإقامة الدعوى

3 عدم الاختصاص

1 قرار تكميلي

0 قرار تفسيري

إجمالي مبالغ الغرامات المالية الصادرة عن المجلس بحق المخالفين

30,729,017.00
(ثلاثون مليوناً وسبعمائة وتسع وعشرون ألفاً وسبعة عشر ديناراً كويتياً فقط لا غير)

لجنة الشكاوى والتظلمات

تشكيل اللجنة

السيد
علي عثمان الغنام
رئيساً

السيد
نوري جمعة علي السالم
نائباً للرئيس

السيد
باسل عبد الوهاب الزيد
عضواً

السيد
أ.د. عبد الرحمن عبد الواحد الرضوان
عضواً

المهام المنفذة

السنة المالية (2022-2021)	
الشكاوى	
تم البت فيها	19
قيد البحث	6
المجموع	25
التظلمات	
تم البت فيها	6
قيد البحث	3
المجموع	9

55
عدد اجتماعات اللجنة

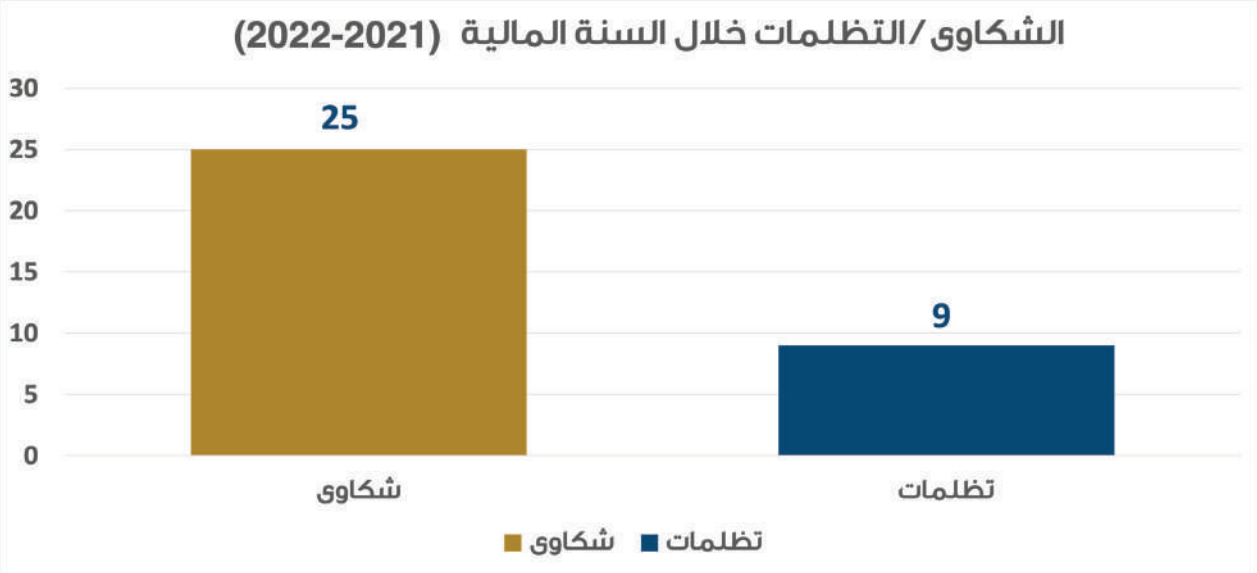

مكتب التدقيق الداخلي

المهام المنفذة

- تنفيذ خطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة التدقيق الداخلي وإصدار التقارير النهائية بشأنها.
- مراجعة المعلومات المالية المرحلية والسنوية للهيئة والتقارير التابعة لها.
- القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي.
- المشاركة بصفة مراقب في عملية الجرد السنوي.
- حضور النقاش الخاص بالحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية (2020-2021) مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لدى مجلس الأمة الكويتي.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة، مثل:
  - مشروع قانون لاعتماد الحساب الختامي للسنة المالية (2020-2021).
  - تجديد عقد تدقيق ومراجعة البيانات المالية مع مراقب الحسابات الخارجي للهيئة.

مكتب الرقابة المالية

المهام المنفذة

نوع الإجراء	السنة المالية (2020-2021)	السنة المالية (2021-2022)
سندات الصرف	791	856
سندات توجيه الإيرادات	1225	1477
سندات تسويات القيد المحاسبي	256	248
الودائع	20	19
أوامر الشراء	94	80
العقود	73	116
المجموع	**2459**	**2796**
الإجراءات التصويبية	67	45
حضور اجتماعات لجان	31	36
الامتناع	0	0
مهام أخرى	9	9

الإجراءات التصويبية الخاصة بالملاحظات

سندات الصرف	سندات الإيراد	العقود	تسويات القيود المحاسبية	العهد النقدية	المجموع
6	5	30	3	1	45

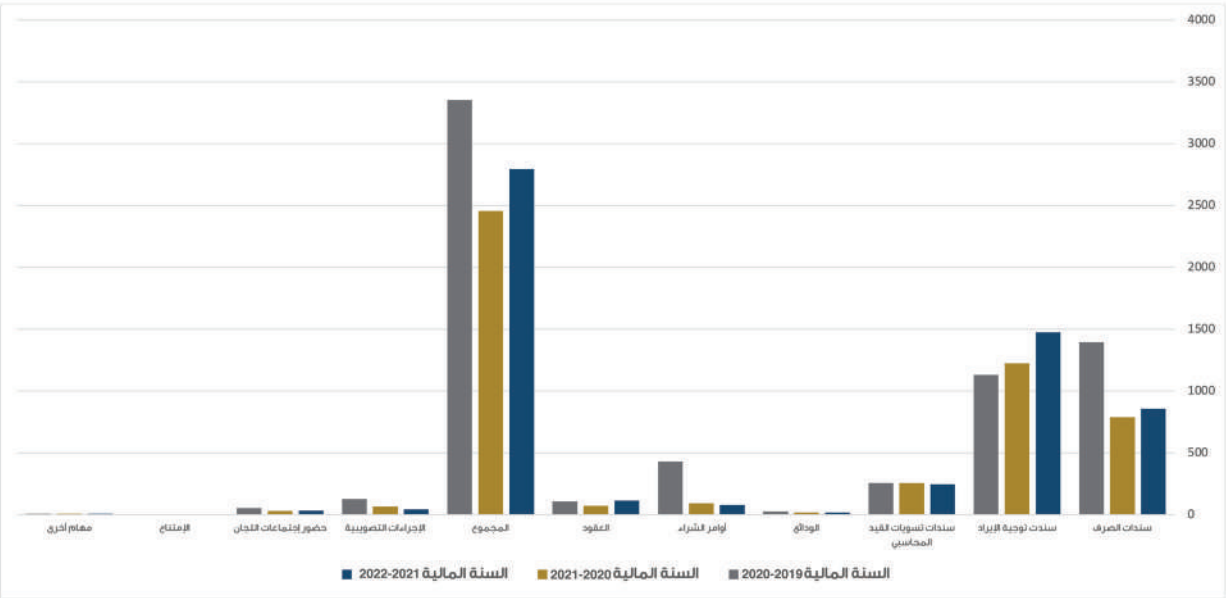

هيئة أسواق المال

الباب السادس

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

المجال التشريعي والقانوني

- الجانب التشريعي واللائحي
- الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق

المجال التنظيمي

- تنظيم الأسواق
- أنشطة التراخيص والتسجيل
- أنظمة الاستثمار الجماعي
- تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر
- تمويل الشركات
- الاندماج والاستحواذ

المجال الرقابي

- الرقابة المكتبية
- الرقابة الميدانية
- متابعة عمليات الأسواق
- الإفصاح والشفافية

المجال التوعوي والإعلامي

مجال التعاون المشترك: المحلي والإقليمي والدولي

هيئة أسواق المال

المجال التشريعي والقانوني

المجال التشريعي واللائحي

شهدت السنة المالية (2021-2022) قيام الهيئة بإصدار عشرات القرارات والتعاميم ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية بجوانبها المختلفة: التشريعية والتنظيمية والرقابية، نوجز أبرزها بالجداول الآتية:

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
1	43	2021/4/1	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 (الكتابين: العاشر، الخامس عشر).
2	46	2021/4/12	تعديل بعض أحكام الضوابط الزمنية لعملية إدراج أسهم الشركات في البورصة.
3	47	2021/4/12	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الخاصة بالسياسات والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له (الكتاب السادس، الملحق رقم 5 من الكتاب الخامس).
4	49	2021/4/19	بشأن التعامل بالمشتقات المالية.
5	52	2021/4/21	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 (الكتب: الأول، الحادي عشر، الثاني عشر) لغرض تنظيم تداول حقوق الأولوية.
6	53	2021/4/22	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 (الكتابين: الأول، الحادي عشر).
7	57	2021/5/3	تعديل حكم المادة (2-3-3) من الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.
8	77	2021/7/11	تعديل حكم المادة (2-3-5) من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.
9	103	2021/9/13	تعديل شروط ومتطلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والالتزامات الواجبة عليهم.
10	104	2021/9/13	تعديل الأحكام الخاصة بالوظائف واجبة التسجيل ومراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة.
11	107	2021/9/23	تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.
12	108	2021/9/26	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 (الكتاب الخامس عشر).
13	116	2021/10/10	تعديل النموذج رقم 2 (تقرير يوضح المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية لدى الشخص المرخص له).

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
14	123	2021/11/1	بشأن تنظيم عمليات انقسام الشركات المرخص لها أو المدرجة في بورصة الأوراق المالية.
15	124	2021/11/2	بشأن إصدار الملحق رقم (4) للكتاب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (جدول رسوم خدمات الهيئة).
16	137	2021/12/12	بشأن تعديل قواعد فرض التدابير والجزاءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
17	1	2022/1/3	بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي.
18	8	2022/1/23	بشأن تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
19	28	2022/2/22	بشأن تعديل أحكام التعامل في الأوراق المالية.
20	35	2022/3/7	بشأن احتساب قيمة الحد الأدنى لطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس.

م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
1	6	2021/4/20	بشأن التعامل بالمشتقات المالية
2	7	2021/5/17	بشأن بند تقرير المخالفات التي رصدتها الهيئة واتخذت بشأنها إجراءات احترازية أو أوقعت بشأنها جزاءات على الشركة في جدول أعمال الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة وشركات المساهمة المقفلة المرخص لها بمزاولة أي من أنشطة الأوراق المالية.
3	8	2021/5/20	بشأن التسجيل لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي – نت).
4	9	2021/5/26	إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة أسواق المال بشأن الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لاتفاقية FATCA واتفاقية CRS.
5	10	2021/6/29	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
6	11	2021/7/15	بشأن تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة لخدمة بالتداول بالهامش.
7	12	2021/7/28	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة أسواق المال بشأن بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر.
8	13	2021/9/7	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن بيان الرقم المدني للعملاء غير الكويتيين المقيمين في دولة الكويت.
9	14	2021/9/7	تعميم إلى كافة مصدري الأوراق المالية بشأن ضرورة الالتزام بأحكام بعض مواد القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته، وبعض مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
10	15	2021/11/1	بشأن التزام الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية بتعليمات الشركة الكويتية للمقاصة فيما يتعلق بصافي الالتزامات.
11	16	2021/11/3	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
12	17	2021/12/28	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
13	1	2022/1/31	بشان خدمة التداول بالهامش للأشخاص المرخص لهم.
14	2	2022/3/9	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لاتطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.

الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق

المجال القانوني

بلغ إجمالي عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها خلال السنة المالية الأخيرة (1145) موضوعاً، يعرضها الجدول التالي:

الموضوع	عدد المذكرات التي تم الرد عليها
بيان الرأي القانوني بشأن قضايا خاصة بعمل وحدات تنظيمية وفرق عمل ولجان داخل الهيئة	768
مراجعة عقود واتفاقيات بين الهيئة وجهات أخرى.	81
مراجعة مواد ورش عمل ومحاضرات	1
مراجعة تعليمات أو قرار ات أو تعميمات أو نشرات توعوية صادرة عن الهيئة	177
مراجعة قوانين من جهات أخرى عرضت على الهيئة لمراجعتها	3
تظلمات	45
تعديلات اللائحة التنفيذية	17
دراسات وأبحاث	7
المبادئ القانونية المستخلصة من تطبيق أحكام قانون الهيئة بمجال عمل دائرتي العقود والدراسات والتشريع	46
الإجمالي العام لآراء إدارة الدراسات القانونية	**1145**

أما الأرقام التراكمية لإجمالي المهام القانونية المنفذة منذ عام 2011 وحتى نهاية السنة المالية الأخيرة فقد بلغت (10615) مهمة.

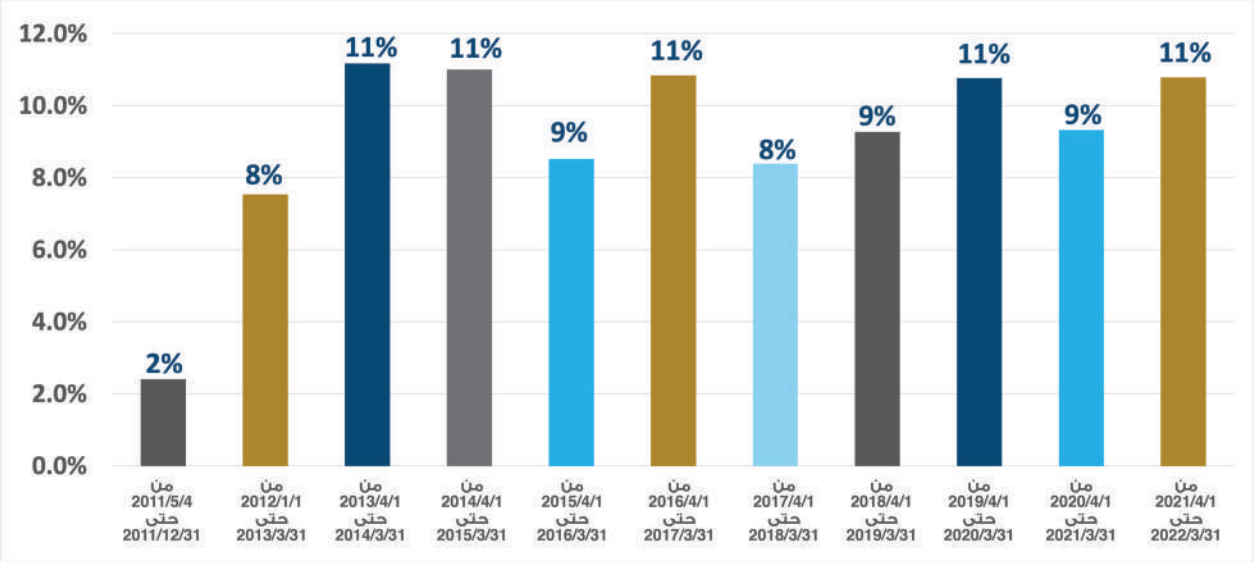

الإعلانات

م	إعلانات	العدد
1	استدعاء للتحقيق	313
2	للنيابة العامة	15
3	إعلانات تنفيذ قرارات مجلس التأديب	42
4	إعلانات بنتيجة التحقيق	7
	الإجمالي	377

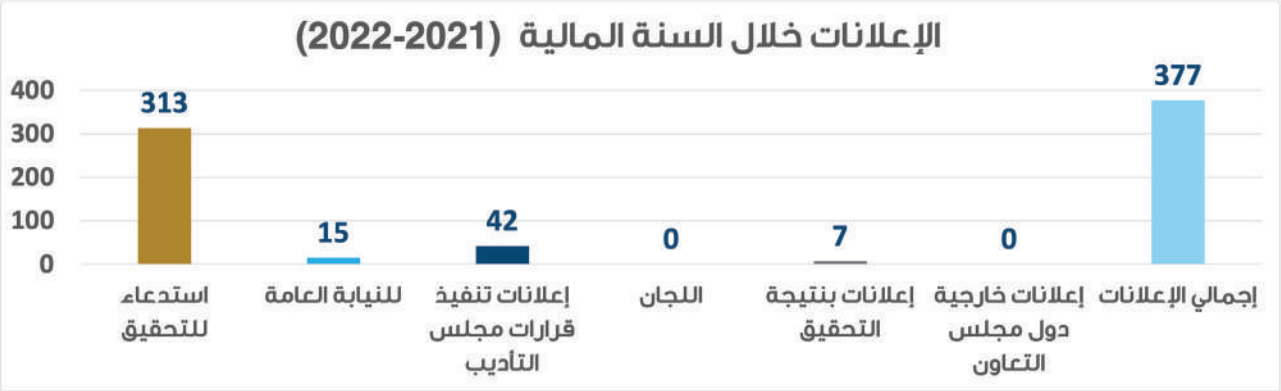

البلاغات

م	البلاغات	العدد
1	البلاغات التي تم قبولها	10
2	البلاغات التي تم حفظها	18
	إجمالي عدد البلاغات الواردة	28

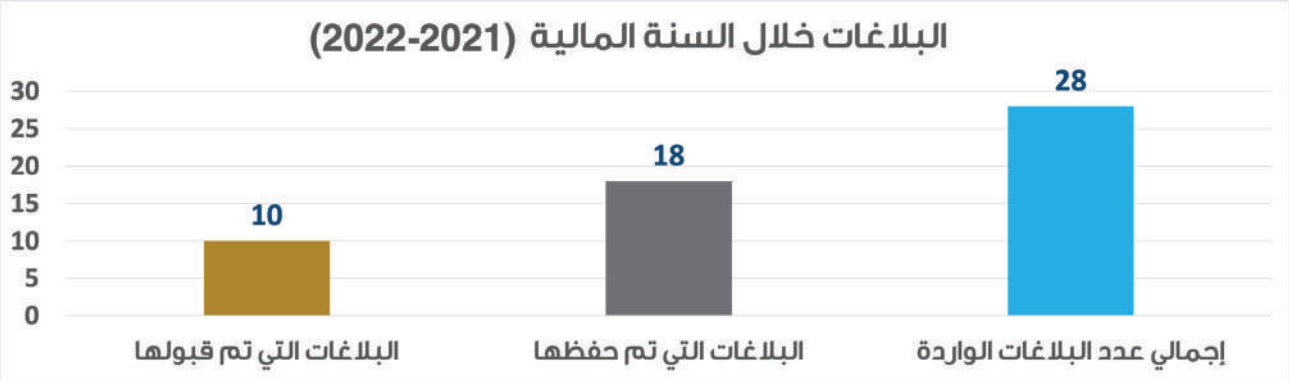

طلبات حق الاطلاع

م	طلبات حق الاطلاع	العدد
1	الطلبات التي تم قبولها	3
2	الطلبات التي تم رفضها جزئياً	1
3	الطلبات التي تم رفضها كلياً	2
4	التظلم من طلبات حق الاطلاع	1
	إجمالي عدد الطلبات الواردة	7

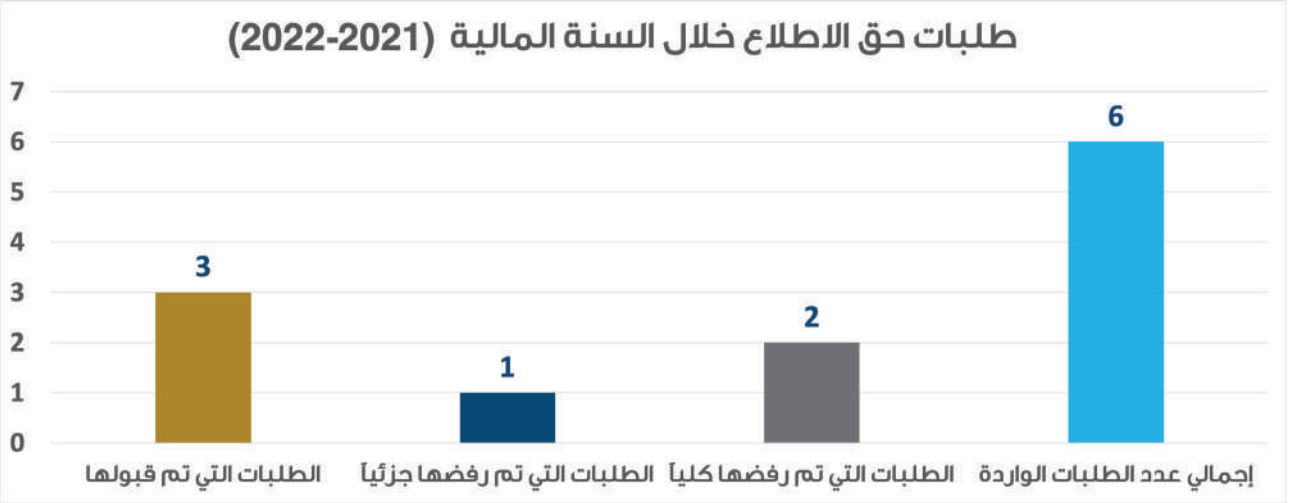

مهام القضايا والتحكيم

بلغ عدد القضايا المسجلة خلال السنة المالية الماضية (172) قضية، كما بلغ العدد التراكمي للقضايا المسجلة لدى الهيئة (1341) قضية، منها (953) قضية متداولة و(388) قضية محفوظة، الجداول والرسوم التالية تعرض لواقع الأحكام بمختلف أنواعها خلال السنة المالية (2021-2022).

172
قضية

45
إجمالي الأحكام النهائية الموضوعية

1341
إجمالي العدد التراكمي للقضايا المسجلة لدى الهيئة

الأحكام النهائية الموضوعية	
ضد الهيئة	لصالح الهيئة
5	40
%11.11	%88.89
45	

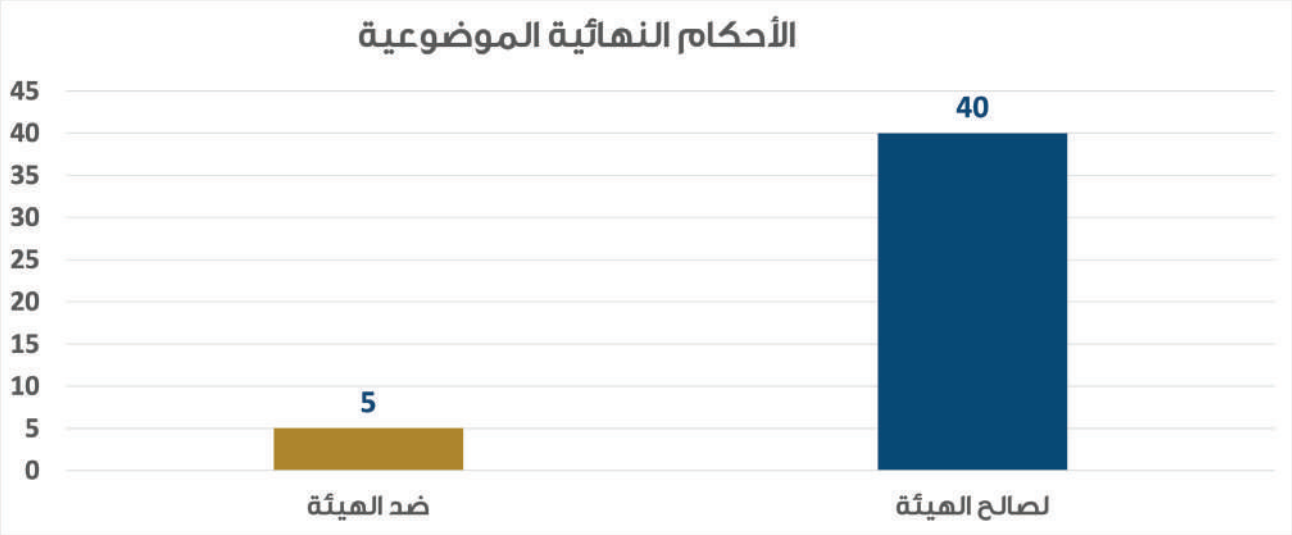

الأحكام الابتدائية الموضوعية	
ضد الهيئة	لصالح الهيئة
6	46
%11.54	%88.46
52	

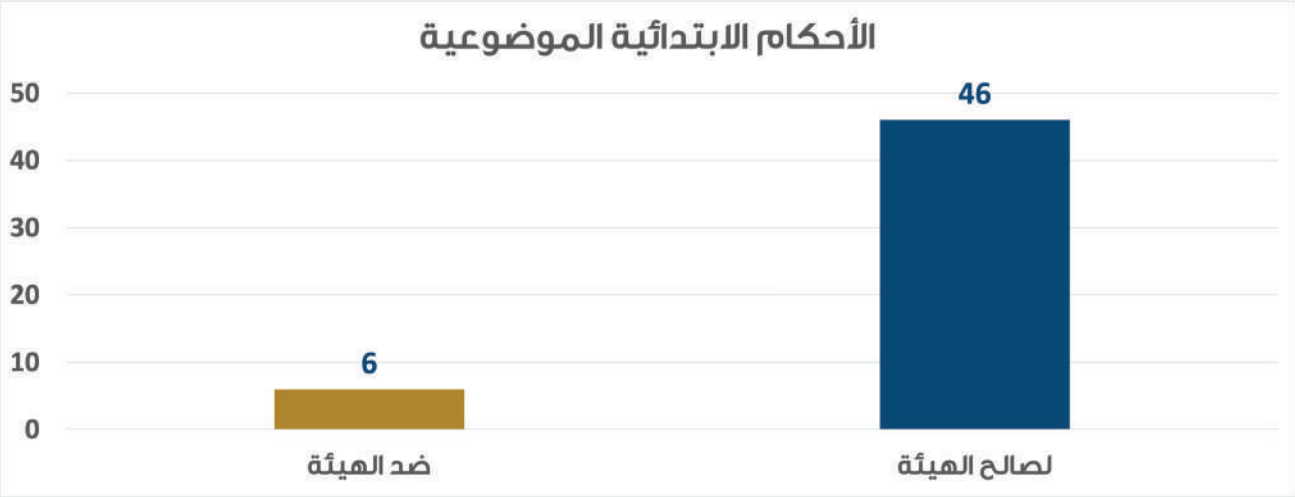

الأحكام النهائية

45
إجمالي
الأحكام الموضوعية

42
إجمالي
الأحكام الأخرى (مواجهة)

87
إجمالي
الأحكام النهائية

أحكام أول درجة

52

إجمالي

الأحكام الموضوعية

92

إجمالي

الأحكام الأخرى(مواجهة)

144

إجمالي

أحكام أول درجة

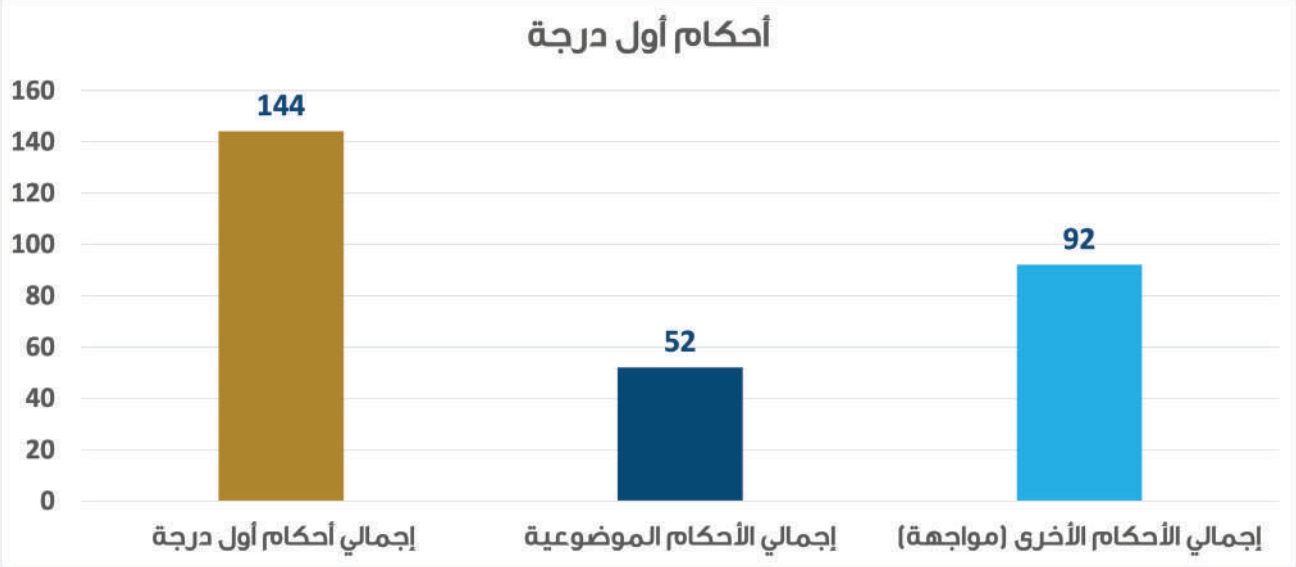

تسوية المنازعات

م	الملفات	منفذة	قيد التنفيذ	الإجمالي
1	قرارات مجلس التأديب	83	20	103
2	تنفيذ مدني	6	0	6
3	تنفيذ جنائي	0	6	6
4	أوامر صلح	1	0	1
	اجمالي عدد الملفات	90	26	116

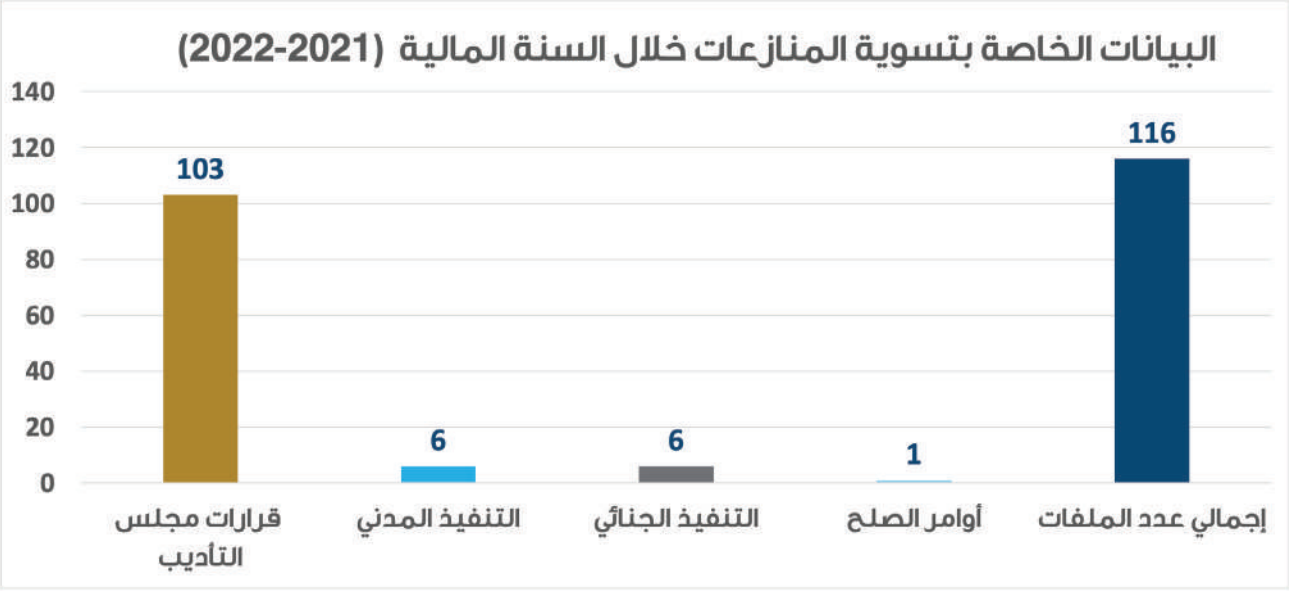

مهام التحقيق

شهدت السنة المالية (2021-2022) القيام بمهام التحقيق في (212) مخالفة، الجدول التالي يقدم بياناً بتلك المخالفات وآلية معالجتها للسنة المالية الأخيرة مقارنةً مع سابقتها:

البيان	السنة المالية (2020-2021)	السنة المالية (2021-2022)
توجيه تنبيه من الهيئة	39	12
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	12	7
حفظ + توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	1	0
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + الإحالة لمجلس التاديب	0	2
تقديم بلاغ للنيابة العامة	4	25
بلاغ إلى إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية	0	6
إحالة لمجلس التاديب	48	93
إحالة للنيابة العامة + الإحالة لمجلس التاديب	1	12
حفظ التحقيق	4	7
حفظ مؤقت (لعدم كفاية الأدلة)	0	0
حفظ + الإحالة لمجلس التاديب	1	0
إعادة المخالفة للبورصة	0	0
لدى جهة الاعتماد	0	0
قيد التحقيق	40	48
إجمالي عدد المخالفات	**150**	**212**

المجال التنظيمي

تنظيم الأسواق

الإدراج والمنتجات

موافقات خاصة للإدراج في بورصة الكويت للأوراق المالية لأسهم الشركات التالية:

- شركة لاند المتحدة العقارية.
- شركة جاسم للنقليات والمناولة.
- شركة الصفاة للاستثمار.

موافقات خاصة للإدراج في بورصات خارجية (سوق دبي المالي) لأسهم الشركات التالية:

- شركة عقارات الكويت.

الانسحاب الاختياري:

موافقات خاصة بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية لأسهم الشركات التالية:

- شركة اسمنت الهلال.
- شركة صناعات اسمنت الفجيرة.

إلغاء الإدراج:

قرارات إلغاء الإدراج من بورصة الكويت للأوراق المالية لأسهم الشركات التالية:

- شركة أبيار للتطوير العقاري.
- الشركة الوطنية للرماية.
- شركة المدينة للتمويل والاستثمار.
- شركة مجموعة السلام القابضة.
- شركة المال للاستثمار.
- شركة مجموعة المستثمرون القابضة.
- شركة كي جي إل لوجستيك.
- شركة البريق القابضة.
- الشركة العالمية للمدن.

إيقاف عن التداول

إصدار قرارات إيقاف عن التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لأسهم الشركات التالية:

- شركة أبيار للتطوير العقاري.
- الشركة الوطنية للرماية.
- شركة المدينة للتمويل والاستثمار.
- شركة مجموعة السلام القابضة.
- شركة المال للاستثمار.
- شركة مجموعة المستثمرون القابضة.
- شركة كي جي إل لوجستيك.
- شركة البريق القابضة.
- الشركة العالمية للمدن العقارية.
- شركة أجوان الخليج العقارية.
- شركة جياد القابضة.
- شركة اكتتاب القابضة.
- شركة آن ديجيتال سيرفيسس القابضة. (تمديد فترة إيقاف سهم الشركة عن التداول في البورصة إلى موعد أقصاه 2022/11/03).

إعادة للتداول (عدم إلغاء)

إصدار قرارات إعادة إلى التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لأسهم الشركات التالية:

- شركة أجوان الخليج العقارية.
- شركة جياد القابضة. (شريطة أن يتم إخضاع الشركة لمزيد من الرقابة).
- شركة اكتتاب القابضة. (شريطة أن يتم إخضاع الشركة لمزيد من الرقابة).

إصدار قرارات أخرى ذات صلة

- دراسة وضع الشركات غير الكويتية مزدوجة الإدراج في حال الانسحاب الاختياري من السوق الكويتي بحيث لا يشكل انسحابها ضرراً على حقوق الأقلية على النحو الذي يقع فيه على الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت.
- الإبقاء على شروط ومتطلبات وإجراءات الانسحاب الاختياري.
- توجيه شركة بورصة الكويت لوضع تعريف واضح للـ" السيطرة" بحيث تعكس وجود سيولة كافية متاحة للتداول تمهيداً لتضمينها شروط الإدراج مستقبلاً.

التداول

المشاركة في إصدار قرارات ذات صلة بـ:

- تعديل قواعد إقراض واقتراض الأسهم لتقديم نموذج وسيط الاقتراض.
- تعديل قواعد البورصة.

قرارات وتعاميم ذات صلة ببرنامج تطوير منظومة سوق المال

- تعديل بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة بما فيها تلك المتصلة بنشاط التداول (حماية المتعاملين في الشركات المشكوك بصحة بياناتها المالية، حماية حقوق الأقلية لدى الانسحاب من البورصة، الضوابط الزمنية لعملية الإدراج، آلية احتساب الحد الأدنى لافتتاح جلسات الإفلاس وإعادة الهيكلة، تنظيم تداول حقوق الأولوية).
- إصدار تعاميم بشأن كلٍ من: خدمة التداول بالهامش للأشخاص المرخص لهم، التزام الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في البورصة بتعليمات الشركة الكويتية للمقاصة المتعلقة بصافي الالتزامات.
- مراجعة وإبداء الرأي الفني بشأن قضايا عدة تتصل بكلٍ من:
  - مشروع تطوير السوق (قواعد كلٍ من: الوسيط المركزي، الكيان المركزي لإيداع الأوراق المالية، سلسلة الضمان المالي).
  - مهام وقواعد الشركة الكويتية للمقاصة (الرسوم، صافي الالتزامات، الرهن، اشتراطات فتح الحساب).
  - قواعد البورصة لتقديم منتجاتٍ عدة (السندات، الصكوك، وصناديق المؤشرات المتداولة).

أنشطة التراخيص والتسجيل

إبداء الرأي الفني في الجوانب المتصلة بأنشطة التراخيص والتسجيل لعديد الموضوعات المعروضة:

- أحكام كلٍ من الوسيط المركزي والتداول بالهامش.
- تعديلات خاصة بالسياسات والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له بإضافة متطلبات سياسة وإجراءات كفاية رأس المال.
- آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة.
- مشروع انقسام الشركات المرخص لها والمدرجة في بورصة الأوراق المالية.
- تفعيل نظام التحكيم.
- مشروع تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية.
- دليل إيقاف الشركات المدرجة عن التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- ترخيص نشاط بورصة أوراق مالية.
- تجديد نظام استثمار جماعي مؤسس محلياً.
- اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس للأشخاص المرخص لهم من الهيئة.
- استحقاقات تطبيق برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل.

العمل على تنظيم وتطوير آليات وأحكام تنفيذ عديد القضايا ذات الصلة بمهام التراخيص والتسجيل المتصلة بـ:

- آليات التعامل مع طلبات تجديد الترخيص.
- التعامل مع الشركات الملغي/ المنتهي ترخيصها.
- نشاط الوساطة المتعلق بالتعامل بالمشتقات المالية.
- تطوير ضوابط نشاط مستشار الاستثمار، وترخيص شركة الشخص الواحد.
- طلبات ترشح أعضاء مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- مكاتب التدقيق الشرعي ومراقبي الحسابات والالتزامات الواجبة عليهم.

الأشخاص المرخص لهم

بلغ إجمالي الأشخاص المرخص لهم في نهاية السنة المالية (2021-2022) 77 شخصاً كما بلغ اجمالي أنشطة الأوراق المالية المرخص بها 237 نشاطاً تتوزع وفقاً للجدول والرسم البياني التاليين:

نشاط الأوراق المالية	أنشطة الأوراق المالية المرخص بها	النسبة من إجمالي أنشطة الأوراق المالية
بورصة أوراق مالية	1	%0.42
وكالة مقاصة	1	%0.42
مدير محفظة الاستثمار	43	%18.14
مدير نظام استثمار جماعي	35	%14.77
مستشار استثمار	46	%19.41
وكيل اكتتاب	31	%13.08
أمين حفظ	20	%8.44
صانع السوق	7	%2.95
وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية	10	%4.22
وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية	25	%10.55
مراقب استثمار	14	%5.91
تقويم الأصول	4	%1.69
المجموع	237	%100

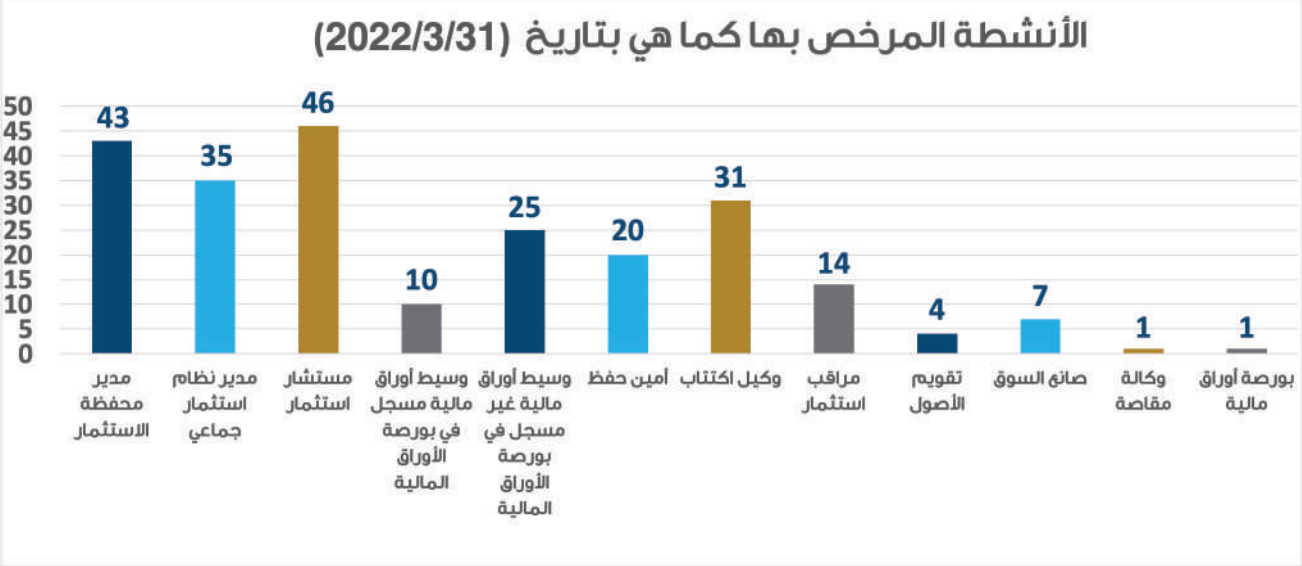
الأنشطة المرخص بها كما هي بتاريخ (2022/3/31)
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
43
35
46
10
25
20
31
14
4
7
1
1
مدير محفظة الاستثمار
مدير نظام استثمار جماعي
مستشار استثمار
وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
أمين حفظ
وكيل اكتتاب
مراقب استثمار
تقويم الأصول
صانع السوق
وكالة مقاصة
بورصة أوراق مالية

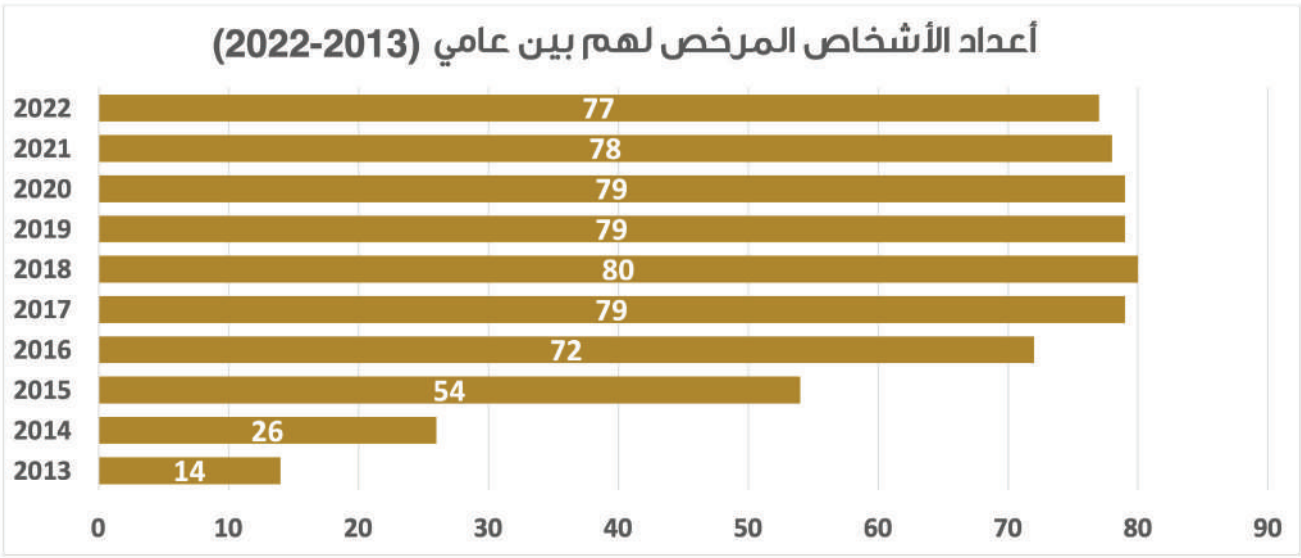
أعداد الأشخاص المرخص لهم بين عامي (2013-2022)
2022
2021
2020
2019
2018
2017
2016
2015
2014
2013
77
78
79
79
80
79
72
54
26
14
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90

الإصدارات التنظيمية

شهدت السنة المالية (2021-2022) إصدار (113) قراراً وتعميماً ذا صلة بأنشطة التراخيص، يوضحها الجدول والرسم التاليان:

نوع القرار	العدد الصادر
القرارات المرتبطة بترخيص الأشخاص المرخص لهم	
تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	43
ترخيص أنشطة أوراق مالية	6
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	2
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	1
وقف ترخيص أنشطة أوراق مالية	0
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	0
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	0
موافقة مبدئية لترخيص أنشطة أوراق مالية	9
القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي	
تجديد نظام استثمار جماعي	6
ترخيص تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	20
ترخيص تأسيس نظام استثمار جماعي	2
موافقة على طلب تأسيس صندوق بهدف استكمال رأس المال	3
إلغاء قرار تأسيس نظام استثمار جماعي لعدم استكمال رأس المال	0
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (إلغاء بعد انتهاء التصفية)	4
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (تصفية)	1
القرارات المرتبطة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة	
قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة	3
إلغاء قيد مراقب حسابات من السجل الخاص لدى الهيئة	3
إيقاف قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة	1
تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة	1
القرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة	
طلب تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	0
طلب تجديد تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	0
قرارات أخرى	
قرارات ذات طبيعة خاصة (القرارات: 42, 47, 49, 103, 104, 106, 107) لسنة 2021	7
تعاميم (التعميم رقم 6 لسنة 2021)	1

المناصب والوظائف واجبة التسجيل

البت بـ 1452 طلب ترشح وتسجيل وإلغاء لكل من المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم موضحة في الجدول التالي:

السنة المالية	الموافقة على الترشح	التسجيل	الإلغاء	تجديد	المجموع
2022-2021	459	411	243	339	1452

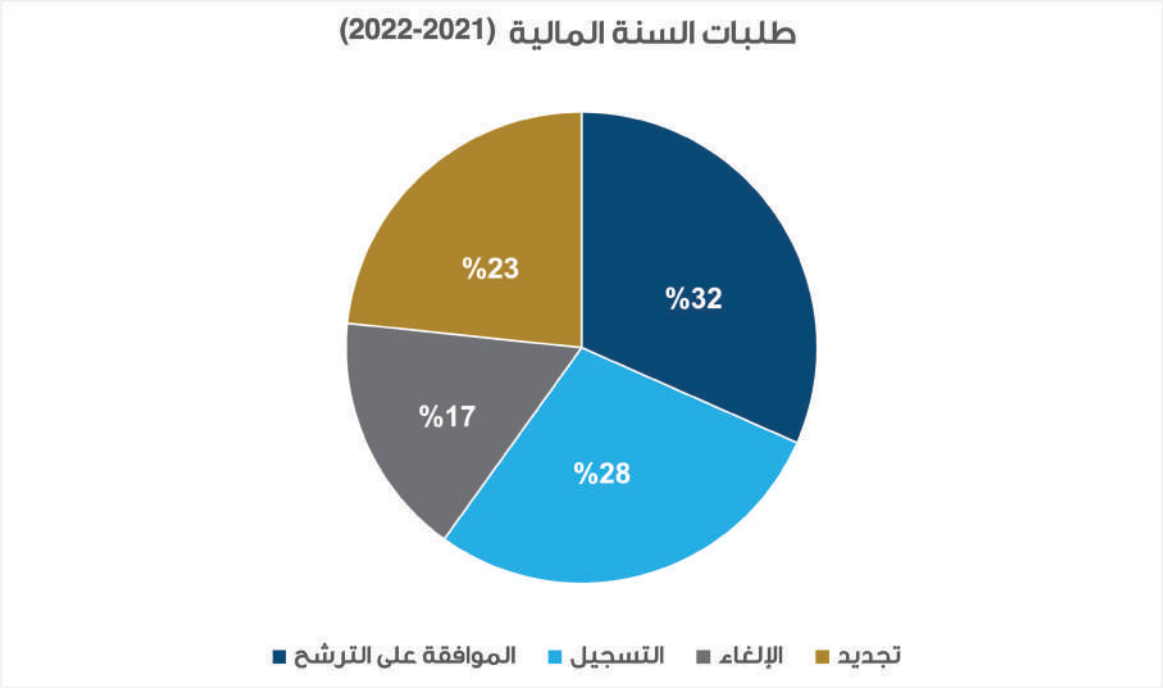

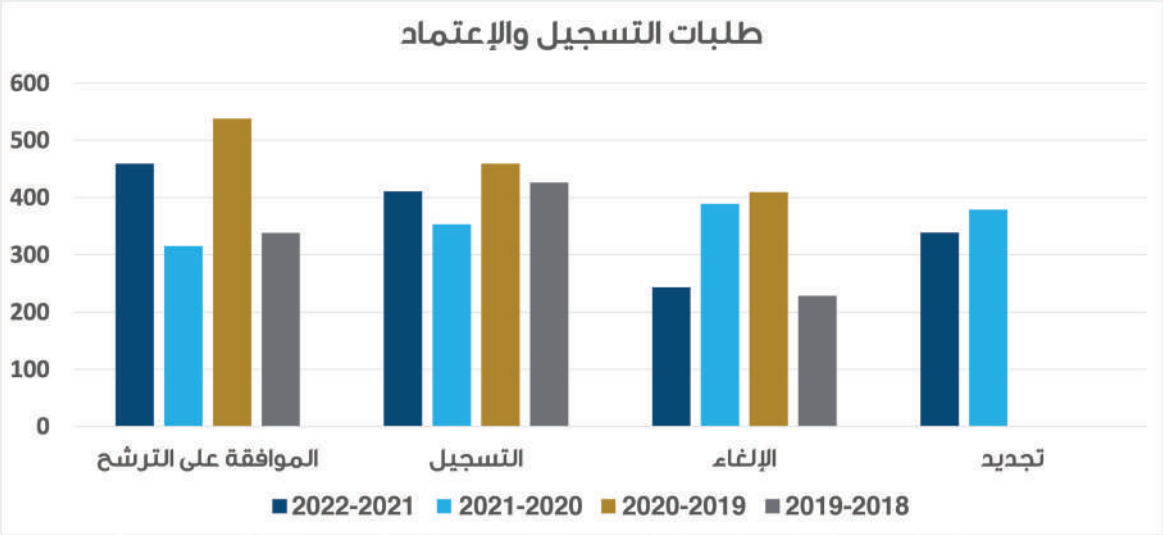

مراجعة التقارير السنوية لمراقبي الحسابات

تمت مراجعة التقارير السنوية المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة والبالغ عددها 40 تقريراً.

خدمات التراخيص والتسجيل المنفذة عبر بوابة الهيئة الإلكترونية

أنشطة الأوراق المالية

م	نوع الخدمة	عدد الطلبات المنجزة
1	طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية	6
2	طلب ترخيص بعد الموافقة المبدئية	5
3	طلب تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	41
4	طلب إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	5
5	طلب التوقف المؤقت عن ممارسة النشاط	5
6	تحديث السياسات والإجراءات	241
	المجموع	303

الأشخاص المسجلون

م	نوع الخدمة	عدد الطلبات المنجزة
1	طلب الترشيح لمنصب عضو مجلس الإدارة وفق قواعد الكفاءة والنزاهة	207
2	طلب الترشيح للوظائف واجبة التسجيل وفق قواعد الكفاءة والنزاهة	241
3	تسجيل مناصب أعضاء مجلس الإدارة	136
4	تسجيل الوظائف واجبة التسجيل	227
5	إلغاء تسجيل مناصب أعضاء مجلس الإدارة	60
6	إلغاء تسجيل الوظائف واجبة التسجيل	183
7	طلب تسجيل مناصب أعضاء مجلس إدارة بناء على موافقة البنك المركزي	38
8	طلب تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة	1
9	طلب تقديم التقرير السنوي لمراقب الحسابات المسجل لدى الهيئة	40
10	طلب استيفاء متطلبات برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل	787
11	طلب تجديد تسجيل الوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له	379
12	طلب تجديد تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	0
13	طلب تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	0
	المجموع	2299

أنظمة الاستثمار الجماعي

بيانات أنظمة الاستثمار الجماعي بتاريخ 2022/3/31

نوع النظام	العدد	إجمالي رأس المال (ألف د.ك)	إجمالي قيمة الأصول (ألف د.ك)	صافي قيمة الأصول (ألف د.ك)
أوراق مالية	36	819,849	1,245,092	1,238,364
عقاري	5	146,696	156,144	149,193
أسواق النقد	9	966,854	1,069,081	1,064,913
أدوات الدين	5	53,011	60,483	57,877
ملكية خاصة	2	6,002	18,440	18,372
قابض	2	30,024	34,861	33,538
تعاقدي❖	2	10,900	12,065	11,773
عقاري مدر للدخل (متداول)	1	23,600	26,766	26,364
المجموع	**62**	**2,056,936**	**2,622,932**	**2,600,394**

❖ عن الفترة المنتهية في 31 مارس 2021، لا تتوافر بيانات لأحد أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي كونه نظاماً حديث الترخيص.

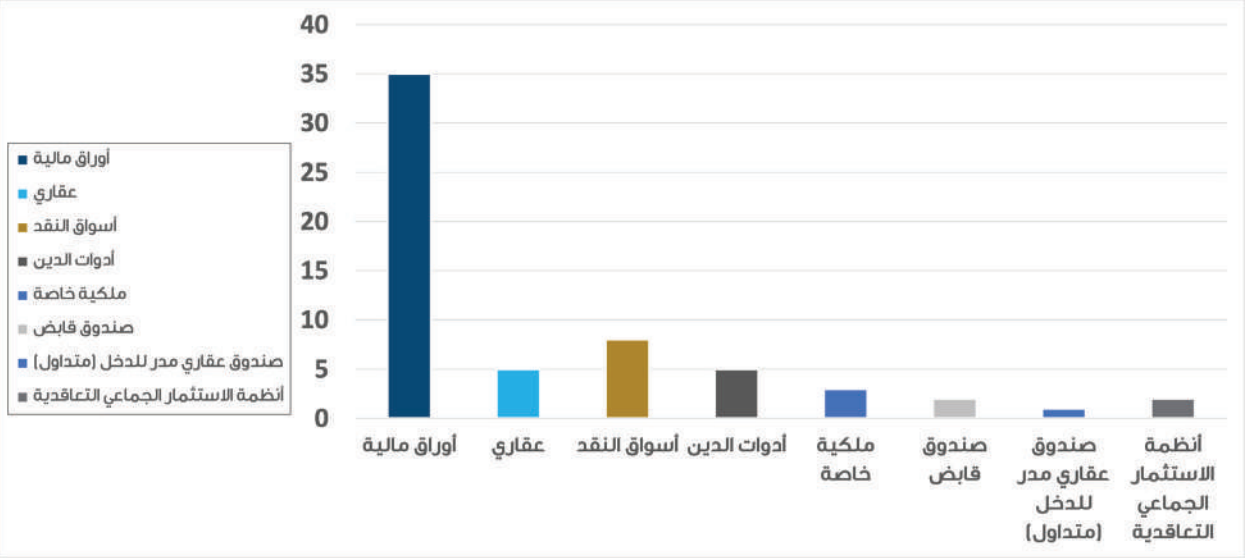

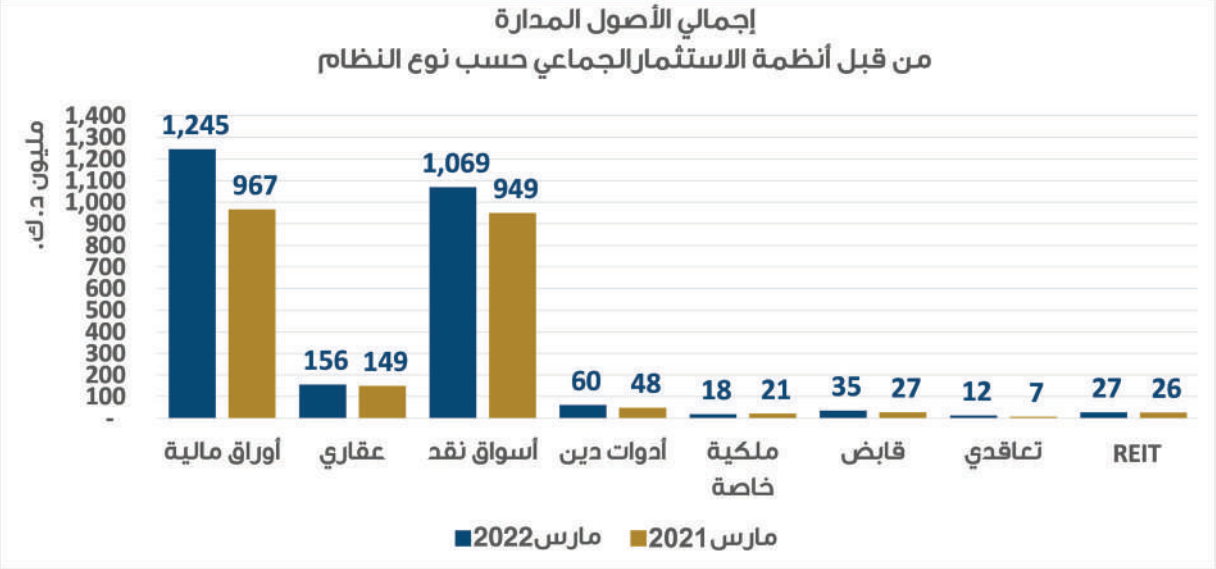

طلبات خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي

الجدول التالي يعرض طبيعة الطلبات ذات الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي التي تلقتها الهيئة خلال السنة المالية (2021-2022)، كما يوجز ماتم بشأنها:

م	طبيعة الطلبات	طلبات موافق عليها	طلبات قيد الدراسة	الاجمالي
1	تأسيس صناديق استثمار محلية	3	-	3
2	تجديد تراخيص أنظمة استثمار جماعي محلية	6	-	6
3	إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة	4	-	4
4	متابعة أعمال تصفية الصناديق المحلية	1	-	1
5	عزل وتعيين مصفي صناديق استثمارية محلية	1	-	1
6	تسويق وحدات أنظمة استثمار جماعي مؤسسة خارج دولة الكويت	20	3	23
الإجمالي		**35**	**3**	**38**

مهام أخرى ذات صلة

- دراسة والموافقة على (33) طلباً لتعديل الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية.
- دراسة والموافقة على (45) طلباً لتعيين هيئة إدارية أو فريق تنفيذي لنظام استثمار جماعي محلي.
- دراسة والموافقة على (6) طلبات لاستبدال أمين الحفظ أو مراقب الاستثمار لأنظمة الاستثمار الجماعي المحلية.
- متابعة وحضور عدد (120) جمعية لحملة وحدات الصناديق المحلية.
- دراسة وإصدار (9) مهل لرفع رأس مال الصناديق عن 5,000,000 د.ك.
- تطوير أحكام الكتاب الثالث عشر من كتب اللائحة التنفيذية واعتماد قواعد أنظمة الاستثمار الجماعي المعدلة.

إحصائيات تراكمية

تأسيس صناديق داخل دولة الكويت		
نوع الصندوق	عدد الصناديق	
	اكتتاب عام	اكتتاب خاص
الأوراق المالية	9	3
أسواق النقد	9	1
الملكية الخاصة	-	3
عقاري	3	6
أدوات الدين	3	2
قابض	3	-
عقاري مدر للدخل (متداول)	1	-
الإجمالي	**28**	**15**
	43	

الطلبات الأخرى	
نوع الطلب	العدد
تأسيس نظام استثمار جماعي تعاقدي داخل دولة الكويت	4
إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة	46
تعيين مدير بديل للصناديق المحلية	9
تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	100
عزل وتعيين مصفي للصناديق المحلية	6
تعديل الأنظمة الأساسية للصناديق الاستثمارية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية ابتداء من السنة المالية (2016-2017)	261
طلبات تجديد ترخيص الصناديق المحلية ابتداء من السنة المالية (2016-2017)	105
متابعة وحضور جمعيات حملة وحدات الصناديق واعتماد قرارات الجمعية ابتداء من السنة المالية (2016/2017)	734

تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر

أبرز المهام المنفذة

طبيعة المهمة المنفذة	م	موضوع الدراسة أو التقرير
إعداد دراسات بحثية	1	استفسارات بشأن نشاط صانع السوق.
	2	دراسة متطلبات التوافق مع مؤشرات التنافسية العالمية المتصلة بأعمال الهيئة.
	3	قانون الإفلاس التابع لوزارة التجارة والصناعة.
	4	حالات سوء استخدام مبدأ صافي الالتزامات.
	5	نشاط التداول غير الاعتيادي.
	6	احتساب الحد الأدنى لافتتاح إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.
إعداد وتحديث تقارير	1	تقارير دورية أسبوعية وربع سنوية حول أداء بورصة الكويت للأوراق المالية.
	2	تقرير ربع سنوي لأحدث التطورات التي شهدتها أسواق المال وذلك لتضمينه في النشرة الإخبارية للجنة الـ (AMERC) المنبثقة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
	3	تحديث التقرير الخاص بموضوع تصنيف كفاءة الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية وفقاً لآخر بيانات صادرة عن عام 2020.
	4	تحديث التقرير الخاص بموضوع الرصد المبكر لأهم المتغيرات الاقتصادية والمالية على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت وفقاً لآخر بيانات صادرة عن عام 2020.
	5	تحديث التقرير الخاص بموضوع تنافسية أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً لآخر بيانات صادرة عن عامي 2019 و2020.
	6	تقرير ربع سنوي حول "المؤشرات المرتبطة بالأخطار النمطية.
	7	إعداد تقرير بشأن الشركات المرشحة لإلغاء الإدراج من بورصة الكويت بتاريخ (2022/3/31).

الإحصائيات التراكمية للسنوات (2015-2022):

التقرير الدوري	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	الإجمالي
تقارير أسبوعية	25	50	50	50	47	38	51	311
تقارير شهرية	0	0	18	24	23	25	24	114
تقارير ربع سنوية	0	0	2	4	8	12	22	48
تقارير نصف سنوية	0	0	0	1	0	0	0	1
تقارير سنوية	0	0	3	5	1	2	4	15
الإجمالي	25	50	73	84	79	77	101	489

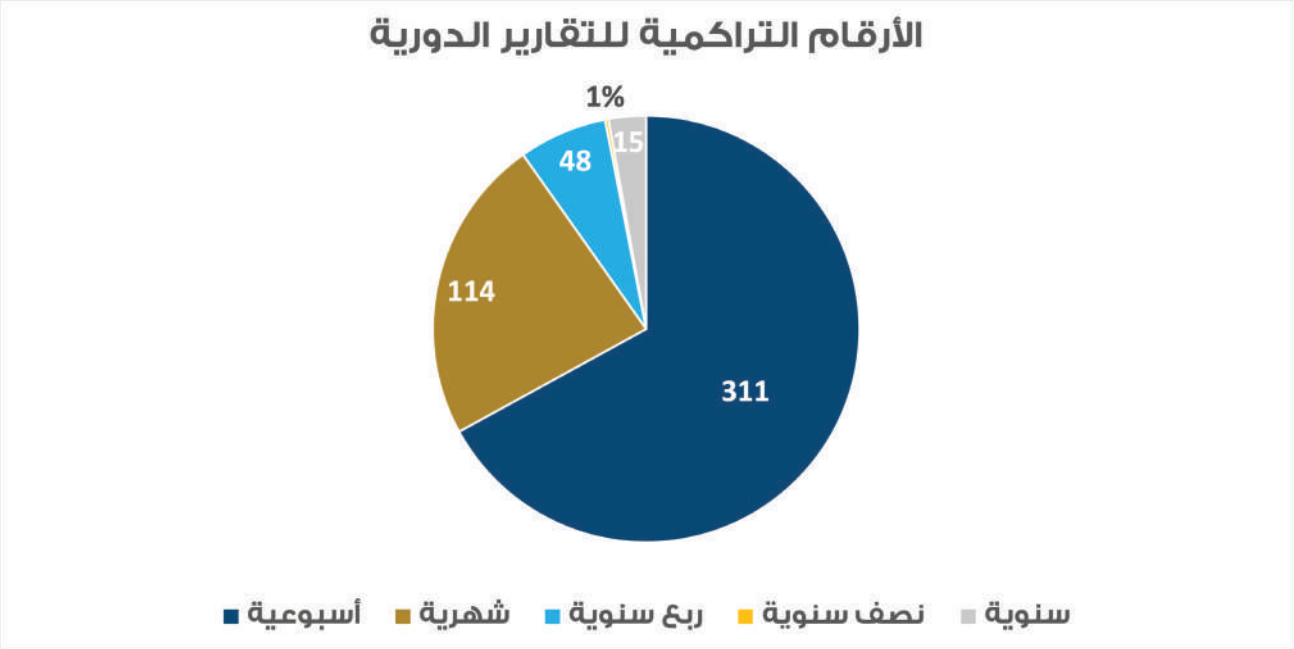

تمويل الشركات

إعداد ودراسة تعليمات خاصة بـ:

- خيار أسهم الموظفين.
- السندات والصكوك (الخضراء، قصيرة الأجل).
- تسعير الأوراق المالية.
- موضوعي: حقوق الأولوية، تقسيم الأسهم في قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المقارنة.
- زيادة رأس المال عن طريق تحويل الديون إلى أسهم من الناحية المحاسبية والتشريعات المقارنة.

زيادة رأس المال:

تم خلال السنة المالية (2021-2022) منح (36) موافقة لشركات لزيادة رؤوس أموالها، نوجز بياناتها في الجدول والرسم التاليين:

م	تاريخ الموافقة	اسم الشركة	رأس المال قبل الزيادة (د.ك.)	رأس المال بعد الزيادة (د.ك.)	قيمة الزيادة (د.ك.)	نوع الزيادة
1	2021/4/1	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	202,737,014.10	223,010,715.50	20,273,701.40	أسهم منحة
2	2021/4/1	شركة مجموعة الصناعات الوطنية	142,784,572.80	149,923,801.40	7,139,228.60	أسهم منحة
3	2021/4/1	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	11,032,116.40	11,583,722.20	551,605.80	أسهم منحة
4	2021/4/12	الشركة المتكاملة القابضة	22,000,000.00	25,300,000.00	3,300,000.00	أسهم منحة
5	2021/4/13	شركة الصفاة للاستثمار	25,693,940.00	26,978,637.00	1,284,697.00	أسهم منحة
6	2021/4/15	الشركة الوطنية العقارية	157,244,599.20	165,106,829.10	7,862,229.90	أسهم منحة
7	2021/5/11	شركة طيران الجزيرة	20,000,000.00	22,000,000.00	2,000,000.00	نقدية
8	2021/6/6	مجموعة الخليج للتأمين	20,123,913.00	28,457,246.00	8,333,333.00	نقدية
9	2021/8/2	الشركة الدولية الكويتية للاستثمار	2,579,074.50	3,352,796.90	773,722.40	أسهم منحة
10	2021/8/10	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	24,266,714.10	24,994,715.50	728,001.40	أسهم منحة
11	2021/8/30	مشاريع الكويت القابضة – كيبكو	200,000,000.00	264,000,000.00	64,000,000.00	نقدية

م	تاريخ الموافقة	اسم الشركة	رأس المال قبل الزيادة (د.ك.)	رأس المال بعد الزيادة (د.ك.)	قيمة الزيادة (د.ك.)	نوع الزيادة
12	2021/9/1	شركة بوبيان كابيتال للاستثمار	15,697,343.00	30,697,343.00	15,000,000.00	نقدية
13	2021/9/16	بنك برقان	275,625,000.00	313,125,000.00	37,500,000.00	نقدية
14	2021/9/23	بنك وربة	157,500,000.00	200,000,000.00	42,500,000.00	نقدية
15	2021/12/29	شركة إن سي إم للاستثمار	10,000,000.00	15,000,000.00	5,000,000.00	نقدية
16	2022/1/3	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	30,000,000.00	39,000,000.00	9,000,000.00	نقدية
17	2022/1/30	بنك الكويت الوطني	719,269,444.00	755,232,916.20	35,963,472.20	أسهم منحة
18	2022/2/9	بنك بوبيان	317,969,760.40	373,868,248.40	55,898,488.00	أسهم منحة ونقدية
19	2022/2/10	شركة المباني	117,139,959.90	124,168,357.40	7,028,397.50	أسهم منحة
20	2022/2/14	بنك الخليج	304,812,789.80	320,053,429.20	15,240,639.40	أسهم منحة
21	2022/2/14	بيت التمويل الكويتي	844,155,193.40	928,570,712.70	84,415,519.30	أسهم منحة
22	2022/2/17	شركة الصالحية العقارية	51,272,341.00	53,835,958.00	2,563,617.00	أسهم منحة
23	2022/2/21	البنك الأهلي المتحد	238,245,453.30	250,157,725.90	11,912,272.60	أسهم منحة
24	2022/2/24	مجموعة الصناعات الوطنية	149,923,801.40	202,397,131.90	52,473,330.50	نقدية
25	2022/2/24	شركة إعادة التأمين الكويتية	22,032,362.80	24,015,275.40	1,982,912.60	أسهم منحة
26	2022/3/7	شركة المركز المالي الكويتي	48,080,174.70	50,484,183.40	2,404,008.70	أسهم منحة
27	2022/3/9	شركة العيد للأغذية	14,465,646.70	16,924,806.60	2,459,159.90	أسهم منحة
28	2022/3/10	شركة الصفاة للاستثمار	26,978,637.00	28,327,568.80	1,348,931.80	أسهم منحة

م	تاريخ الموافقة	اسم الشركة	رأس المال قبل الزيادة (د.ك.)	رأس المال بعد الزيادة (د.ك.)	قيمة الزيادة (د.ك.)	نوع الزيادة
29	2022/3/10	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	26,978,637.00	28,327,568.80	1,348,931.80	أسهم منحة
30	2022/3/15	بنك الكويت الدولي	113,276,072.40	117,807,115.20	4,531,042.80	أسهم منحة
31	2022/3/16	شركة نور للاستثمار المالي	41,316,276.10	51,645,345.10	10,329,069.00	أسهم منحة
32	2022/3/21	شركة الاتصالات الكويتية	49,936,685.20	99,873,370.40	49,936,685.20	أسهم منحة
33	2022/3/21	بنك برقان	313,125,000.00	328,781,250.00	15,656,250.00	أسهم منحة
34	2022/3/31	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	11,583,722.20	12,162,908.30	579,186.10	أسهم منحة
35	2022/3/31	البنك الأهلي الكويتي	170,012,454.50	178,513,077.20	8,500,622.70	أسهم منحة
36	2022/3/31	شركة إن سي إم للاستثمار	10,000,000.00	15,000,000.00	5,000,000.00	نقدية
إجمالي الموافقات		36	إجمالي قيمة الزيادة		594,819,056.60	

رسم بياني يوضح حركة رأس المال بعد الزيادة

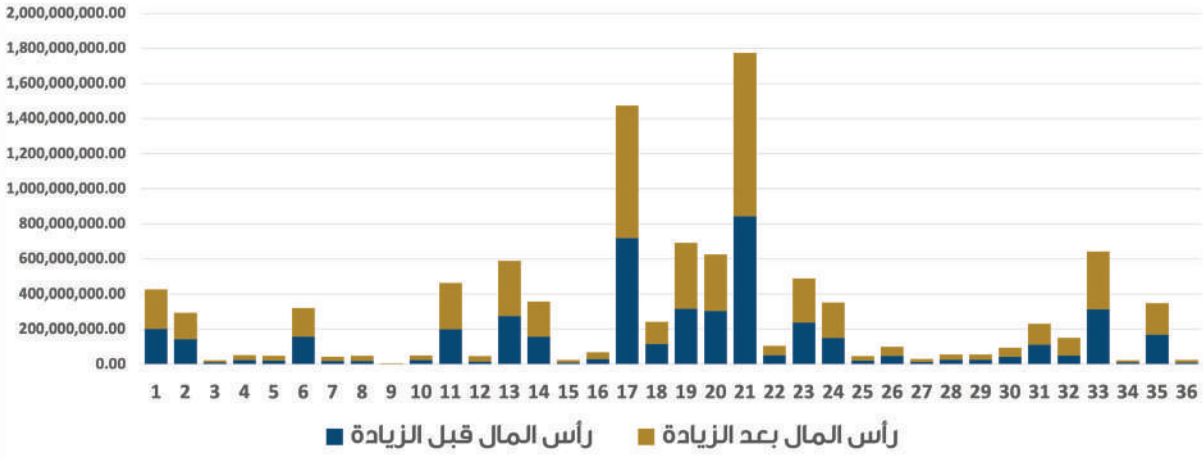

تخفيض رأس المال:

(8) موافقات تم منحها لشركات لتخفيض رؤوس أموالها خلال السنة المالية (2021-2022)، نوجز بياناتها في الجدول والرسم التاليين:

م	التاريخ	الشركة	رأس المال قبل التخفيض (د.ك)	رأس المال بعد التخفيض (د.ك)	مبررات التخفيض
1	2021/4/12	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	62,732,188.600	60,539,760.600	لإطفاء خسائر الشركة المتراكمة تخفيض رأس المال الزائد عن الحاجة
2	2021/4/13	شركة المنار للتمويل والإجارة	30,874,759.100	28,000,000.100	لإطفاء خسائر الشركة المتراكمة تخفيض رأس المال الزائد عن الحاجة
3	2021/5/20	شركة بيت الأوراق المالية	55,500,000.000	45,000,000.000	لإطفاء الخسائر المتراكمة
4	2021/5/27	شركة الساحل للتنمية والإستثمار	62,529,315.200	46,502,690.200	لإطفاء الخسائر المتراكمة
5	2021/11/10	شركة المجموعة التعليمية القابضة	15,000,000.000	2,100,000.000	زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة
6	2022/3/21	شركة أصول للاستثمار	14,887,791.800	12,654,623.000	زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة
7	2022/3/21	شركة أعيان للإجارة والإستثمار	71,403,882.400	66,403,882.400	زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة
8	2022/3/27	شركة مدينة الاعمال الكويتية العقارية	60,539,760.600	57,512,772.600	زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة
إجمالي الموافقات				8 موافقات	

رسم بياني لتوضيح التخفيض في رأس المال

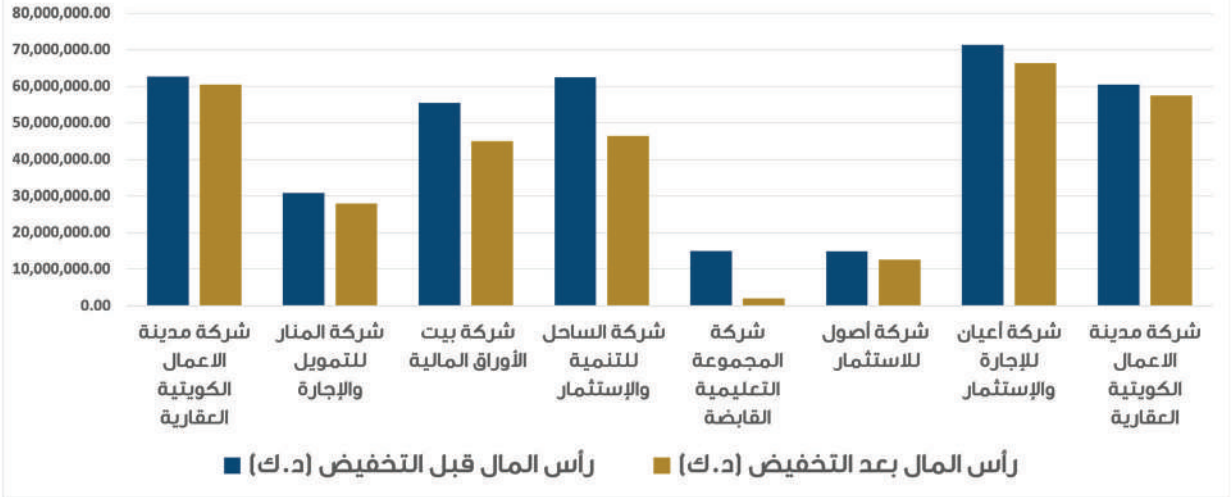

نشرات الاكتتاب:

تم خلال السنة المالية موضوع التقرير منح (24) موافقة لطلبات نشرات الاكتتاب، وفق الآتي:

م	التاريخ	الشركة	نوع الورقة المالية	نوع الموافقة
1	2021/4/13	شركة جاسم للنقليات والمناولة	أسهم عادية	نشرة الاكتتاب الخاص لطرح ثانوي لأسهم شركة جاسم للنقليات والمناولة.
2	2021/4/18	شركة ايكويت للبتروكيماويات	سندات	نشرة الاكتتاب الخاص في السندات الصادرة عن شركة إيكويت للبتروكيماويات (ب. ف.) بقيمة لا تتجاوز 700 مليون دولار أمريكي.
3	2021/5/19	بنك الخليج	سندات دين مساندة	نشرة اكتتاب خاص لإصدار سندات دين مساندة بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كويتي لبنك الخليج.
4	2021/5/23	الأهلي المتحد للصكوك الدائمة والمحدودة	صكوك	نشرة الاكتتاب الخاص في صكوك بقيمة لا تتجاوز 600 مليون دولار أمريكي.
5	2021/5/25	شركة لاند المتحدة العقارية	أسهم عادية	نشرة الاكتتاب الخاص لطرح أسهم شركة لاند المتحدة العقارية.
6	2021/6/1	شركة طيران الجزيرة	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس المال
7	2021/6/6	الأهلي المتحد للصكوك الدائمة والمحدودة	صكوك	نشرة الاكتتاب التكميلية الخاص في صكوك بقيمة لا تتجاوز 600 مليون دولار أمريكي.
8	2021/6/16	كي اف اتش صكوك أي تي 1 ليمتد	صكوك	نشرة اكتتاب خاص لإصدار صكوك لبيت التمويل الكويتي.
9	2021/7/1	شركة دخان تير 1 صكوك ليمتد	صكوك	نشرة اكتتاب خاص لتسويق صكوك صادرة عن بنك دخان بقيمة لا تتجاوز 700 مليون دولار أمريكي وذلك عن طريق شركة دخان تير ا صكوك ليمتد Sukuk Limited 1 Dukhan Tier.
10	2021/8/1	مجموعة الخليج للتأمين	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال شركة مجموعة الخليج للتأمين.
11	2021/8/24	أن بي كي أس بي سي ليمتد	سندات	نشرة اكتتاب خاص لإصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 1 مليار دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية من البرنامج لبنك الكويت الوطني.
12	2021/9/2	شركة كي تي 21 تي 2 ليمتد	صكوك	نشرة اكتتاب خاص لتسويق صكوك صادرة عن بنك الكويتي التركي بقيمة لا تتجاوز 350 مليون دولار أمريكي وذلك عن طريق شركة كي تي 21 تي 2 ليمتد Company Limited T2 KT21.

م	التاريخ	الشركة	نوع الورقة المالية	نوع الموافقة
13	2021/9/22	البنك الأهلي الكويتي	سندات	نشرة اكتتاب خاص لإصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كويتي.
14	2021/10/12	بنك برقان	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال بنك برقان.
15	2021/10/13	شركة مشاريع الكويت القابضة	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال شركة مشاريع الكويت القابضة.
16	2021/10/18	مجموعة الخليج للتأمين	سندات مساندة	سندات دين دائمة مساندة من ضمن الشريحة الثانية لرأس المال ذات فائدة ثابتة ومتغيرة قابلة لإعادة التقييم.
17	2021/10/28	بنك وربة	صكوك	نشرة اكتتاب خاص لإصدار صكوك.
18	2021/11/2	بنك برقان	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال بنك برقان.
19	2021/11/10	بنك وربة	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال بنك وربة.
20	2021/11/17	بنك وربة	صكوك	نشرة اكتتاب تكميلية.
21	2022/2/9	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	أسهم عادية	نشرة اكتتاب خاص في أسهم زيادة رأس مال شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي.
22	2022/2/24	شركة وفرة للاستثمار الدولي	صكوك	تسويق صكوك خاص لشركة VMMEA مصدر محدود (VMMEA Issuer Limited) شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تتجاوز 13 مليون دولار أمريكي.
23	2022/3/9	شركة الوطني للاستثمار	سندات	نشرة اكتتاب خاص لإصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 1 مليار دولار أمريكي ضمن الشريحة الثالثة من البرنامج لبنك الكويت الوطني عن طريق شركة أن بي كي أس بي سي ليمتد.
24	2022/3/10	مجموعة الصناعات الوطنية	أسهم عادية	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة.
إجمالي الموافقات				24 موافقة

أدوات الدين (سندات/صكوك):

مايزيد عن خمسة مليارات وخمسمائة مليون دولار أمريكي كانت قيمة الموافقات لأدوات الدين بين سندات وصكوك والتي منحتها الهيئة خلال السنة المالية (2021-2022):

م	تاريخ الموافقة	المصدر	حجم الإصدار الكلي	العملة	نوع الورقة المالية
1	2021/5/2	بنك الخليج	50,000,000	دولار أمريكي	سندات دين
2	2021/5/11	الأهلي المتحد صكوك ليمتد	600,000,000	دولار أمريكي	صكوك دائمة
3	2021/7/7	كي اف اتش صكوك أي تي 1 ليمتد	1,000,000,000	دولار أمريكي	صكوك
4	2021/7/13	مجموعة الخليج للتأمين	60,000,000	دينار كويتي	سندات دائمة مساندة
5	2021/8/17	أن بي كي أس بي سي ليمتد	1,000,000,000	دولار أمريكي	إصدار سندات
6	2021/9/14	البنك الأهلي الكويتي	50,000,000	دينار كويتي	سندات دين مساندة
7	2021/9/19	شركة برقان سينيور اس بي سي ليمتد	500,000,000	دولار أمريكي	إصدار سندات
8	2021/10/11	شركة وربة تيرا صكوك (2) ليمتد (شركة ذات غرض خاص)	250,000,000	دولار أمريكي	صكوك المضاربة
9	2021/11/10	البنك الأهلي الكويتي	750,000,000	دولار أمريكي	سندات غير مضمونة وذات أولوية بالسداد
10	2022/2/17	بنك بوبيان	1,000,000,000	دولار أمريكي	صكوك
إجمالي الموافقات			10 موافقات		

اجمالي الصكوك (دولار أمريكي)	اجمالي السندات (دولار أمريكي)	اجمالي الصكوك والسندات (دولار أمريكي)
2,850,000,000	2,660,452,880	5,510,452,880

إعادة الهيكلة (أسهم عادية):

م	تاريخ الموافقة	الشركة	رأس المال قبل إعادة الهيكلة (د.ك)	رأس المال بعد إعادة الهيكلة (د.ك)	نبذة عن خطة إعادة الهيكلة
1	2021/8/25	شركة أجوان الخليج العقارية	21,000,000	15,000,000	◄ تخفيض رأس المال من 21,000,000 د.ك إلى 11,230,402 د.ك بمبلغ 9,769,598 وبنسبة 46.5% من رأس المال بإلغاء عدد 97,695,980 سهماً، وذلك لإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة كما في 2020/12/31 والبالغة (9,769,598) د.ك. ◄ زيادة رأس المال من 11,230,402 د.ك إلى 15,000,000 د.ك عن طريق زيادة نقدية بقيمة 3,769,598 د.ك وبنسبة 33.5% من رأس المال عن طريق إصدار عدد 37,695,980 سهم بقيمة اسمية 100 فلس، وتخصص هذه الأسهم لمساهمي شركة أجوان الخليج العقارية كل بنسبة ما يملكه من أسهم في رأس مال الشركة ومع حقهم بالتنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب.

الموافقة على تجديد حق التعامل بأسهم الخزينة:

منحت الهيئة خلال السنة المالية (2021-2022) (142) موافقة على تجديد حق التعامل بأسهم الخزينة:

م	اسم الشركة	التاريخ
1	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2021/4/6
2	شركة مشاريع الكويت القابضة – كيبكو	2021/4/6
3	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	2021/4/7
4	شركة مجموعة أسس القابضة	2021/4/7
5	الشركة الأهلية للتأمين	2021/4/7
6	شركة التخصيص القابضة	2021/4/7
7	شركة نور للاستثمار المالي	2021/4/8
8	شركة عقارات الكويت	2021/4/12
9	شركة اسمنت الكويت	2021/4/12
10	شركة الأرجان العالمية العقارية	2021/4/13
11	شركة الاستثمارات الوطنية	2021/4/14
12	شركة السكب الكويتية	2021/4/14
13	الشركة الصالحية العقارية	2021/4/15
14	شركة مشاعر القابضة	2021/4/18

م	اسم الشركة	التاريخ
15	الشركة الوطنية للتنظيف	2021/4/18
16	الشركة التجارية العقارية	2021/4/18
17	شركة كامكو للاستثمار	2021/4/21
18	شركة هيومن سوفت القابضة	2021/4/21
19	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2021/4/25
20	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2021/4/25
21	شركة السينما الكويتية الوطنية	2021/4/27
22	شركة التمدين العقارية	2021/4/27
23	الشركة الوطنية العقارية	2021/4/28
24	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2021/5/5
25	شركة إعادة التأمين الكويتية	2021/5/11
26	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	2021/5/18
27	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	2021/5/19
28	شركة أعيان العقارية	2021/5/25
29	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2021/5/25
30	شركة الصناعات الوطنية	2021/5/26
31	شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية	2021/5/27
32	شركة المباني	2021/5/30
33	الشركة الكويتية للمنتزهات	2021/5/31
34	مجموعة الخليج للتأمين	2021/5/31
35	شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	2021/6/2
36	شركة بيان للاستثمار	2021/6/6
37	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2021/6/6
38	شركة الصلبوخ التجارية	2021/6/14
39	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	2021/6/15
40	الشركة العربية العقارية	2021/6/23
41	الشركة المتكاملة القابضة	2021/6/24
42	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2021/7/4

م	اسم الشركة	التاريخ
43	شركة أصول للاستثمار	2021/7/6
44	شركة مجموعة عربي القابضة	2021/7/6
45	شركة حيات للاتصالات	2021/7/12
46	شركة الشعيبة الصناعية	2021/7/13
47	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2021/7/13
48	شركة ميزان القابضة	2021/7/14
49	شركة مجموعة كوت الغذائية	2021/7/14
50	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2021/7/15
51	شركة أسيكو للصناعات	2021/7/25
52	شركة مبرد القابضة	2021/7/26
53	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2021/7/26
54	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2021/7/26
55	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2021/7/29
56	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2021/7/29
57	شركة التمدين الاستثمارية	2021/8/1
58	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة	2021/8/4
59	شركة بيت الأوراق المالية	2021/8/15
60	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2021/8/16
61	شركة وربة للتأمين	2021/8/24
62	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2021/8/24
63	شركة المركز المالي الكويتي	2021/9/2
64	شركة العقارات المتحدة	2021/9/8
65	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	2021/9/15
66	شركة التسهيلات التجارية	2021/9/15
67	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2021/9/19
68	شركة دبي الأولى للتطوير العقاري	2021/9/26
69	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2021/9/29
70	شركة عقارات الكويت	2021/9/30

م	اسم الشركة	التاريخ
71	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	2021/10/5
72	شركة الصالحية العقارية	2021/10/6
73	الشركة الأهلية للتأمين	2021/10/6
74	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2021/10/6
75	شركة التخصيص القابضة	2021/10/10
76	شركة مشاريع الكويت القابضة	2021/10/10
77	شركة الاستثمارات الوطنية	2021/10/10
78	شركة اسمنت الكويت	2021/10/11
79	الشركة الأولى للاستثمار	2021/10/12
80	شركة مجموعة أسس القابضة	2021/10/12
81	شركة نور للاستثمار المالي	2021/10/12
82	شركة مشاعر القابضة	2021/10/12
83	شركة الأرجان العالمية العقارية	2021/10/13
84	الشركة التجارية العقارية	2021/10/17
85	الشركة الوطنية للتنظيف	2021/10/19
86	الشركة الوطنية العقارية	2021/10/19
87	شركة السينما الكويتية الوطنية	2021/10/25
88	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2021/10/25
89	شركة التمدين العقارية	2021/10/25
90	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2021/10/26
91	شركة كامكو للاستثمار	2021/11/1
92	شركة مينا العقارية	2021/11/2
93	شركة إعادة التأمين الكويتية	2021/11/7
94	شركة المباني	2021/11/7
95	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2021/11/8
96	شركة هيومن سوفت القابضة	2021/11/15
97	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2021/11/16
98	شركة سنام العقارية	2021/11/22

م	اسم الشركة	التاريخ
99	شركة المزايا القابضة	2021/11/22
100	شركة أعيان العقارية	2021/11/22
101	شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	2021/11/23
102	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2021/11/24
103	شركة الصناعات الوطنية	2021/11/28
104	شركة النوادي القابضة	2021/11/28
105	مجموعة الخليج للتأمين	2021/11/30
106	الشركة الكويتية للمنتزهات	2021/11/30
107	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	2021/12/1
108	شركة بيان للاستثمار	2021/12/2
109	مجموعة الصناعات الوطنية	2021/12/6
110	الشركة الأهلية للوحات الكهرباء	2021/12/20
111	شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية	2021/12/20
112	شركة أصول للاستثمار	2021/12/29
113	الشركة العربية العقارية	2022/1/9
114	شركة الشعيبة الصناعية	2022/1/11
115	شركة مجموعة عربي القابضة	2022/1/11
116	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2022/1/12
117	شركة ميزان القابضة	2022/1/18
118	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2022/1/19
119	شركة بيت الأوراق المالية	2022/1/20
120	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2022/1/23
121	شركة أسيكو للصناعات	2022/1/24
122	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2022/1/25
123	شركة مبرد القابضة	2022/1/25
124	شركة التمدين الاستثمارية	2022/1/27
125	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2022/2/1
126	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2022/2/2

م	اسم الشركة	التاريخ
127	شركة ورية للتأمين	2022/2/6
128	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2022/2/22
129	شركة العقارات المتحدة	2022/2/22
130	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2022/2/23
131	شركة المركز المالي الكويتي	2022/2/24
132	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2022/3/6
133	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	2022/3/6
134	شركة مجموعة كوت الغذائية	2022/3/9
135	شركة التسهيلات التجارية	2022/3/10
136	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة	2022/3/15
137	الشركة الكويتية للاستثمار	2022/3/16
138	شركة عقارات الكويت	2022/3/17
139	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2022/3/21
140	الشركة الأهلية للتأمين	2022/3/22
141	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	2022/3/27
142	شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان	2022/3/30

الاندماج والاستحواذ

عمليات الاندماج والاستحواذ المنفذة خلال السنة المالية (2021-2022)

عمليات الإندماج والاستحواذ	إجمالي قيمة الصفقات (د.ك.)
عملية الاندماج بطريق الضم بين كل من شركة نور للاستثمار المالي وشركة نور للاتصالات	1,333,549.9
عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة السهم الفضي العقارية على جميع أسهم شركة أسمنت الهلال	36,291.098
عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة نور الصالحية العقارية على جميع أسهم شركة عقار للاستثمارات العقارية	0
الموافقة على نشر مستند عرض الشراء الجزئي المقدم من شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية على ما لا يتجاوز نسبة 9% من أسهم شركة التقدم التكنولوجي	-
الإجمالي	1,369,840.90

الاحصائيات التراكمية وفقاً لنوع النشاط:

نوع النشاط	العام	العدد	القيمة (د.ك)
استحواذ إلزامي	2012	4	719,024,999.00
	2013	3	584,643.44
	2014	3	7,274,269.00
	2015	1	18,379,827.00
	2016	3	285,725,816.00
	2017	2	19,387,059.00
	2018	1	5,550,746.996
	2019	0	0
	2020	2	2,134,466.80
	(2022/3/31)/2021	3	131,490.70
الإجمالي		**22**	**1,058,193,317.94**
استحواذ اختياري	2014	1	1,413,480.00
	2015	1	128,860,518.00
	2018	2	10,524,999.80
الإجمالي		**4**	**140,798,997.80**
استحواذ منافس	**2016**	**1**	**90,256.00**
اندماج بطريق الضم	2015	1	6,404,237.70
	2016	1	7,315,000.00
	2018	1	29,065,835.70
	2019	2	20,984,431.00
	(2022/3/31)-2021	1	1,333,549.90
الإجمالي		**6**	**65,103,054.30**
إجمالي أنشطة الاندماج والاستحواذ		**33**	**1,264,185,626.04**

الاحصائيات التراكمية وفقاً لتاريخ تنفيذ النشاط:

العام	العمليات (الصفقات) المنفذة			
	النوع	العدد	القيمة (د.ك)	القيمة الإجمالية (د.ك)
2012	استحواذ إلزامي	4	719,024,999.00	719,024,999.00
2013	استحواذ إلزامي	3	584,643.44	584,643.44
2014	استحواذ إلزامي	3	7,274,269.00	8,687,749.00
	استحواذ اختياري	1	1,413,480.00	
2015	استحواذ إلزامي	1	18,379,827.00	153,644,582.70
	استحواذ اختياري	1	128,860,518.00	
	اندماج بطريق الضم	1	6,404,237.70	
2016	استحواذ إلزامي	3	285,725,816.00	293,131,072.00
	اندماج بطريق الضم	1	7,315,000.00	
	استحواذ منافس	1	90,256.00	
2017	استحواذ إلزامي	2	19,387,059.00	19,387,059.00
2018	استحواذ إلزامي	1	5,550,746.996	45,141,582.50
	استحواذ اختياري	2	10,524,999.80	
	اندماج بطريق الضم	1	29,065,835.70	
2019	اندماج بطريق الضم	2	20,984,431.00	20,984,431.00
2020	استحواذ إلزامي	2	2,134,466.80	2,134,466.80
2021-(2022/3/31)	استحواذ إلزامي	3	131,490.70	1,465,040.60
	اندماج بطريق الضم	1	1,333,549.90	
إجمالي أنشطة الاندماج والاستحواذ		**33**	**1,264,185,626.04**	**1,264,185,626.04**

رسوم بيانية توجز عمليات الاندماج والاستحواذ منذ عام 2012:

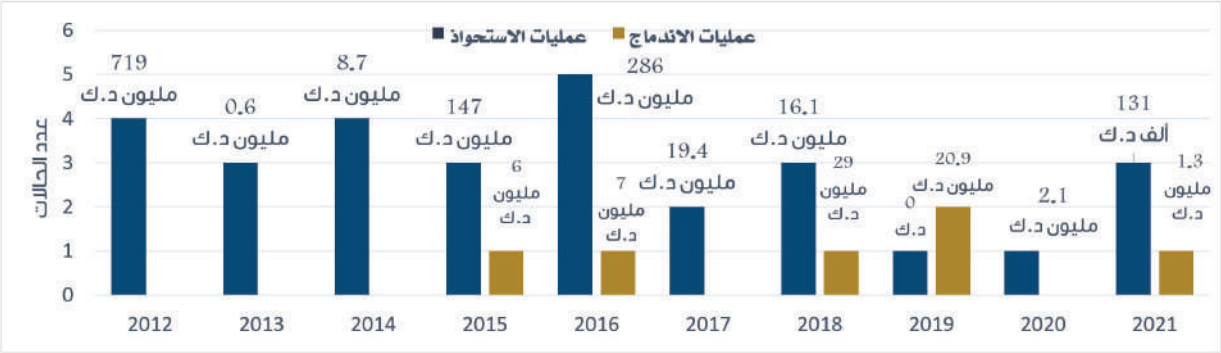

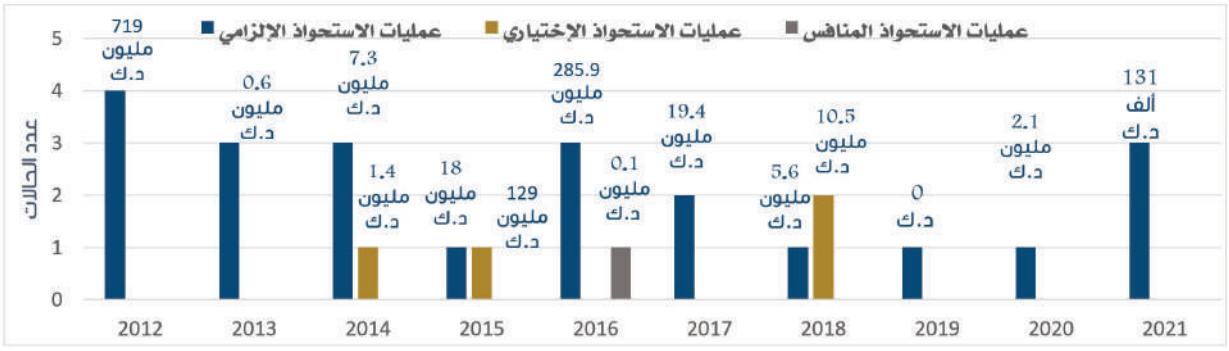

مهام ذات صلة

- إصدار الأحكام المنظمة لعمليات انقسام الشركات المرخص لها أو المدرجة في بورصة الأوراق المالية.
- تعديل جدول رسوم الهيئة من خلال إضافة حد أدنى لرسوم تنفيذ عمليات الاستحواذ وعرض الشراء الجزئي.

المجال الرقابي

الرقابة المكتبية

دراسة بيانات مالية وتقارير

م	نوع الجهة	نوع البيانات المالية والتقارير التي تمت دراستها	عدد البيانات والتقارير التي تمت دراستها
1	أشخاص مرخص لهم (شركات مدرجة وغير مدرجة، وشركات وساطة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، والشركة الكويتية للمقاصة)	بيانات مالية سنوية	66
2	شركات مدرجة غير مرخص لها	بيانات مالية سنوية	121
3	أنظمة استثمار جماعي قائمة	بيانات مالية سنوية	50
4	أنظمة استثمار جماعي تحت التصفية	بيانات مالية سنوية	35
5	كافة الأشخاص المرخص لهم	تقارير إدارة المخاطر نصف السنوية	66
6	كافة الأشخاص المرخص لهم	تقارير تعليمات كفاية رأس المال	67
7	شركات الوساطة المسجلة في بورصة الكويت	تقارير معيار السيولة	120
الإجمالي		-	525

رصد الملاحظات والمخالفات ومعالجتها

نوع الإجراء	الجهة المعنية بالملاحظة أو المخالفة				
	شركات مدرجة غير مرخصة	أشخاص مرخص لهم	أنظمة استثمار جماعي	مراقبي حسابات مسجلين لدى الهيئة	المجموع
إعداد دراسة فنية لملاحظات جوهرية مرصودة	23	-	-	-	23
إحالة إلى الوحدة التنظيمية المختصة داخل الهيئة	93	5	1	12	111
إرسال كتاب تنبيه أو توجيه للجهة	36	47	3	5	91
مخاطبة جهات رقابية أخرى	1	3	0	0	4
الإجمالي	153	55	4	17	229

إعداد البيانات الإحصائية للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

البيانات الإحصائية للشركات المدرجة بتاريخ 31 ديسمبر 2021:

القطاع	الموجودات (بالألف د.ك)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
اتصالات	5,996,718	6,159,887	421,983	403,295	6,418,701	6,563,182
النفط والغاز	691,281	599,539	89,426	96,985	780,707	696,524
تأمين	2,428,136	1,798,730	25,766	26,236	2,453,902	1,824,966
تكنولوجيا	13,201	13,752	0	0	13,201	13,752
خدمات استهلاكية	1,223,946	1,120,002	92,565	94,211	1,316,510	1,214,213
خدمات مالية	12,964,087	12,720,384	2,763,162	2,212,993	15,727,249	14,933,377
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	2,259,931	2,157,259	700,105	776,812	2,960,035	2,934,070
رعاية صحية	402,556	394,125	34,415	34,880	436,972	429,005
سلع استهلاكية	329,456	320,719	0	5,297	329,456	326,016
صناعية	5,796,307	5,202,273	1,435,198	1,529,719	7,231,505	6,731,992
عقار	4,978,475	4,599,219	1,240,583	1,335,815	6,219,058	5,935,034
منافع	489,899	516,640	0	0	489,899	516,640
مواد أساسية	1,375,803	1,332,104	0	0	1,375,803	1,332,104
إجمالي الموجودات	**38,949,797**	**36,934,632**	**6,803,203**	**6,516,244**	**45,752,999**	**43,450,876**

القطاع	المطلوبات (بالألف د.ك)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
اتصالات	3,540,607	3,562,332	161,614	157,442	3,702,220	3,719,774
النفط والغاز	483,290	392,783	23,097	27,528	506,387	420,311
تأمين	1,713,544	1,301,767	5,377	6,347	1,718,920	1,308,113
تكنولوجيا	1,728	1,701	0	0	1,728	1,701
خدمات استهلاكية	836,593	787,945	12,837	14,784	849,430	802,729
خدمات مالية	10,705,411	10,824,413	1,787,378	1,360,971	12,492,789	12,185,384
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	644,847	691,003	170,159	238,116	815,006	929,118
رعاية صحية	287,091	288,682	34,202	32,823	321,293	321,504
سلع استهلاكية	147,223	161,777	0	3,179	147,223	164,955
صناعية	2,212,053	2,500,198	1,066,558	1,140,691	3,278,611	3,640,889
عقار	2,472,604	2,353,958	582,380	641,233	3,054,984	2,995,192
منافع	431,496	476,116	0	0	431,496	476,116
مواد أساسية	491,743	467,780	0	0	491,743	467,780
إجمالي المطلوبات	**23,968,229**	**23,810,454**	**3,843,602**	**3,623,113**	**27,811,831**	**27,433,567**

القطاع	حقوق المساهمين (بالألف د.ك)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
اتصالات	2,456,111	2,597,555	260,369	245,853	2,716,481	2,843,408
النفط والغاز	207,991	206,756	66,329	69,457	274,320	276,213
تأمين	714,593	496,963	20,389	19,889	734,982	516,852
تكنولوجيا	11,473	12,051	0	0	11,473	12,051
خدمات استهلاكية	387,353	332,057	79,728	79,428	467,080	411,484
خدمات مالية	2,258,676	1,895,972	975,784	852,022	3,234,461	2,747,994
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	1,615,084	1,466,256	529,946	538,696	2,145,029	2,004,952
رعاية صحية	115,465	105,443	214	2,058	115,679	107,500
سلع استهلاكية	182,233	158,943	0	2,118	182,233	161,061
صناعية	3,584,254	2,702,075	368,640	389,028	3,952,893	3,091,103
عقار	2,505,871	2,245,260	658,203	694,582	3,164,074	2,939,842
منافع	58,404	40,524	0	0	58,404	40,524
مواد أساسية	884,060	864,324	0	0	884,060	864,324
إجمالي حقوق المساهمين	**14,981,567**	**13,124,178**	**2,959,601**	**2,893,130**	**17,941,168**	**16,017,309**

ملاحظات:

- الشركات الإسلامية هي الشركات التي تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- في حال عدم قيام شركات بالإفصاح عن بياناتها المالية كما هي في 31 ديسمبر 2021، تم الاستناد على آخر بيانات مالية متوفرة.
- البيانات أعلاه هي لكافة الشركات المدرجة في بورصة الكويت كما هي في 31 ديسمبر 2021 – ما عدا البنوك.
- وتتوزع الشركات المدرجة حسب القطاع وفق الجدول التالي:

القطاع	إجمالي عدد الشركات المدرجة					
	عدد الشركات التقليدية		عدد الشركات الإسلامية		إجمالي عدد الشركات المدرجة	
	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
اتصالات	3	3	2	2	5	5
النفط والغاز	3	3	3	3	6	6
تأمين	6	6	2	2	8	8
تكنولوجيا	1	1	0	0	1	1
خدمات استهلاكية	10	11	2	2	12	13
خدمات مالية	15	13	10	10	25	23
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	14	17	9	9	23	26
رعاية صحية	2	2	1	1	3	3
سلع استهلاكية	2	2	0	1	2	3
صناعية	23	23	5	5	28	28
عقار	22	22	16	17	38	39
منافع	1	1	0	0	1	1
مواد أساسية	4	4	0	0	4	4
إجمالي عدد الشركات المدرجة	**106**	**108**	**50**	**52**	**156**	**160**

◄ التغير في إجمالي موجودات الشركات المدرجة حسب كل قطاع:

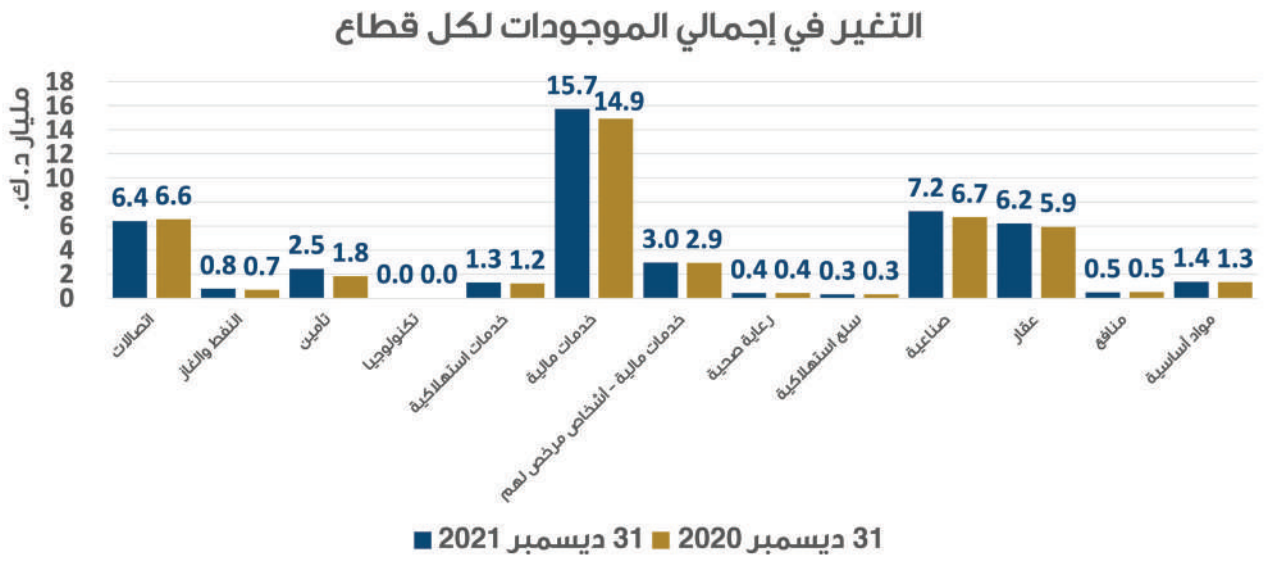

◄ نسبة إجمالي موجودات كل قطاع إلى إجمالي موجودات الشركات المدرجة – عدا البنوك، كما في 31 ديسمبر 2021:

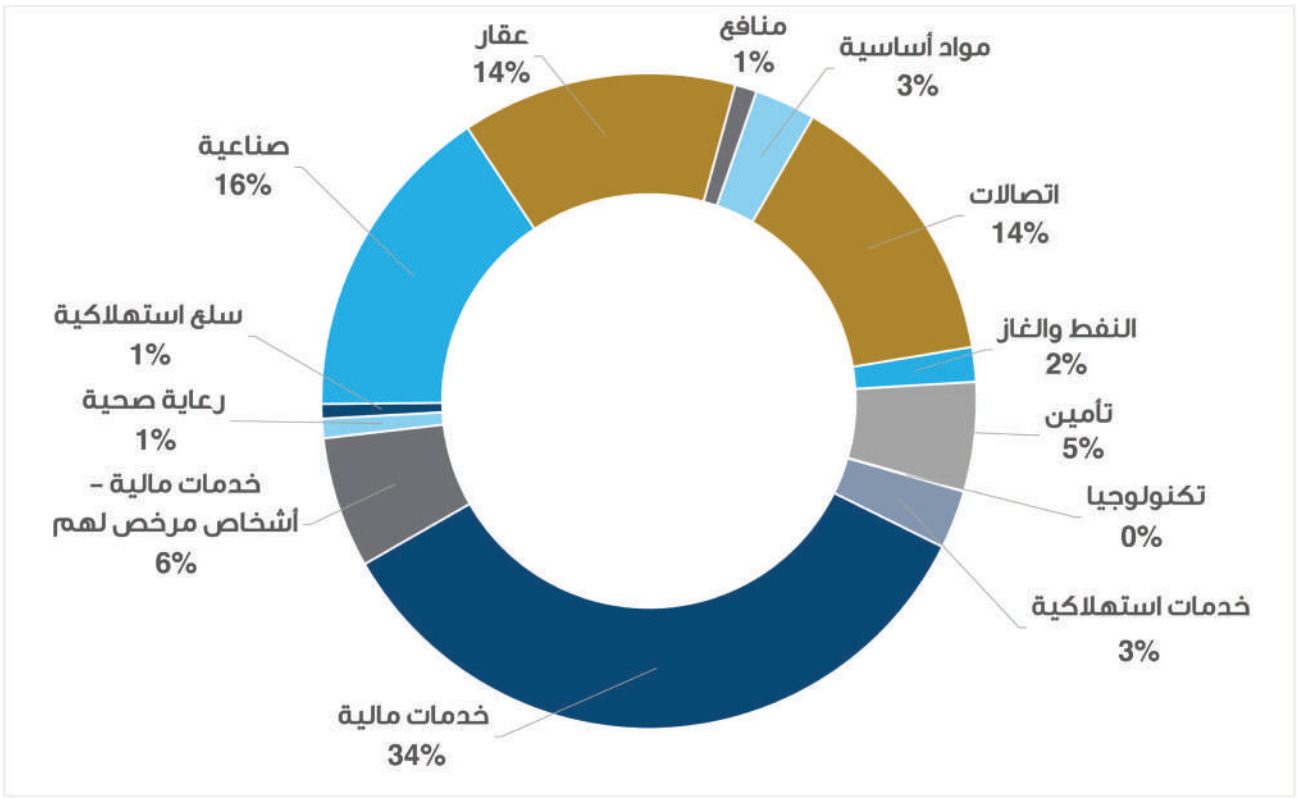

◄ نسبة موجودات الشركات بناء على طبيعة نشاط الشركات (تقليدي / إسلامي) كما في 31 ديسمبر 2021:

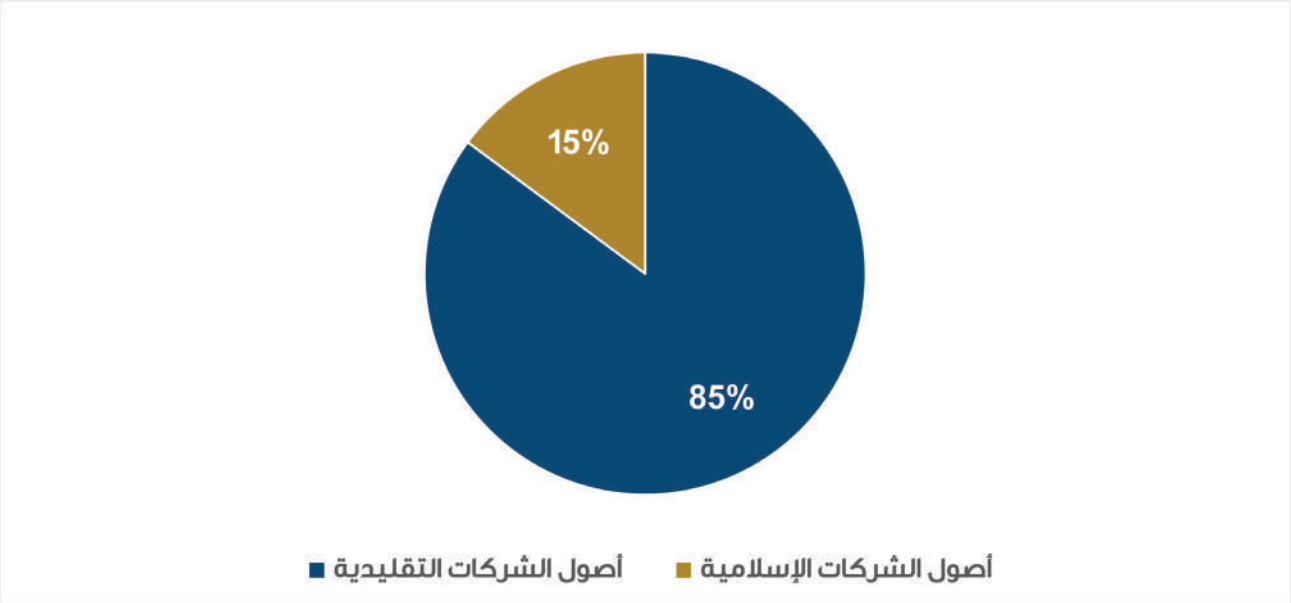

◄ البيانات الإحصائية لشركات الوساطة المرخص لها بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية، وذلك كما هي بتاريخ 31 مارس 2022:

	تصنيف الشركات	العدد	القيمة (ألف د.ك) 31 مارس 2022	القيمة (ألف د.ك) 31 مارس 2021
الموجودات	شركات تقليدية	9	146,499	131,912
	شركات إسلامية	1	20,183	19,649
	المجموع	**10**	**166,682**	**151,561**
المطلوبات	شركات تقليدية	9	8,410	8,117
	شركات إسلامية	1	402	382
	المجموع	**10**	**8,812**	**8,499**
حقوق المساهمين	شركات تقليدية	9	138,089	123,794
	شركات إسلامية	1	19,780	19,268
	المجموع	**10**	**157,869**	**143,062**

البيانات الإحصائية لشركات الاستثمار المرخص لها من قبل الهيئة – عدا البنوك وشركات الوساطة المشار إليها في الفقرة السابقة، وذلك كما هي بتاريخ 31 مارس 2022:

البيان		البيانات بتاريخ 31 مارس 2022		البيانات بتاريخ 31 مارس 2021	
		العدد	القيمة (ألف د.ك)	العدد	القيمة (ألف د.ك)
الموجودات	شركات تقليدية	39	3,050,579	41	2,715,359
	شركات إسلامية	20	1,433,404	20	1,400,887
	المجموع	**59**	**4,483,983**	**61**	**4,116,246**
المطلوبات	شركات تقليدية	39	899,187	41	855,200
	شركات إسلامية	20	460,387	20	474,119
	المجموع	**59**	**1,359,574**	**61**	**1,329,319**
حقوق المساهمين	شركات تقليدية	39	2,151,392	41	1,860,158
	شركات إسلامية	20	973,017	20	926,769
	المجموع	**59**	**3,124,409**	**61**	**2,786,927**

ملاحظة: تتضمن بيانات شركات الاستثمار بيانات لشركة مرخص لها تحت التصفية، وبيانات شركة بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة.

◄ الأموال المدارة من قبل شركات الاستثمار المرخص لها ممارسة نشاط مدير محفظة استثمار، وذلك بتاريخ 31 مارس 2022

البيان	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		كافة الشركات المرخص لها ممارسة نشاط مدير محفظة استثمار	
	2022/3/31	2021/3/31	2022/3/31	2021/3/31	2022/3/31	2021/3/31
الأموال المدارة نيابة عن الغير	25 شركة (ألف د.ك.)	28 شركة (ألف د.ك.)	17 شركة (ألف د.ك.)	17 شركة (ألف د.ك.)	42 شركة (ألف د.ك.)	45 شركة (ألف د.ك.)
إجمالي المحافظ بإدارة الشركة	5,448,157	4,020,152	1,104,090	1,001,471	6,552,247	5,021,623
إجمالي المحافظ بإدارة العميل	7,381,886	5,842,038	842,680	500,677	8,224,566	6,342,715
إجمالي المحافظ بصفة الأمانة	6,867,201	6,143,282	203,148	124,984	7,070,349	6,268,266
إجمالي صناديق الاستثمار المدارة	3,427,894	3,271,162	837,976	646,465	4,265,870	3,917,626
إجمالي الضمانات الصادرة لصالح العملاء	2,293	13,504	-	-	2,293	13,504
أخرى	258,225	282,244	629,131	618,674	887,356	900,918
إجمالي الأموال المدارة نيابة عن الغير	23,385,656	19,572,381	3,617,024	2,892,271	27,002,680	22,464,652

◄ نمو الأموال المدارة من قبل شركات الاستثمار المرخص لها ممارسة نشاط مدير محفظة استثمار

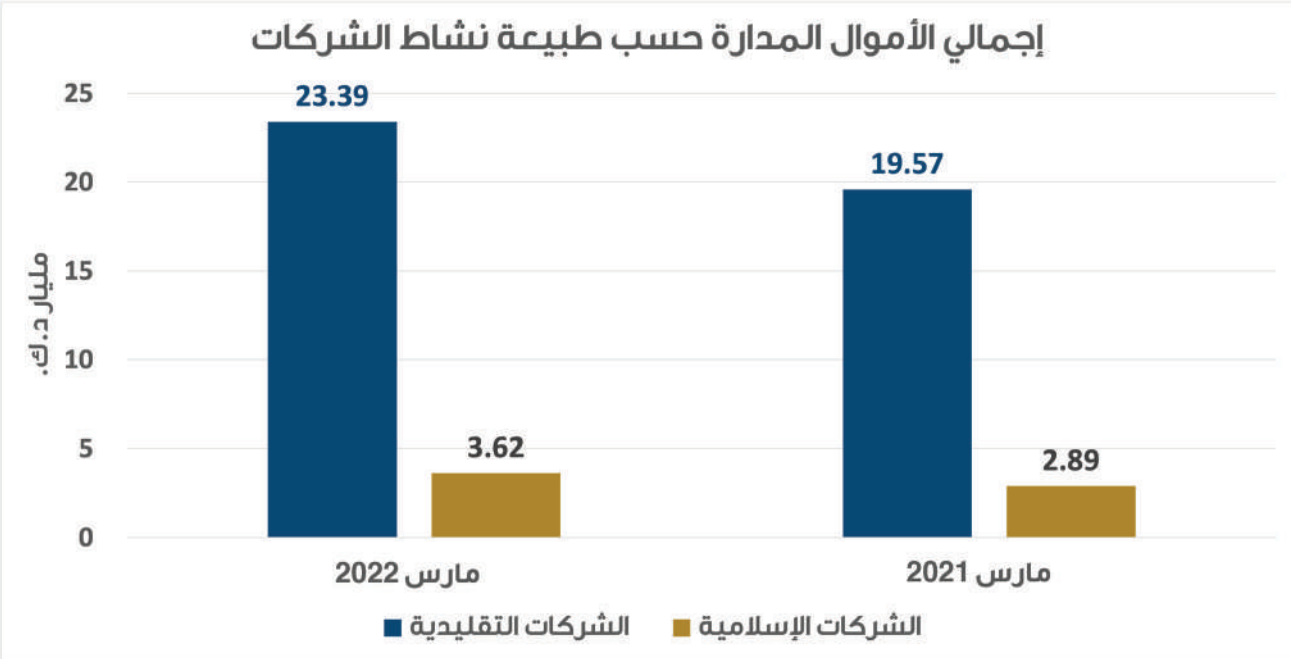

الرقابة الميدانية

تنفيذ مهام ذات صلة:

- إجراء اللازم بشأن الملاحظات المرصودة على بعض الأشخاص المرخص لهم الخاضعين لرقابة الهيئة، سواء بإحالتها إلى الوحدات التنظيمية المعنية لبيان الرأي الفني بشأنها، أو من خلال إحالة الجسيم منها إلى الجهات القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها. ومتابعة قيام الأشخاص المرخص لهم بمعالجة تلك الملاحظات.
- استلام تقارير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية للأشخاص المرخص لهم وإجراء اللازم بشأنها.
- استلام العديد من ملفات الدفاع من الأشخاص المحالين للتحقيق وبيان الرأي الفني بشأنها.
- إنجاز الاقتراح الخاص بالالتزامات المترتبة على الشركات المدرجة.
- إصدار 4 تعاميم خاصة بمهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاحصائيات الخاصة بمهام الرقابة الميدانية بمختلف أنواعها للسنة المالية (2021-2022):

م	نوع الرقابة الميدانية	عدد المهام	ملاحظات محالة للتحقيق	ملاحظات غير جسيمة	ملاحظات محالة للوحدات التنظيمية المختصة
1	رقابة شاملة	29	44	165	209
2	رقابة محددة الغرض	52	71	103	184
3	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	34	16	94	0

مهام الرقابة الميدانية المنفذة خلال السنة المالية الأخيرة مقارنةً مع سابقتها:

م	الموضوع	عدد المهام	
		الفترة (2020/6/1 -2021/3/31)	السنة المالية (2021-2022)
1	التفتيش الميداني الشامل	0	29
2	التفتيش الميداني محدد الغرض	83	52
3	التفتيش الميداني المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	30	34
4	مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية	118	185
	إجمالي عدد المهام	**231**	**300**

متابعة عمليات الأسواق

احصائيات أبرز المهام المنفذة

نوع المهام	العدد
تطوير القواعد والنظم والآليات الرقابية الخاصة بمهام متابعة عمليات الأسواق	10
المبادرات	7
المشاركات والدراسات	42
الأنشطة (الداخلية والخارجية)	5
الأعمال الرقابية	15
تكليفات مجلس المفوضين / المدير التنفيذي ذات الصلة	6
استفسارات (داخلية – خارجية)	18

احصائيات تراكمية بالمخالفات المرصودة من خلال مهام متابعة عمليات الأسواق

البيان	السنوات								
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مخالفات التداول وسلوكيات السوق	67	36	60	20	14	7	8	3	9
مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية وعمليات الأسواق	-	-	-	118	37	16	8	3	5
الإجمالي	**67**	**36**	**60**	**138**	**51**	**23**	**16**	**6**	**14**

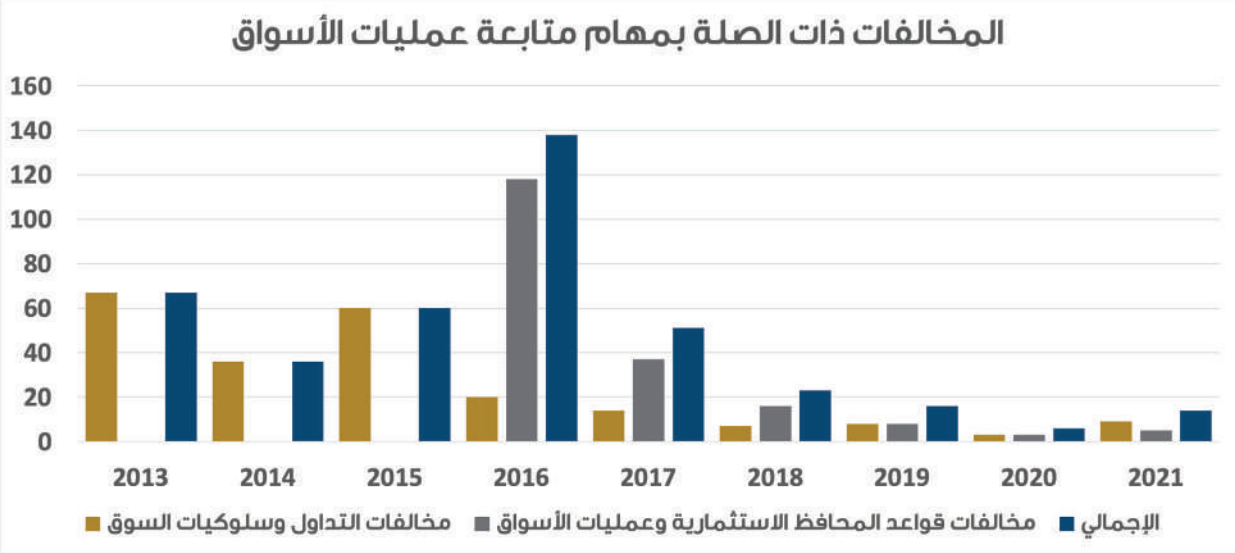

البيانات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية حتى نهاية 2021

مدراء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وآلية إدارتها

البيان	العدد في نهاية سنة 2021
مدراء المحافظ الاستثمارية	42 شركة
المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية داخل دولة الكويت	5,130 محفظة

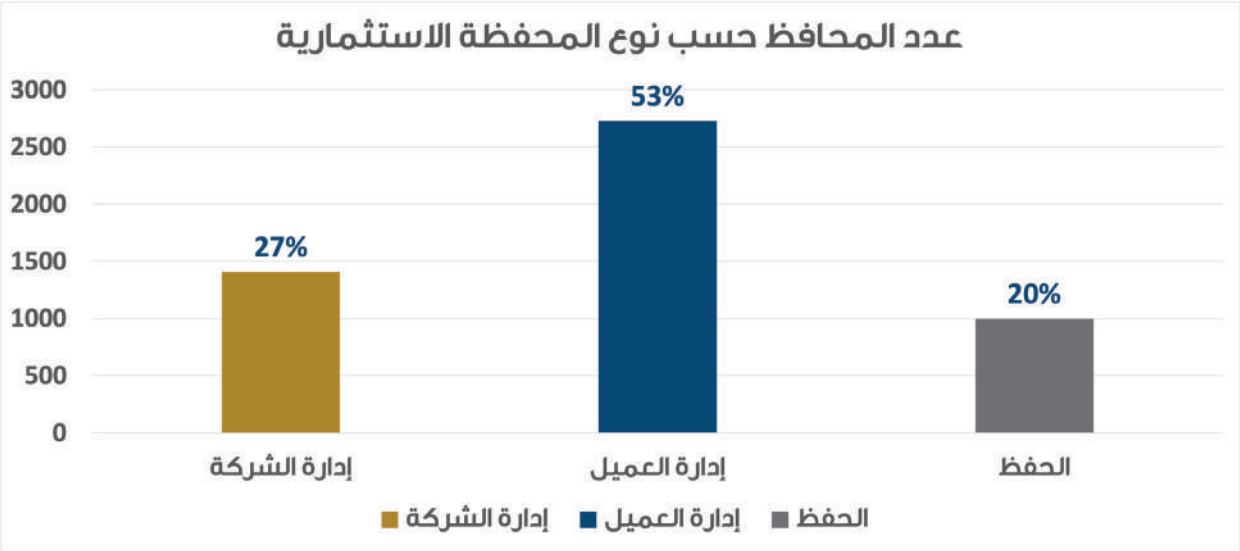

أنواع عملاء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية

البيان	العدد في نهاية سنة 2021
العملاء الكويتيين	3,224
العملاء غير الكويتيين	905

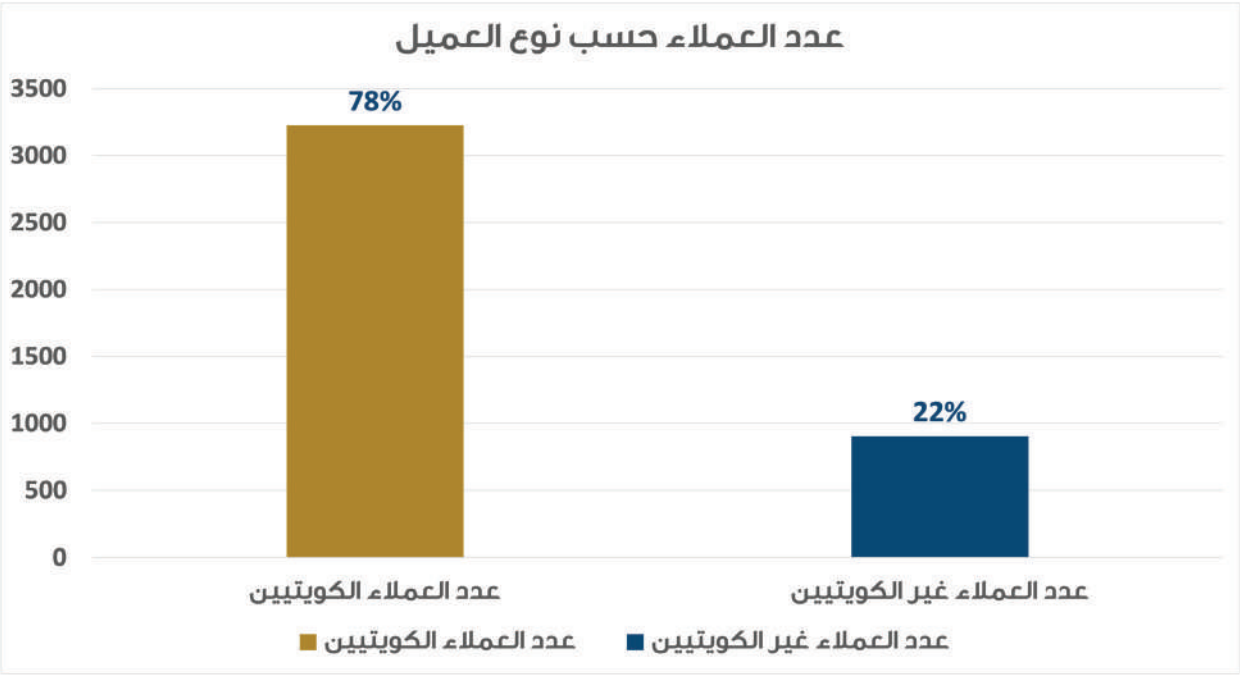

القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية

البيان	القيمة في نهاية سنة 2021 (دينار كويتي)
القيمة السوقية للأوراق المالية	16,710,494,723
القيمة السوقية للنقد	393,505,674
إجمالي القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية	17,104,000,397

الإفصاح والشفافية

الإفصاح الجوهري

رصد ومتابعة إعلانات في بورصة الكويت:

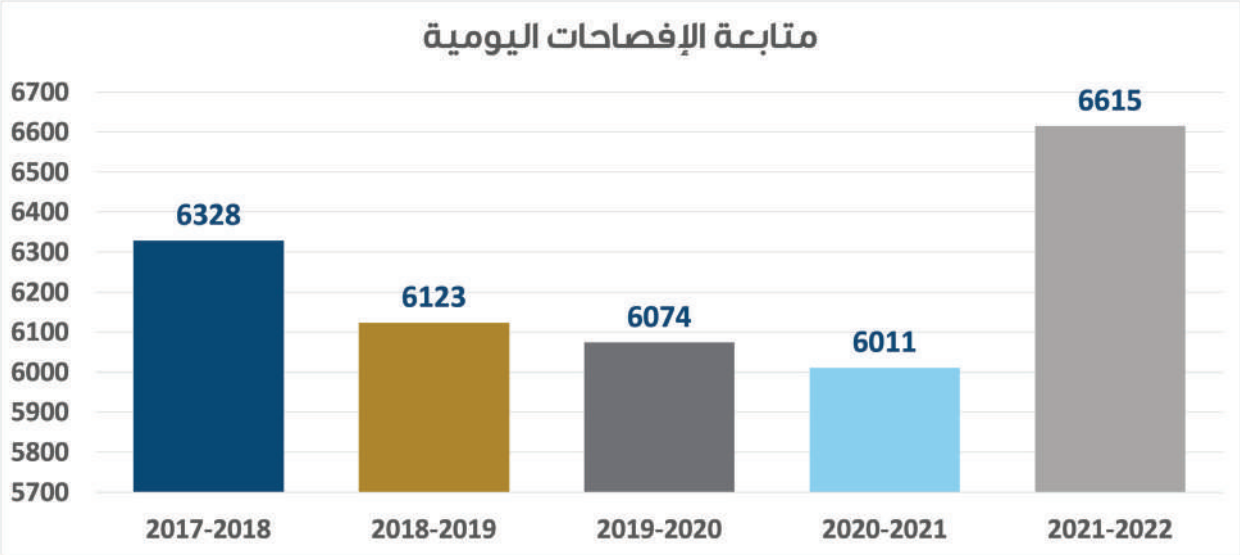

حالات تستوجب إعادة الإفصاح نتيجة متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت:

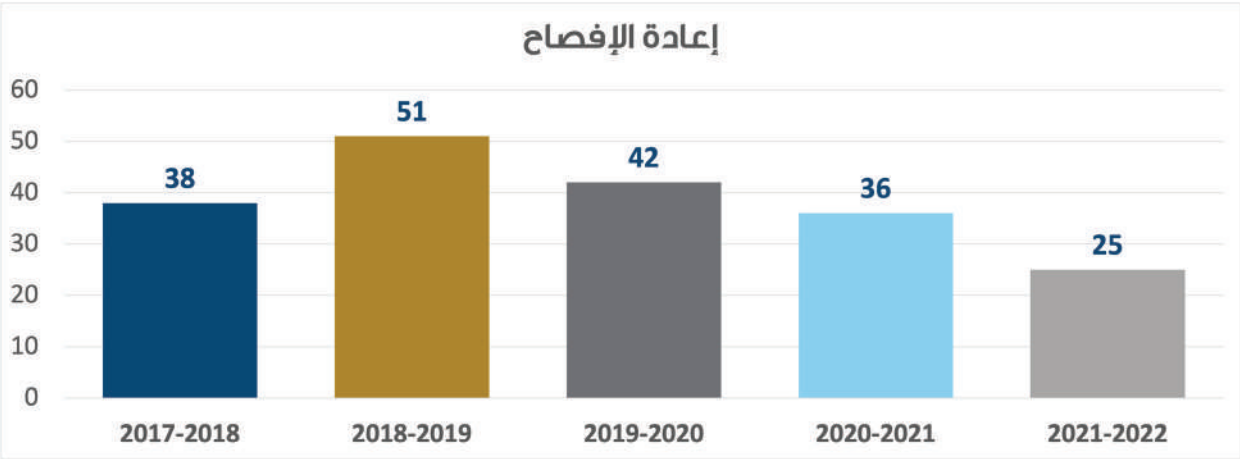

- حالات المعلومات الجوهرية التي تستوجب تعقيباً من الشركة المدرجة نتيجة المتابعة اليومية للصحف ووسائل الإعلام:

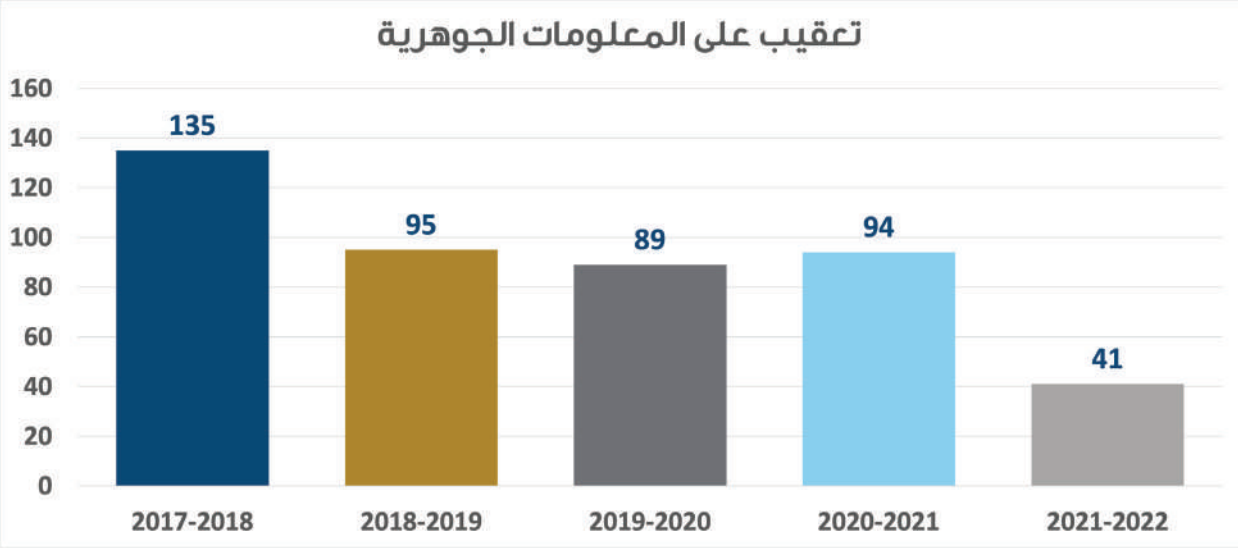

- متابعة قيام البورصة بواجباتها بشأن حالات التداول غير الاعتيادي في بورصة الكويت وفقاً للمادة (4 – 5) من الفصل الرابع – الكتاب العاشر:

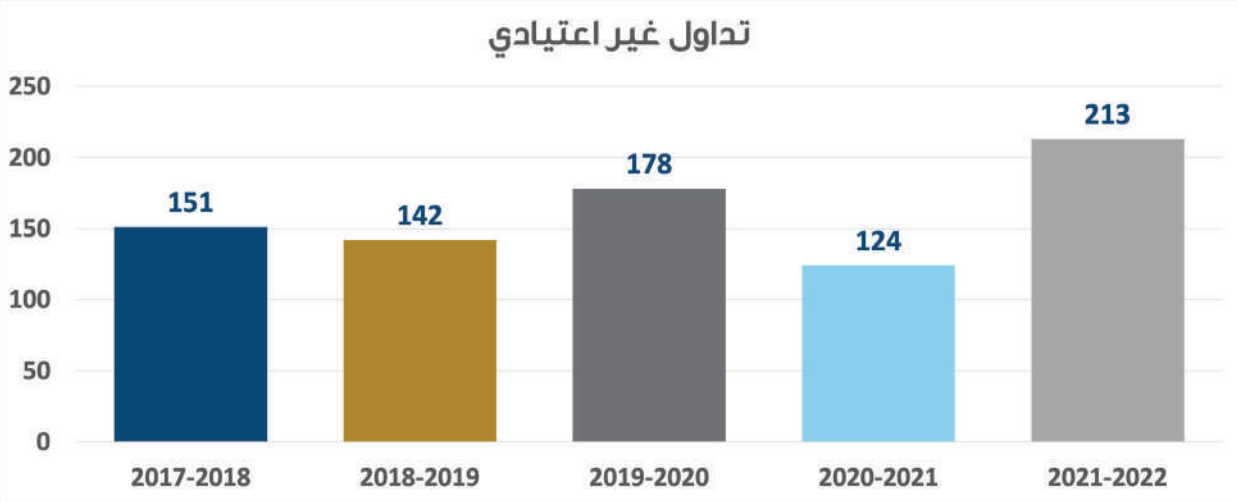

◄ متابعة عمليات إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت مؤقتاً لحالات ذات صلة بالإفصاح الجوهري:

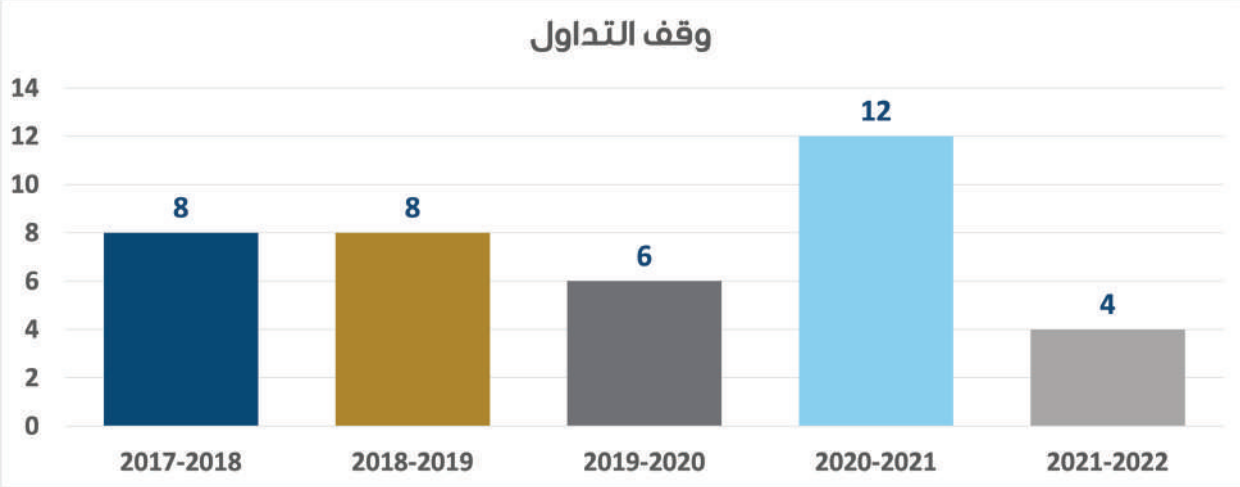

◄ ملاحظات خاصة بالإفصاح الجوهري تم رصدها ضمن مهام التفتيش الميداني:

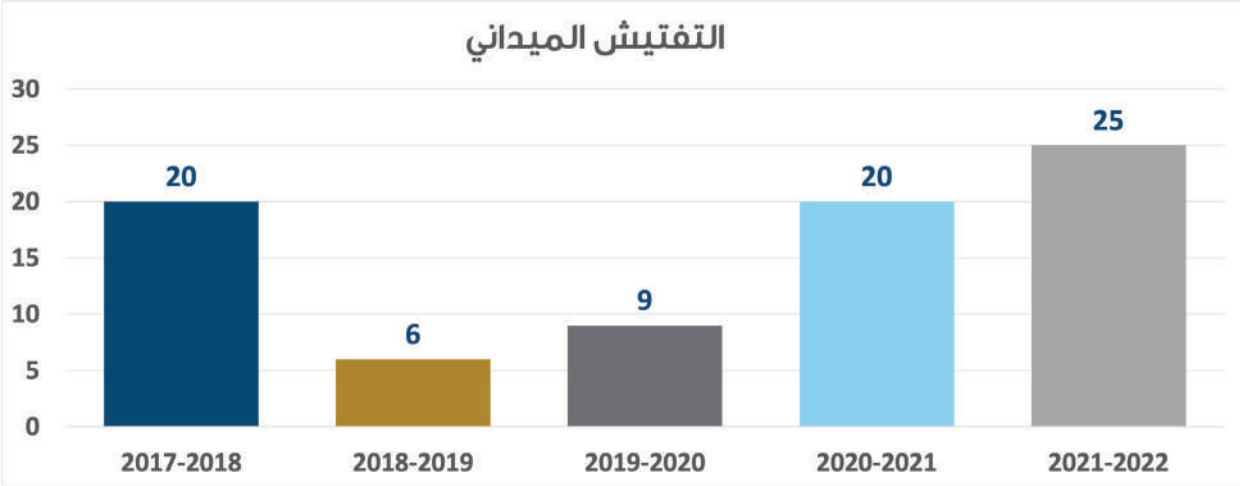

الإفصاح عن المصالح

- استلام ومراجعة نماذج افصاح عن المصالح من أشخاص طبيعيين واعتباريين:

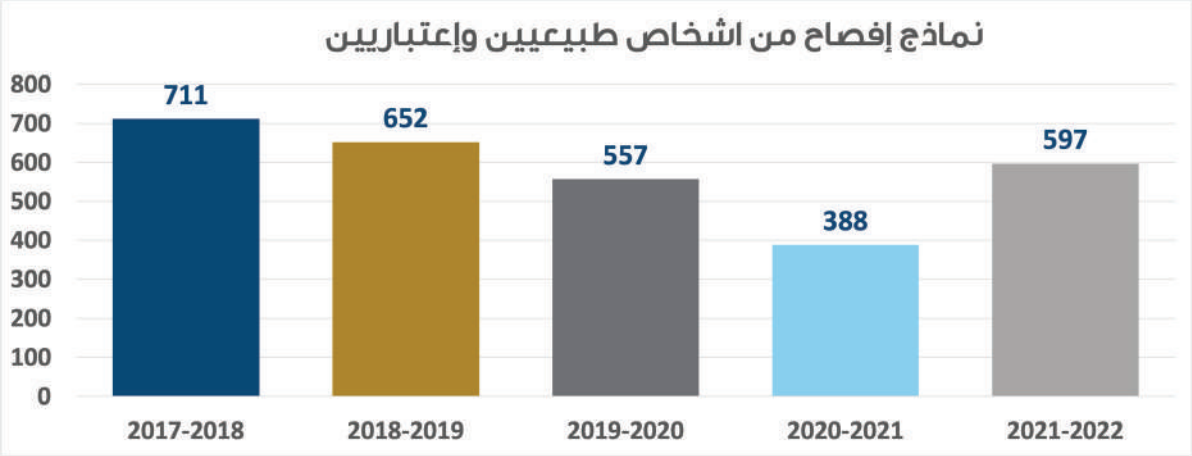

- استلام ومراجعة نماذج الإفصاح السنوي من الشركات المدرجة:

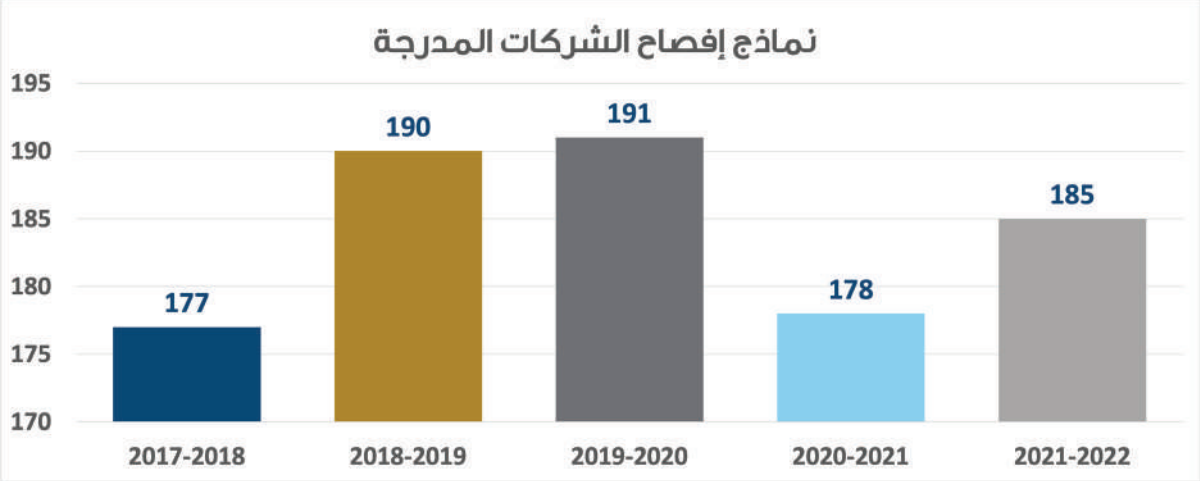

- استلام نماذج افصاح الشخص المسيطر ذات صلة بأحكام المادة رقم (3- 6) من الفصل الثالث للكتاب التاسع بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة حيث تم احالتها للجهة المختصة:

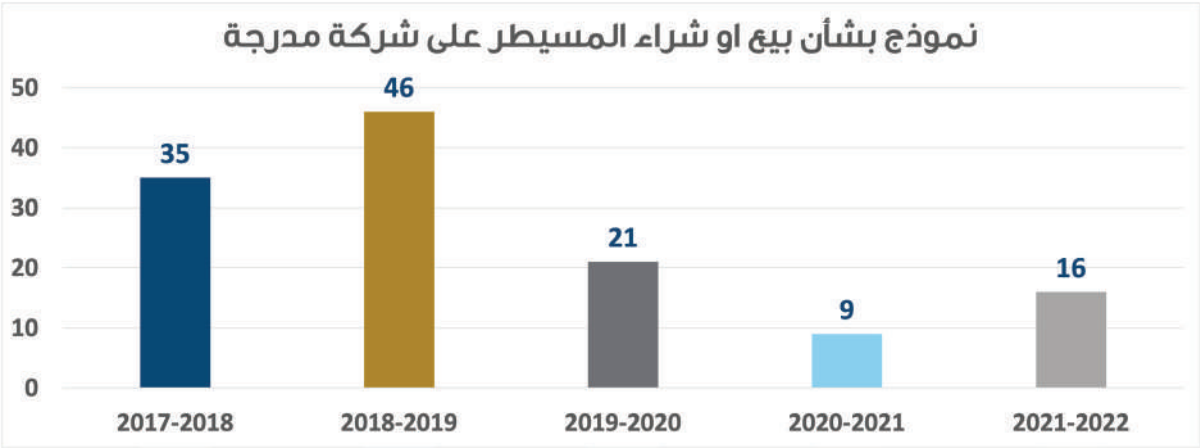

إفصاح الأشخاص المطلعين

- استلام كتب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة:

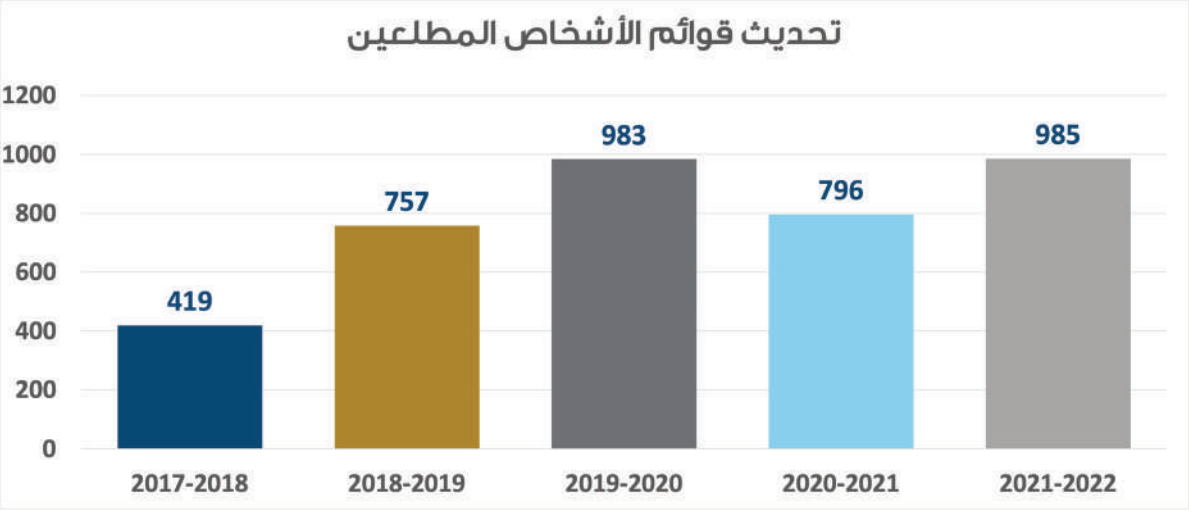

- استلام افصاحات وفقاً لنموذج افصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة الأم:

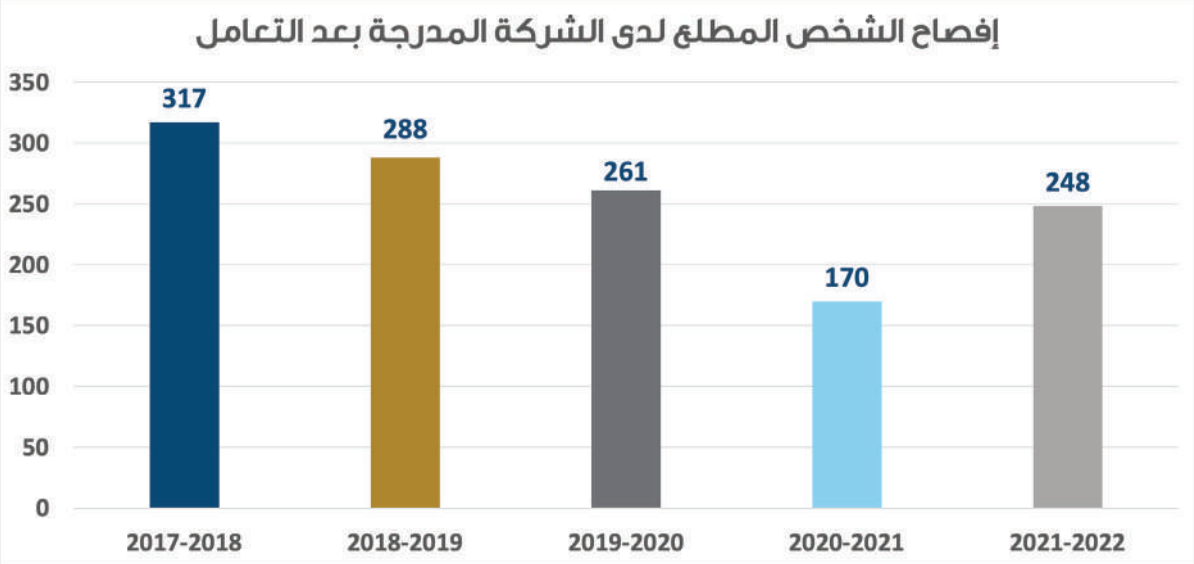

- استلام ومراجعة إفصاحات وفقاً لنموذج الإفصاح عن الأسهم المدرجة للشخص المطلع وأبناؤه القصر المشمولين بولايته في الشركة المدرجة المطلع عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر:

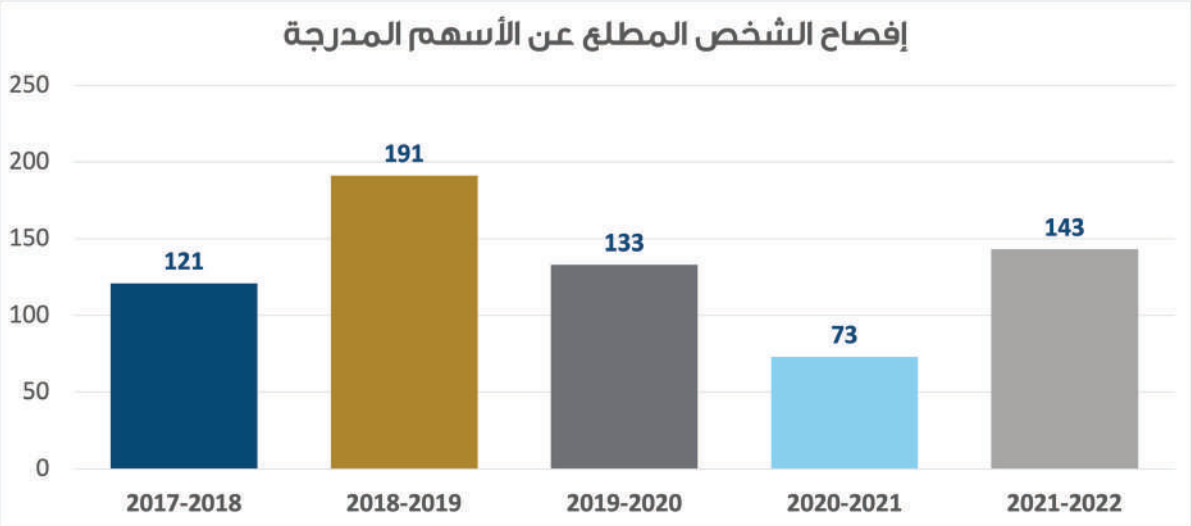

- إصدار كتب توجيه للالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين:

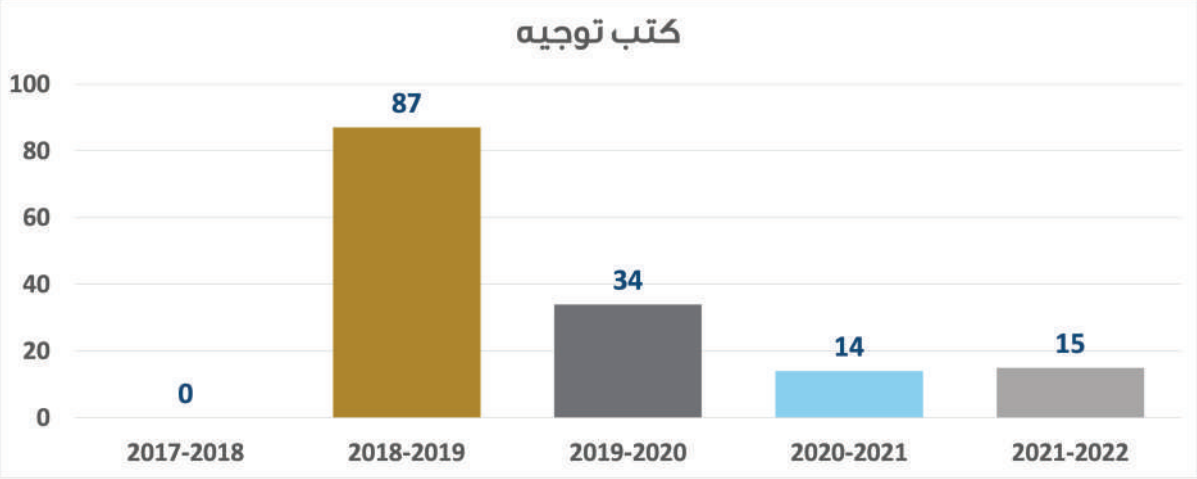

أعمال تتعلق بمهام الإفصاح بوجهٍ عام

- حالات الإحالة للتحقيق لشبهة مخالفة الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية:

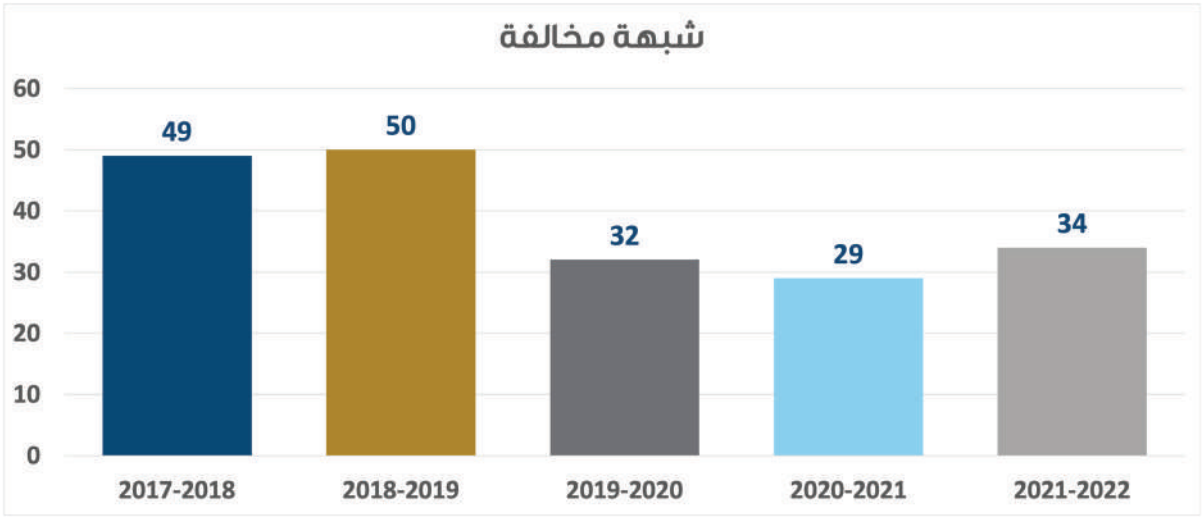

- الإجابة عن الإستفسارات والطلبات المتعلقة بأحكام الكتاب العاشر:

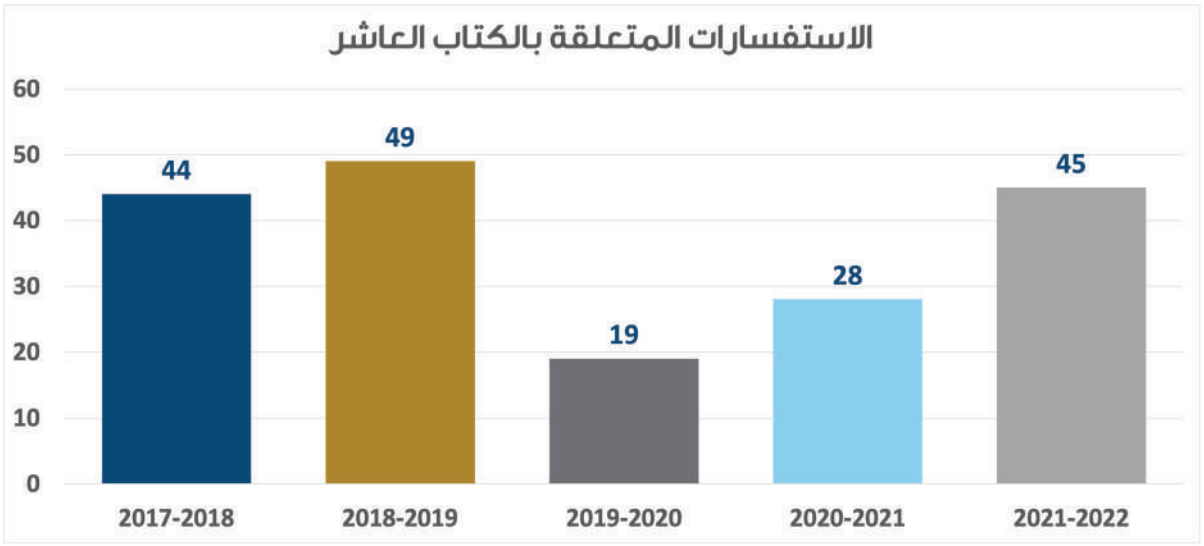

المجال التوعوي والإعلامي

المجال التوعوي

السنة المالية (2021-2022) كانت الثانية على التوالي التي تواصل فيها الهيئة تنفيذ بعض فعالياتها التوعوية عن بعد باستخدام أحدث التقنيات ووسائل التواصل المتاحة بديلاً عن تلك التي تتطلب حضوراً جماهيرياً وذلك لتجاوز تداعيات الإجراءات الاحترازية المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا. يمكن إيجاز أبرز تلك المهام بالآتي:

الحملات التوعوية

استكمال بعض أنشطة وفعاليات حملات توعوية تم البدء بها في فتراتٍ سابقة للسنة المالية

امتدت هذه الأنشطة على مدار شهورٍ عدة خلال السنة المالية، وتناولت عديد الموضوعات (سلوكيات التداول المخالفة، الاندماج والاستحواذ، أنظمة الاستثمار الجماعي، الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، تمويل وحوكمة الشركات، المخالفات المرتكبة من قبل بعض الشركات المدرجة، التحذير من الممارسات المضللة والشركات غير المرخصة).

حملات توعوية مشتركة بالتعاون مع بنك الكويت المركزي

- حملة "أسبوع المستثمر العالمي" (أكتوبر): اعتبرت هذه الحملة بمثابة مشاركة توعوية خارجية لدولة الكويت، نستعرضها في فقرةٍ لاحقة ببعض التفصيل.

- حملة "تعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى المجتمع" (نوفمبر – ديسمبر): هدفت للتوعية بالمخاطر المصاحبة للتعامل بالأصول الافتراضية نظراً لتذبذب أسعارها، وعدم خضوعها لأية جهة رقابية وتنظيمية محلية. إضافة إلى التوعية بمخاطر قبول دعوات الاستثمار بتلك الأصول عبر المواقع الوهمية أو المضللة في ظل تطور التقنيات المالية المتسارع وتطور وسائل التواصل الاجتماعي.

حملات توعوية تخصصية

- الحملة الخاصة بالقرار (46) لسنة 2021 (أبريل): هدفت للتعريف بالضوابط الزمنية لعملية إدراج أسهم الشركات في البورصة.
- حملة "الوظائف واجبة التسجيل" (مايو – يونيو): هدفت لحث منتسبي أطراف منظومة أسواق المال المعنيين ببرنامج الوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم والراغبين في الانتساب له مستقبلاً للمسارعة للالتحاق بالبرنامج والإفادة من مزاياه والاستعداد لدخوله حيز التطبيق خلال فترة قريبة قادمة.

حملة توعوية داخلية

- نفذت الحملة خلال الفترة (يونيو – سبتمبر)، واستهدفت تذكير منتسبي الهيئة بالتزاماتهم وواجباتهم وفق الضوابط المعتمدة لديها، لاسيما ماورد في كلٍ من "اللائحة التنفيذية، ميثاق الشرف، الواجبات الأخلاقية، دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية".
- تغطية حملات برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم".

مشاركات توعوية خارجية

المشاركة المشتركة بين الهيئة وبنك الكويت المركزي في فعاليات حملة "أسبوع المستثمر العالمي" خلال شهر أكتوبر من عام 2021 كانت الأولى من نوعها لدولة الكويت في هذه الفعالية الدولية السنوية التي أطلقتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو" في عام 2017 بهدف رفع مستويات المعرفة المالية.

هذا، وقد استهدفت حملة العام الحالي، التوعية بموضوعاتٍ رئيسية أربع، تمثل بمجملها تحديات يواجهها الاقتصاد العالمي في ظل الظروف السائدة بفعل الجائحة، وهي: الاحتيال المالي، والتمويل المستدام، وأساسيات الاستثمار، والاستثمار الإلكتروني.

وتضمنت المشاركة الكويتية في فعاليات هذه الحملة نشر بياناتٍ صحفية مشتركة، وبث رسائل توعوية باللغتين العربية والإنجليزية عبر وسائل إعلامية مختلفة، إضافة إلى حسابات هاتين الجهتين الرقابيتين على وسائل التواصل الاجتماعي تنوعت طبيعتها بين رسائل خاصة بالمنظمة الدولية، وأخرى كانت نتاج إعداد مشترك بين الهيئة وبنك الكويت المركزي.

ورش العمل التوعوية

شهدت فترة التقرير تنفيذ سبع ورش عمل توعوية تنوعت طبيعتها بين ورش إلكترونية عن بعد، وأخرى بحضور مباشر لجمهور المعنيين بها، وفق الآتي:

ورش عمل توعوية إلكترونية عن بعد

- ورشة "تداول حقوق الأولوية" (13 يونيو): استهدفت التعريف بحقوق الأولوية، ووسائل التصرف فيها، والامتيازات والمخاطر المتصلة بها، والجدول الزمني لتداولها.

- ورشة "التداول بالهامش" (26 يوليو): تناولت موضوع تطوير السوق بمراحله المختلفة والمخرجات الخاصة بكل مرحلة عموماً، وخدمة التداول بالهامش بصورةٍ خاصة، وأبرز التعديلات التشريعية المتصلة بتنظيم تلك الخدمة وشروط تقديمها.
- ورشة "النماذج الخاصة بإدارة تمويل وحوكمة الشركات" (16 ديسمبر): هدفت للتوعية بآلية إضافة الصلاحيات، وشرح العديد من نماذج تأدية الخدمات المتصلة بمهام تمويل الشركات والتي تم إطلاقها لاحقاً.
- ورشة "الاحتيال المالي" (31 مارس): الورشة كانت في إطار فعاليات أسبوع المستثمر الخليجي، وبمشاركة متخصصين من الجهات المنظمة لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تناولت المحاور التالية (التعريف ببرنامج ملم ومبادراته والشرائح المستهدفة بفعالياته، الاحتيال المالي ومجالاته، آلية حماية البيانات، أنواع الاستثمار الآمن، الحصول على معلوماتٍ موثوقة، دور الجهات الرقابية والإشرافية في الحد من التلاعبات المالية).

ورش عمل توعوية جماهيرية مباشرة

- ورشة "تطوير السوق وأثر ترقية دولة الكويت في المؤشرات العالمية" (29 ديسمبر): نفذت في الجامعة الأمريكية، وعرضت لجهود الهيئة المتصلة بتنظيم كيانات السوق، والإشراف على الوسطاء الماليين، وإدراج الشركات، والرقابة والإشراف على أداء السوق وسلوكه، وتطويره بما يساعد على تطبيق أدوات ومنتجات جديدة، وإدارة المخاطر، وتنويع قاعدة المستثمرين بما في ذلك الاستثمار الأجنبي والمؤسسي.
- ورشة "الحد من التلاعب في البيانات المالية" (28 مارس): قدمت الورشة تعريفاً لممارسات التلاعب في البيانات المالية، والدوافع الكائنة وراء ها وأساليبها، ودور الجهات الرقابية في الحد منها.
- ورشة "تعامل الجهات الرقابية للحد من التلاعب في البيانات المالية" (30 مارس): نفذت في كلية العلوم الإدارية لدى جامعة الكويت، وقدمت تعريفاً للبيانات المالية ولمفهوم التلاعب بها وأساليبه وممارساته.

وتجدر الإشارة إلى أن الورشتين الأخيرتين تندرجان في ذات الوقت في إطار مشروع الهيئة لتعزيز الشمول المالي.

الإصدارات التوعوية

مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية:

قم بمسح الباركود

- **إطلاق العدد الرابع (1 يونيو 2021):** وقد تضمن موضوعات توعوية متنوعة، من أبرزها: زاويتي الافتتاح والختام اللتين تناولتا موضوعي" الإدراجات النوعية، الاقتصاد المعرفي" على التوالي، إضافة إلى زاوية مستحدثة بعنوان "رأي ورؤية" تناول فيها السيد محافظ بنك الكويت المركزي موضوع " عشرية من الدروس والتطلعات".

قم بمسح الباركود

- **إطلاق العدد الخامس (1 سبتمبر 2021):** كان من أبرز موضوعاته ما تضمنته زاوية الافتتاح عن قضايا التنمية المستدامة، وكذلك المبادرات والجهود المحلية في مسار التمويل المستدام، إضافةً إلى موضوع آخر حول برنامج الهيئة للتحول الرقمي، أما زاوية "رأي ورؤية" فتناولت خارطة طريق لتطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

قم بمسح الباركود

- **إطلاق العدد السادس (1 ديسمبر 2021):** وتضمن موضوعات متنوعة، كان من أهمها: المبادرات الاستثنائية في عام 2021 رغم الجائحة، ودور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في جذب المستثمرين على المدى الطويل، المشاركة الكويتية في أسبوع المستثمر العالمي، أما ملف العدد فخصص لموضوع منظومة التمويل المستدام والتوصيات العشر.

قم بمسح الباركود

- **إطلاق العدد السابع (6 مارس 2022):** وكان من أبرز موضوعاته: "نحو صناعة مالية تنموية مستدامة" والتعديلات الجوهرية في التعامل في الأوراق المالية كمسار في الاقتصاد المستدام، وأنظمة الاستثمار الجماعي كمنظومة محلية بمعايير عالمية، وغيرها.

نشرات توعوية

تم خلال السنة المالية موضوع التقرير إعداد أربع مطبوعات توعوية من المزمع إصدارها خلال السنة المالية التالية تباعاً وفقاً للخطة التوعوية للسنة المالية (2022-2023)، وقد تناولت المطبوعات العناوين التالية (الشمول المالي، مخاطر الاستثمار، التخطيط المالي، التمويل المستدام).

قم بمسح الباركود

التقارير

- التقرير السنوي: إصدار التقرير السنوي العاشر للهيئة عن السنة المالية (2020-2021) بتاريخ 26 يوليو، حيث تضمن التقرير عرضاً تفصيلياً لكافة مهام الهيئة المنفذة وإنجازاتها المتحققة خلال تلك السنة المالية في مختلف مجالات عملها: التشريعية والتنظيمية والإشرافية والتوعوية، إضافة إلى المهام ذات الصلة بالتعاون الدولي والعلاقات العامة والإعلام، وتطورات تنفيذ الخطة الإستراتيجية الراهنة للهيئة، وأبرز توجهاتها المستقبلية.
- تقارير المستجدات التوعوية الخليجية: تم في هذا الإطار إصدار ثلاثة تقارير، الأول كان عن الفترة الممتدة بين سبتمبر من عام 2020 وفبراير من عام 2021 وتم إصداره مطلع أبريل، والثاني كان عن الفترة بين مارس وأغسطس من عام 2021، والثالث كان عن كامل عام 2021.

قم بمسح الباركود

البيانات الصحفية

م	موضوع البيان	تاريخ النشر
1	الحملة التوعوية الرابعة لملم "حوكمة فعالة ... أساس للتنمية المستدامة"	2021/4/3
2	الحملة التوعوية الخامسة لملم "اختر الاستثمار الصح"	2021/5/2
3	برنامج المؤهلات المهنية	2021/5/4
4	إطلاق العدد الرابع من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية	2021/6/1
5	الورشة التوعوية الإلكترونية "تداول حقوق الأولوية"	2021/6/21
6	إصدار التقرير السنوي العاشر	2021/8/9
7	استطلاع الرأي بشأن التعديلات المقترحة المتصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي	2021/8/21
8	إطلاق العدد الخامس من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية	2021/9/1
9	الحملة التوعوية السادسة لملم "استثمار واعد بخليج واحد"	2021/9/4
10	بيان مشترك مع بنك الكويت المركزي بشأن المشاركة الكويتية في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي	2021/10/4
11	بيان مشترك مع بنك الكويت المركزي بشأن الحملة التوعوية الخاصة بالأصول الافتراضية	2021/11/28
12	الحملة التوعوية السابعة لملم "حوكمة فعالة ...أساس للتنمية المستدامة"	2021/12/1
13	إطلاق العدد السادس من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية	2021/12/4
14	"النماذج الخاصة بمهام تمويل وحوكمة الشركات"	2021/12/18
15	هيئة أسواق المال االأولى في حوكمة الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة	2022/1/8

التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

إعداد مئات الرسائل التوعوية التي تنوعت موضوعاتها بين الحملات التوعوية المختلفة، كحملات"ملم"، وإصدارات الهيئة من المجلة والتقارير، وأبرز قراراتها، إضافةً إلى موضوعاتٍ أخرى، حيث تم بث (275) رسالة منها، يوجز الجدول التالي أبرز ما تناولته:

م	الموضوع	عدد الرسائل
1	أعداد المجلة	55
3	حملات "ملم"	75
4	حملات توعوية "الاحتيال المالي، الأصول الافتراضية، أسبوع المستثمر العالمي"	37
5	برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل	29
6	التقرير السنوي العاشر للهيئة	62
7	حصول الهيئة على شهادة الأيزو في إدارة أمن المعلومات، والمركز الأول في حوكمة الجهات المستقلة	17
الإجمالي		275

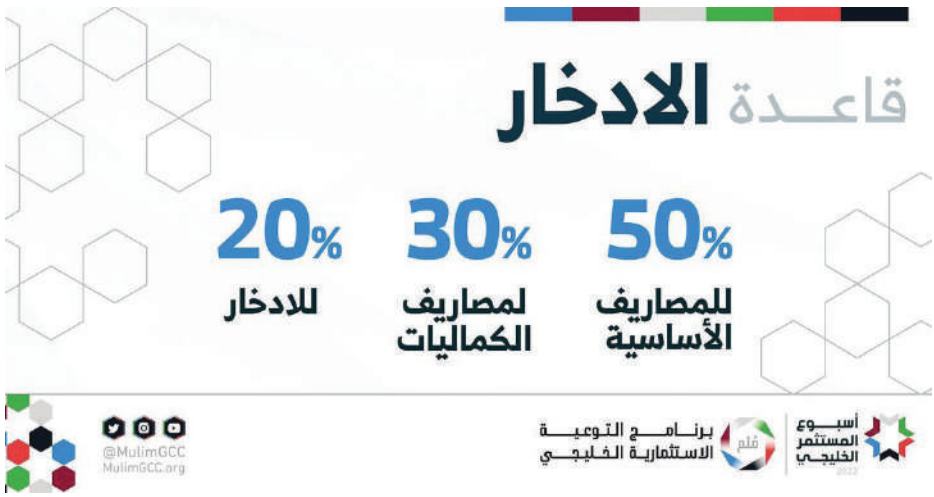

التوعية المرئية والمسموعة

التوعية المرئية

- إعداد 320 تصميماً لإعلانات ورسائل توعوية على مدار السنة المالية (2021-2022).
- إجراء مقابلة تلفزيونية لممثل الهيئة رئيس قطاع الإشراف مع كلٍ من تلفزيون دولة الكويت وتلفزيون المجلس وذلك في إطار فعاليات الحملة التوعوية المشتركة بين الهيئة وبنك الكويت المركزي الهادفة للتوعية بالأصول الافتراضية، وذلك بتاريخ 15 ديسمبر 2021، حيث عرض ممثل الهيئة لدور الهيئة على صعيد توعية الجمهور بمخاطر التعامل في الأصول الافتراضية التي يتم الترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الأنترنت، مشيراً إلى تبني الهيئة مشروعاً للتقنيات المالية يهدف في جانبٍ منه لتشجيع المبتكرين الشباب من خلال وضع إطار تنظيمي وتشريعي للأوراق المالية المرمزة بعيداً عن البتكوين وغيرها من العملات الافتراضية حماية للمستثمرين من مخاطر تلك العملات والتعامل بها.
- بث 19 منتجاً توعوياً مرئياً متنوعاً بين أنفوغراف وموشن جرافيك وفيديوهات توعوية في إطار حملات برنامج "ملم".

التوعية المسموعة (لقاءات إذاعية)

- لقاء برنامج (هاتف المساء) في إذاعة دولة الكويت مع مدير مكتب التوعية (2 سبتمبر):

تناول اللقاء موضوع توجه الهيئة لاستحداث أدواتٍ مالية جديدة تندرج في إطار توجهات تعزيز مقومات الاستثمار صديق البيئة.

- لقاء برنامج المؤشر في تلفزيون دولة الكويت مع ممثل الهيئة (28 مارس):

استهدف اللقاء مع مدير دائرة الرقابة على الشركات المدرجة التعريف ببرنامج ملم ومستهدفاته وبرامجه، كالمجالات الاستثمارية المالية، والجوانب التي يتوجب على المستثمرين مراعاتها حين اتخاذ قرارهم الاستثماري، إضافة إلى مبررات تحذير الجهات الرقابية من التعامل بالخدمات والمنتجات المالية المطورة بالتكنولوجيا الحديثة غير المرخصة.

- لقاء برنامج (صباح الوصال) في إذاعة الوصال في سلطنة عمان مع اختصاصي مكتب التوعية (30 مارس):

استهدف اللقاء التعريف بحملة "ملم" عموماً، والجهات المعنية بتطبيقه، وأبرز فعالياته، لاسيما "أسبوع المستثمر الخليجي"، و"جائزة المستثمر الذكي".

قم بمسح الباركود

قم بمسح الباركود

فعاليات توعوية في إطار برنامج التوعية الخليجي المشترك "ملم"

مشاركة الهيئة في تغطية حملات "ملم"

م	عنوان الحملة	الجهة المنفذة	الموعد	الهدف	أبرز أدوات الحملة
1	حوكمة فعالة... أساس للتنمية المستدامة– مرحلة 1	الإمارات العربية المتحدة	أبريل 2021	التوعية بإرشادات ولوائح والأنظمة الخاصة بالحوكمة لأعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة	بيان صحفي، 30 رسالة توعوية، كتيب رقمي، سلسلة مطويات، رقمية، مسابقة معلوماتية
2	اختر الاستثمار الصح	البحرين	مايو 2021	تعريف الجمهور والأطراف ذات الصلة بالمنتجات الاستثمارية، وكيفية التعامل مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	ندوة توعوية، 16 أنفو جرافيك، 2 موشن جرافيك، كتيب رقمي، بيان صحفي، 21 تغريدة
3	استثمار واعد بخليج واحد	سلطنة عمان	سبتمبر– أكتوبر 2021	التعريف بدور سوق رأس المال في الاقتصاد الوطني، وكيفية قراءة القوائم المالية	بيان صحفي، 5 تغريدات توعوية، 4 أنفوجرافيك، اموشن جرافيك، ورشة عمل
4	حوكمة فعالة... أساس للتنمية المستدامة– مرحلة 2	الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر 2021	التوعية بإرشادات ولوائح والأنظمة الخاصة بالحوكمة لأعضاء مجالس إدارات الشركات المدرجة	2 بيان صحفي، 7 أنفوجرافيكس (ثابت وفيديو)، 8 فيديوهات متنوعة، كتيب توعوي، 2 ويبينار، 2 مسابقة معلوماتية
5	حملة إطلاق برنامج ملم	تنفيذ مشترك	فبراير 2022	التوعية بالبرنامج وحملاته وأدواته	اموشن جرافيك، 4 منشورات، تصميم، نص
6	حملة التخطيط المالي والادخار للاستثمار مرحلة 1	تنفيذ مشترك	فبراير– مارس 2022	التوعية بأهمية الخطة المالية الصحيحة وأهمية الاستثمار بالمدخرات	2 نص، 5 تصاميم، 10 منشورات، 1 فيديو
7	حملة العادات المالية الصحيحة	تنفيذ مشترك	أبريل – مايو 2022	التوعية بعادات مالية غير جيدة (تبذير، إسراف) وتعزيز العادات المالية الجيدة	2 نص، 5 تصاميم، 10 منشورات، 1 فيديو

فعاليات توعوية في إطار أسبوع المستثمر الخليجي (27 مارس - 1 أبريل 2022)

- ورشة توعوية جامعية في الجامعة الأمريكية بعنوان "الحد من التلاعب في البيانات المالية" (28 مارس).
- ورشة توعوية جامعية في كلية العلوم الإدارية "تعامل الجهات الرقابية للحد من التلاعب في البيانات المالية" (30 مارس).
- ورشة توعوية تخصصية لممثلي الجهات المنظمة لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاحتيال المالي" (31 مارس).
- اللقاءات الإذاعية التي تم إجراؤها على هامش فعاليات الأسبوع، والتي تم ذكرها سابقاً، كاللقاء الإذاعي المطول مع إذاعة سلطنة عمان، واللقاء الإذاعي مع برنامج المؤشر في تلفزيون دولة الكويت.
- تغطية فعاليات الأسبوع عبر الآليات التوعوية المتبعة، ونشر نتاجاته المختلفة بما في ذلك بث الرسائل التوعوية (13 رسالة) والفيديوهات التوعوية (3 فيديوهات) عبر حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي "أنستغرام، تويتر" والقيام بعمل REPOST عبر خاصية الستوري في ذلك الحساب.

العلاقات العامة والاعلام

النشر عبر الوسائط المعتمدة

- إدارة محتوى الموقع الإلكتروني للهيئة وتطبيقاتها على الهواتف الذكية باللغة العربية وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية

قراراً	تعميماً	إعلاناً	بياناً صحفياً	المجموع
140	14	179	66	399

- إدارة محتوى حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعية والاستفسارات الواردة عبرها

تويتر	انستغرام	فيسبوك
700 POSTS	240 POSTS	240 POSTS
عدد المتابعين	عدد المتابعين	عدد المتابعين
17.900	6.532	323

- تصميم الدليل الإرشادي لاستخدامات شعار أكاديمية أسواق المال Logo Guidelines، بالتعاون مع لجنة استكمال إجراءات تأسيس الأكاديمية.

مجال التعاون المشترك: المحلي والإقليمي والدولي

التعاون المحلي

بنك الكويت المركزي

- تعديل مذكرة التفاهم بشأن خدمة التداول بالهامش.
- تنسيق جهود التعاون في المجال التوعوي، وتنفيذ العديد من الحملات المشتركة (أسبوع المستثمر العالمي، تعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى المجتمع).
- مسودة التعليمات بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني.
- أعمال فريق تطوير السوق الثانوي للسندات والصكوك في دولة الكويت.

وزارة المالية - إدارة الدين العام

- أعمال فريق تطوير السوق الثانوي للسندات والصكوك في دولة الكويت.
- ورشة افتراضية تعريفية لإطار الشراكة بين حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة المالية والبنك الدولي.

وزارة التجارة والصناعة

- تعديل مذكرة التفاهم، وتنسيق التعاون في مجالاتٍ عدة بما فيها أنشطة الاندماج والاستحواذ.
- تبادل الخبرات المتصلة بحوكمة الشركات، وقياس الاستفادة من القواعد والمبادئ الموحدة الاسترشادية لتكامل الأسواق المالية.
- تعديل لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات لتفادي التعارض التنظيمي بين قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية ولائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.
- الربط الإلكتروني بهدف توحيد الإجراءات قدر الإمكان وتيسير عملية تبادل المعلومات.
- التوجه لتوحيد مسميات الأنشطة بين الهيئة والوزارة، وكذلك بشأن القرار الوزاري الخاص بتعديل سجل أغراض الشركات لدى الوزارة.
- الملاحظات ذات الصلة بتطبيق إجراءات اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس، لاسيما المادة رقم (3) بشأن الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة، وكذلك دراسة آلية احتساب الحد الأدنى لافتتاح إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.
- التنسيق بشأن آلية توفيق أوضاع شركات الوساطة وشركات تسويق خدمات متعلقة بتداول المشتقات المالية.
- دراسة التعليمات المتصلة بتقسيم الأسهم من واقع قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المقارنة.
- توصيات الهيئة بشأن برنامج عمل الحكومة.
- التنسيق بشأن التعديلات الخاصة بمشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

- التعاون لتنظيم عملية إصدار ترخيص مزاولة أنشطة أوراق مالية للراغبين بذلك ممن ينطبق عليهم أحكام قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ولائحته التنفيذية.

- **اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرق العمل المنبثقة منها، ووحدة التحريات المالية، ولجان وزارة الخارجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل.**
  - تنسيق جهود التعاون المشترك بشأن مختلف القضايا المتصلة بمهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل.
  - الملاحظات المرصودة على الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة بشأن الالتزام بالقوانين ذات الصلة باللوائح المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية**
  - تنسيق جهود إدراج مشاريع الهيئة في الخطط الإنمائية للدولة.

- **مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي**
  - الرد على الاستفسار بشأن إصدار واعتماد شهادة لمدقق الحسابات الشرعي.
  - جهود تطوير الصناعة الإسلامية عموماً، وعلى صعيد إصدار شهادة الحسابات الشرعية بصورة محددة.

- **جهاز حماية المنافسة**
  - جهود توعوية خاصة بالحوكمة وأسس تطبيقها وأهدافها وأهميتها.

- **الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)**
  - تنفيذ متطلبات الهيئة المتعلقة بمبادرات الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
  - متابعة الأعمال ذات الصلة بالمحور الثاني (القطاع الخاص) للإستراتيجية المذكورة.

- **الجمعية الاقتصادية الكويتية**
  - دراسة مقترح إعادة النظر في متطلبات رؤوس الأموال للحصول على ترخيص مزاولة أنشطة الأوراق المالية والوظائف واجبة التسجيل.

- **المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية**
  - دراسة مقترح المجلس بشأن موضوع الاندماج والاستحواذ.

- **اتحاد شركات الاستثمار**
  - مسودة مشروع القرار الوزاري المقترح بشأن تحديد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم في الشركات المساهمة.

التعاون الإقليمي

التعاون الخليجي

اجتماعات:

- لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس (الاجتماعات: 22, 23, 24).
- لجنة رؤساء هيئات الأسواق مع رؤساء أسواق البورصات بدول المجلس (الاجتماع 3).
- هيئات الأوراق المالية بدول المجلس (الاجتماع 15).
- فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين (الاجتماعات: 5, 7, 8).
- فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية (الاجتماع 11).
- اللجنة الوزارية لرؤساء إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس (الاجتماع 10).
- فريق عمل المختصين الفنيين والقانونيين (الاجتماع 8).

أنشطة وفعاليات:

- تنسيق الجهود في مجال اتفاقية التسجيل البيني للمنتجات المالية.
- ورشة عمل الرقابة على سوق المشتقات وآليات المقاصة المركزية GCC.
- ندوة الاتجاهات الحديثة في حوكمة الشركات.
- الفعاليات القادمة لمعهد أعضاء مجلس الإدارة بدول المجلس – سلسلة اسأل الخبير.
- المنتدى الإعلامي للخدمات المالية التنظيمية.
- ورشة عمل "الحوكمة: أبعادها وتطبيقاتها في المنطقة العربية".

استكمال بيانات خاصة باستفسارات أو استبيانات وتبادل معلومات:

- هيئة السوق المالية السعودية.
- الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.
- هيئة الأوراق المالية والسلع – دولة الإمارات العربية.
- هيئة قطر للأسواق المالية.

التعاون العربي

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

حلقات نقاشية:

- حوكمة الشركات.
- تعزيز الاستقرار والنمو في أسواق المال الخليجية في ظل كورونا.
- دور التكنولوجيا المالية في تشكيل مستقبل أسواق المال.

صندوق النقد العربي

حلقة نقاشية: (المدفوعات الرقمية).

اجتماعات:

- الاجتماع الخامس لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة "Fin Tech".
- الاجتماع السنوي السادس عشر بعنوان النظام المصرفي العالمي ما بعد جائحة كورونا بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي ولجنة بازل.

ورش عمل:

- التحول المالي الرقمي في الدول العربية.
- تعزيز المدفوعات عبر الحدود.

التهديدات الإلكترونية في الخدمات المالية في الدول العربية.

استبيانات واستفسارات:

- رؤية تبني التقنيات التنظيمية والرقابية في الدول العربية.
- برنامج الاجتماع 17 لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة.

هيئات عربية مماثلة

- تبادل المعلومات مع كل من هيئة الرقابة المالية في جمهورية مصر العربية، وهيئة الأوراق المالية الأردنية.

التعاون الدولي

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيسكو"

- حلقة دراسية وبرنامج تدريبي حول تنظيم الأسواق واستخدام التكنولوجيا.
- اجتماع مرئي حول أسبوع الأيسكو للمستثمر الدولي.
- المشاركة في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي.
- الاجتماع الـ46 للأيسكو (مرئي).
- اتفاقية تفاهم متعددة الأطراف لفريق الرصد.
- اجتماع مجلس إدارة الأيسكو.
- اجتماع مرئي حول "مقاصة الأوراق المالية والمشتقات ودور النظراء المركزيين".
- استكمال بيانات ومعلومات متعلقة بـ (15) اسفساراً واستبياناً لموضوعات مختلفة ذات صلة بأنشطة الأوراق المالية.

اللجان التابعة لـ "الأيسكو"

اللجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين (AMCC):

- اجتماع مرئي حول الأمن السيبراني.

لجنة إقليم إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC):

- اجتماع مرئي حول التمويل المستدام.

مجلس الاستقرار المالي (FSB)، لجنة الدفع والبنية التحتية للأسواق (CPMI):

- ورش عمل مرئية بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية حول التأثير المحتمل على الاستقرار المالي من تعافي وحل النظراء المركزيين " دروس مستفادة".

لجنة النمو والأسواق الناشئة (GEMC):

- ورشة عمل حول الجهات التنظيمية لأسواق الأوراق المالية والاستثمار المستدام.

مركز آسياوالمحيط الهادي (IOSCO Asia Pacfic Hub):

- اجتماع مرئي حول تطور الأصول الرقمية، الرقابة التنظيمية والتنفيذية.
- اجتماع مرئي حول الذكاء الاصطناعي: المخاطر ونهج السياسة والتوجيه للجهات المنظمة.
- ورشة عمل حول وضع أدلة الإنفاذ.

منظمات ولجان ومجالس دولية

صندوق النقد الدولي:

- اجتماع مرئي مشترك مع الشرق الأوسط للاقتصاد والتمويل ومنظمة التجارة العالمية (السياسة الحكومية لتشجيع الابتكار في عصر التكنولوجيا.
- استكمال بيانات متعلقة بإستراتيجيات رقمنة أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك):

- ورشة عمل مرئية حول تطوير أسواق المال الإسلامية من خلال التكنولوجيا المالية.
- المنتدى الدولي الثالث عشر حول أسواق رأس المال الإسلامية.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي):

- إصدار مسودة معيار المحاسبة الدولية "FAS" بشأن التقرير المالي للزكاة، وجلسة استماع حول الموضوع ذاته.
- اجتماع الطاولة المستديرة للمؤسسات التنظيمية والرقابية.
- سلسلة ورش عمل تقنية.
- اجتماع الجمعية العامة للهيئة والمؤتمر السنوي التاسع عشر.
- إطلاق تقرير انتشار معايير أيوفي.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- الاجتماع التاسع عشر للجمعية العامة.
- المنتدى الثاني للرئيس التنفيذي للمجلس وإطلاق تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- منتدى الرئيس التنفيذي للمجلس "كوفيد ١٩ وتأثيره على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية".
- السلطات الرقابية والإشرافية على شبكة الأنترنت.
- تقديم بيانات خاصة باستفسارات واستبيانات رأي.

المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية:

- ندوة افتراضية حول العملات الرقمية سلاح ذو حدين: تحديات وفرص في القطاع المالي الإسلامي.

معهد CFA:

- ندوة التنظيم المالي.

بنك HSBC:

- الحملة الترويجية الاقتصادية.

هيئات دولية مماثلة

- هيئة السوق المالية الفرنسية (الاجتماع السادس مع فريق التكنولوجيا المالية، حلقة بحث دولية لهيئات الأسواق المالية.
- هيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية (SEC) (تبادل معلومات).

هيئة أسواق المال

الباب السابع

تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

- تنظيم الشؤون المالية والخزانة
- التنظيم والتحديث التقني

هيئة أسواق المال

مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

بيانات خاصة بالشؤون المالية والخزانة

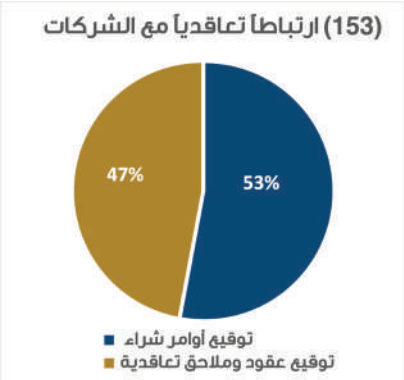

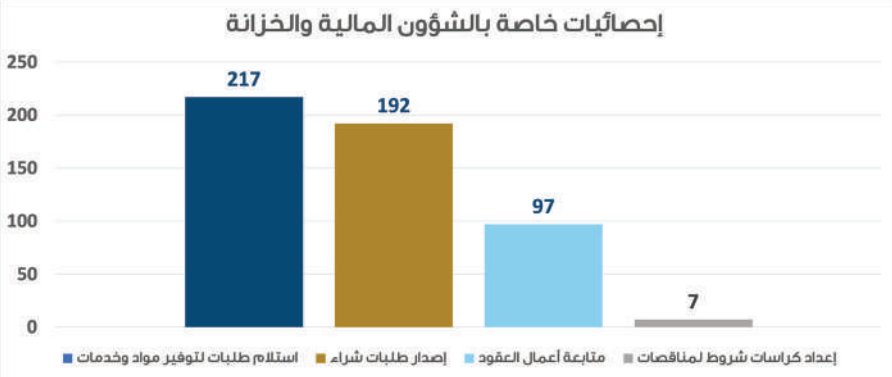

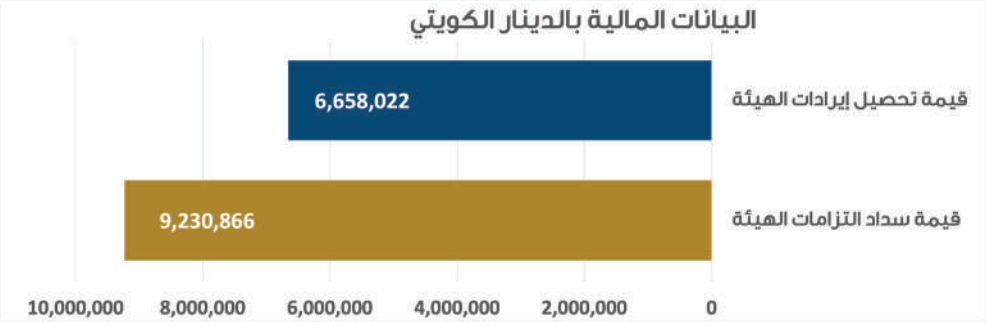

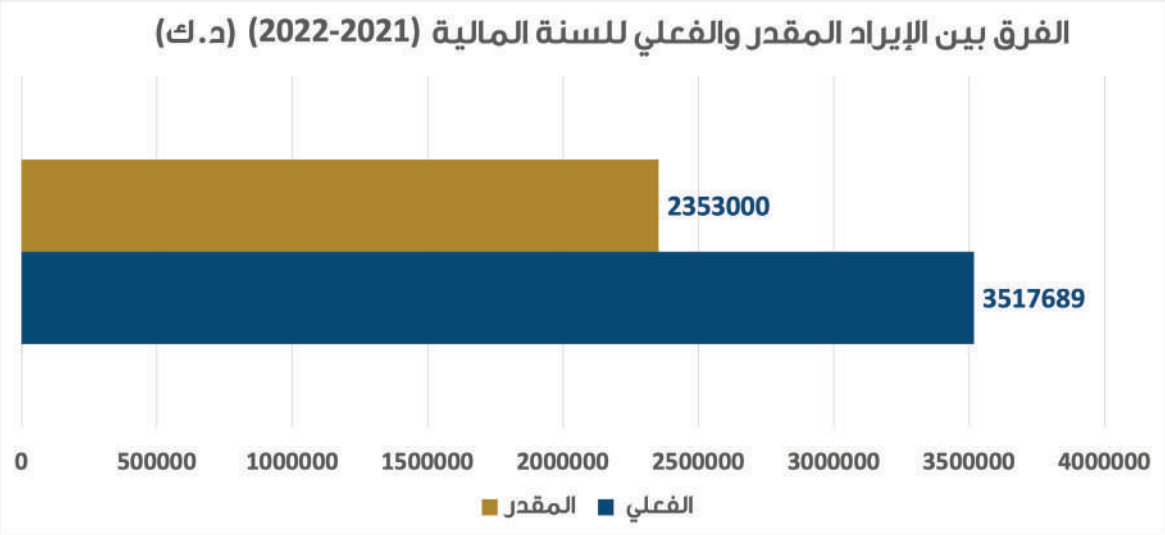

مهام منفذة ذات صلة

- تسوية المبالغ المعلقة مع وزارة المالية والخاصة بالقيمة الإيجارية لمبنى سوق الكويت للأوراق المالية وبيان الجهة الملتزمة بسدادها.
- إعداد دراسة لبحث سبل تنمية إيرادات الهيئة.
- إعداد دراسة خاصة بالوضع المالي للهيئة لعشر سنوات قادمة تساعد في وضع خارطة طريق للمستقبل، حيث تضمنت عدة توصيات من شأنها تحسين الوضع المالي وإيجاد حلول لتقليص العجز السنوي في الموازنة السنوية.
- متابعة بوابة الشكاوى والتظلمات وتسجيل الإيرادات عبر بوابة الهيئة الإلكترونية.
- المتابعة الدورية للأصول مع مطابقة الأصول الفعلية مع النظام المالي ووضع حلول لمعالجة الأخطاء القادمة في حال حدوثها.

تطوير الإجراءات

- تطوير وتعديل صلاحيات التحويلات البنكية والتوقيع على الشيكات لضمان انجاز الأعمال المتصلة بالشؤون المالية والخزانة بكفاءة وفاعلية.
- تطوير عمليات تسجيل الأصول في النظام المالي وتعديل وتطوير آليات البدء باستهلاك الأصل.
- تطوير أعمال متابعة الموردين المعتمدين الذين تم التعامل معهم لغرض تقييم الموردين.
- إعداد نموذج لمراجعة مسودة العقود للتحقق من استيفاء كافة ملاحظات ديوان المحاسبة عند صياغة العقود.

تطوير اللوائح

- تطوير نماذج العمل المتصلة بالمشتريات والعقود والمناقصات بما يتوافق مع أفضل الممارسات.
- تطوير إجراءات العمل المتصلة بالمشتريات والعقود والمناقصات بما يتوافق مع أحدث تعديل لدليل المشتريات.
- تطوير إجراءات العمل المتصلة بالميزانية بما يتوافق مع أفضل الممارسات التي من شأنها تحسين إجراءات العمل وسرعة إنجازها.
- تطوير اللائحة المالية للهيئة.
- تطوير دليل السياسات والإجراءات للمشتريات والعقود.

أتمتة الإجراءات

- أتمتة إجراءات الرواتب والاستقطاعات الشهرية من خلال نظام التراسل الإلكتروني.
- ميكنة نماذج توجيه الخمم واستبعاد الإيرادات وإضافتها إلى نظام التراسل الإلكتروني.
- التحول لحفظ بعض الأعمال بصورة إلكترونية عوضاً عن الحفظ الورقي.
- تطوير نظام الموردين الآلي.
- تطوير وإطلاق نظام العقود الإلكتروني الجديد (Portal).

التنظيم والتحديث التقني

أمن المعلومات

- حصول الهيئة على شهادة الأيزو للمعيار الدولي الخاص بأمن المعلومات ISO27001.
- حصول الهيئة على نسبة 97% –على مستوى الكويت– وفقاً لمعايير نظام تقييم وضع أمن المعلومات حسب مؤشر منصة Scorecard).
- تحديث دليل سياسات تقنية المعلومات والاتصالات لدى الهيئة للإصدار الخامس والمتضمن 35 سياسة.
- إعداد 30 خطة تعنى باستمرارية الأعمال.
- تنفيذ 4 اختبارات التصيد الاحتيالي (بنسبة نجاح لمنتسبي الهيئة مقدارها 87%).
- إنشاء اتفاقية عدم الإفصاح مخصصة مع الأطراف الخارجية.
- تطوير خطة الاستجابة للحوادث الأمنية.
- زيادة الوعي الأمني في الهيئة:

4

دورات إلكترونية

6

رسائل توعوية

1

ورشة توعوية

تطوير البنية التحتية التقنية والعمليات

- إصدار 95 تقريراً خاصاً بخدمات الصيانة وأعمال الدعم الفني، و220 تقريراً خاصاً بأعمال الفحص اليومي للخوادم، وتعريف 237 خادماً على نظام الصلاحيات الخاص بعمليات الوصول المميزة.
- تنفيذ 133 إجراءً بين تحديث وترقية وتصحيح لأنظمة الهيئة.
- تنفيذ 299 طلباً لعملية الوصول عن بعد VPN.
- تنفيذ اختبارين أمنيين خاصين بأنظمة شركة مايكروسوفت، وإجراء (5) اختبارات لاستمرارية الأعمال العملية، و(4) اختبارات للنسخ الاحتياطي، واستعادة الأنظمة المقررة في كل اختبار خلال الوقت المستهدف وبنسبة نجاح 95%.
- تنفيذ 61 طلب تغيير على الأنظمة في بيئة التشغيل.
- تنفيذ 13 طلباً لعملية استرجاع الملفات بنسبة نجاح 100%.
- إجراء (3) عمليات تحديث لنظم التشغيل للأجهزة.
- تنفيذ 14260 طلباً خاصاً بأعمال الدعم الفني.

دعم التطبيقات وقواعد البيانات

- إطلاق كلٍ من:
  - نظام وصفحة الشركات والجهات غير المرخص لها من الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية على موقع الهيئة وإضافة 48 جهة.
  - 4 أعداد إلكترونية من مجلة الهيئة.
  - 4 استطلاعات رأي على موقع الهيئة.
- إنشاء 23 استبياناً داخلياً على بوابة الهيئة.
- عقد (31) اجتماعاً، (4) منها مع فريق مشروع إدارة الموارد المؤسسية، و(27) مع المعنيين بنظام الإفصاح الإلكتروني.
- تقديم دعم فني لـ 372 حالة على بوابة الهيئة الإلكترونية.

الخدمات العامة

مبنى الهيئة وممتلكاتها

- المحافظة على ممتلكات الهيئة، ونظافة وأمن مقار مختلف وحداتها التنظيمية، وإبرام العقود الجديدة لأعمال النظافة والمراسلين، والحراسة والأمن، وأعمال الضيافة.
- طرح مناقصة إنشاء وإنجاز وصيانة المقر الدائم للهيئة. وتجديد عقد أعمال صيانة مقرها الحالي.

إجراءات وقائية من تداعيات الجائحة

- توفير أجهزة التعقيم والمعقمات، وتعقيم كافة أدوار الهيئة.
- توفير الكمامات والمعقمات لمنتسبي الهيئة بصورةٍ دائمة طيلة فترة الجائحة.

إجراءات خاصة بالهوية المؤسسية للهيئة وشعاراتها

- إصدار هويات لمجلس أمناء الأكاديمية، ومنتسبي الهيئة الجدد، ومتدربي برنامجها لحديثي التخرج.
- تسجيل كلٍ من شعار الهيئة، وشعار أكاديمية أسواق المال.

إجراءات خاصة بالوثائق والمستندات

- تجديد عقد تقديم خدمات حفظ وتخزين ملفات الهيئة.
- استلام وإرسال المراسلات وأرشفتها:

البيان	العدد
الكتب الواردة	16352
الكتب الصادرة	3879
الكتب الواردة عبر التراسل الحكومي G2G	938
الكتب الصادرة عبر التراسل الحكومي G2G	979
الكتب الصادرة بمرجع يدوي	1851
أرشفة مراسلات	5115

إجراءات خاصة بالتعامل بالأصول والأصناف

- إدخال كافة الأصول المطلوبة وتوزيعها وفق الحاجة:

البيان	العدد
أصناف الأصول المستلمة (صنف)	130
كمية الأصول المدخلة للمخازن (وحدة)	62
عدد ملصقات الأصول (ملصق)	62

- استلام الأصناف وصرفها وفق المطلوب:

البيان	العدد (صنف)	الكمية (وحدة)
الأصناف المستلمة	120	17711
الأصناف المصروفة	315	18111

هيئة أسواق المال

الباب الثامن

الرؤى والتطلعات المستقبلية

هيئة أسواق المال

يمكن القول بأن تحولاً في مسار التخطيط الإستراتيجي لدى الهيئة قد حدث مؤخراً، وتحديداً مع إطلاقها مشروع تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي بهدف تطوير الممارسات ذات الصلة، وتوجيه الموارد بما يحقق الكفاءة والفعالية في أنشطة الأوراق المالية لما لذلك من انعكاسٍ مباشر على تنمية الاقتصاد الوطني.

وقد شهدت السنة المالية موضوع التقرير بدء مراحل الإعداد لثالث إستراتيجيات الهيئة الشاملة لتوجهات الهيئة المستقبلية للسنوات الأربع (2023-2026/2024-2027) التالية لانتهاء الإستراتجية الحالية في عام 2023.

ويمكن إيجاز أبرز التوجهات الإستراتيجية للهيئة في الآجال البعيدة والقريبة وفق الآتي:

توجهات بعيدة المدى:

- تعزيز أسس الاستدامة المؤسسية للهيئة، وأدوات تميزها المؤسسي، وتعميق أدوارها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية. واستكمال توجهات تحولها الرقمي.
- ترسيخ مقومات الشمول المالي مجتمعياً، واستكمال توجهات تعزيز الثقافة المالية.
- استكمال توجهات تطوير سوق المال، والارتقاء بتصنيفه إلى مستويات متقدمة، بدءاً بالأسواق الناشئة المتطورة.
- تمكين سوق المال من التحول إلى سوقٍ مستدام، وتعزيز مقومات التمويل المستدام على صعيد أنشطة الأوراق المالية.
- أداء الدور المنوط بالهيئة في مسار تحقيق الرؤية التنموية الحكومية عموماً، وفي مجال التوصل إلى البيئة الاستثمارية المطلوبة بصورةٍ خاصة.
- تطوير الصناعة الإسلامية في قطاع أسواق المال.
- تبني التقنيات الحديثة وتحفيز الابتكار في مجال عمل الهيئة الرقابي والإشرافي (Fintech-RegTech-SuperTech).
- استكمال جهود التنسيق والتعاون مع الجهات الرقابية والنظيرة: محلياً، إقليمياً، ودولياً.
- تحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة مع المعايير الدولية المتصلة بعمل الهيئة، وفي مجال أنشطة الأوراق المالية بشكلٍ خاص، والإسهام في التحسين المستمر لترتيب دولة الكويت على صعيد مختلف المؤشرات الدولية ذات الصلة.

توجهات في الآجال المتوسطة والقريبة:

تتوزع هذه التوجهات بدورها وفق الآتي:

- توجهات تندرج في إطار تحقيق الرؤية التنموية "الكويت 2035" (الخطة الإنمائية القريبة).

التدابير الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا، والتي تسببت بالتعطيل التام للأعمال الحكومية أحياناً، والجزئي أحياناً أخرى، أرجأ لبعض الوقت استكمال إجراءات إدراج مشاريع الهيئة في الخطة الإنمائية الثالثة للبلاد للأعوام (2020-2021/ 2024-2025)، بعد أن تم إدراجها في النظام الآلي لمتابعة خطة التنمية، وهي المشاريع التالية:

- تأسيس أكاديمية أسواق المال.
- تطوير منظومة سوق المال.
- وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية (FinTech) المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية.

وبعد تخفيف تلك التدابير تدريجياً قبل إلغائها كاملةً، تم تسريع إجراءات استكمال هذه المشاريع ليتم إدراج أولها في الخطة التنموية السنوية (2021-2022)، وثانيها في الخطة التنموية السنوية (2022-2023). في حين تجري جهود التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لإدراج مشاريع أخرى للهيئة ضمن خطة التنمية للسنة المالية (2023-2024).

توجهات تندرج في إطار تحقيق برامج عمل الحكومة وتطوير الأداء الحكومي

- تنفيذ مبادرات الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- إطلاق برنامج التحول الرقمي، وتطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية بما يدعم توجهات التحول الرقمي للعمليات والخدمات الحكومية.
- تعزيز الحوكمة المؤسسية.
- التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة، وتحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية وخلق بيئة استثمارية جاذبة.

توجهات تنموية تستهدف الارتقاء بكفاءة بيئة الاستثمار المحلية (مشاريع منجزة مؤخراً وأخرى قيد التنفيذ)

- مشروع تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
- مشروع تأهيل المنتجات المالية المستحدثة.
- مشروع استكمال تأسيس أكاديمية أسواق المال.
- مشروع نظام إدارة الموارد المؤسسية (ERP).
- مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CSD, SSF, CCP).
- مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.
- مشروع تطوير نظام الإفصاحات الإلكتروني ifsah 2.0.

توجهات ومبادرات خاصة بمجالات عمل الهيئة:

المجال التنظيمي

تنظيم الأسواق:

- دراسة مقترحات خاصة بكلٍ من: رسوم الشركة الكويتية للمقاصة، مبدأ صافي الالتزامات، الرهن، اشتراطات فتح الحساب، تعديل قواعد البورصة بشأن السندات والصكوك وصناديق المؤشرات المتداولة.
- استكمال المراحل الخاصة بمشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة.
- دراسة إمكانية طرح أدوات ومنتجات استثمارية جديدة تتوافق مع المعايير العالمية، وطرح بعض هذه المنتجات (السندات والصكوك Fixed Income، صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs).
- استكمال إجراءات وضع القواعد المتعلقة بتطبيق الوسيط المركزي، وقواعد الكيان المركزي لإيداع الأوراق المالية، وسلسلة الضمان المالي.
- دراسة جدوى إطلاق بورصة متخصصة لتشجيع الادراج، وتطوير الضوابط الخاصة بعمليات الإدراج بشكل دوري، وتوفير أدوات التمويل غير التقليدية المناسبة لخلق بيئة جاذبة للإدراج.

التراخيص والتسجيل: استكمال توجهات تطوير قواعد وأحكام كلٍ من:

- آلية التعامل مع تجديد الترخيص.
- إضافة مبدأ تصفية الشخص المرخص لإجراءات إلغاء الترخيص.
- تنظيم التعامل مع الشركات الملغي– المنتهي ترخيصها.
- توفيق أوضاع شركات الوساطة وتسويق خدمات متعلقة بتداول المشتقات المالية.
- تطوير ضوابط نشاط مستشار الاستثمار وترخيص شركة الشخص الواحد.
- تحديد إجراءات تقديم طلبات ترشح أعضاء مجلس إدارة شركة بورصة الكويت.
- مراجعة متطلبات تسجيل كلٍ من: مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، ومراقبي الحسابات والالتزامات المترتبة عليهم.

أنظمة الاستثمار الجماعي:

- استكمال التطوير التشريعي ذي الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي.
- إصدار أنواع جديدة من صناديق الاستثمار، كصناديق المؤشرات المتداولة، وصناديق الاستدامة وأنواع أخرى من الصناديق، واستكمال توجهات تطوير واستحداث أدوات استثمارية تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- متابعة توفيق أوضاع أنظمة الاستثمار الجماعي والأدوات الاستثمارية مع الضوابط المستقبلية.

- **تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر:**
  - تحليل التداولات الخاصة بكلٍ من (صناع السوق، التداولات على الهامش، تداولات سوق خارج المنصة والاخفاقات المحتملة فيها، تداولات الأدوات المالية المتقدمة كالمشتقات ودراسة مدى تأثير تداولاتها على التداولات في السوق الرسمي).
  - إجراء اختبارات الضغط (Stress Testing) بشكل دوري لضمان فعالية منظومة الحماية من المخاطر.
  - متابعة الضمانات المالية لأعضاء التقاص والتحقق من مطابقة المبالغ المحتسبة وفقا للطريقة المعتمدة من قبل الهيئة.
  - تصنيف أعضاء التقاص وفقاً لمعدلات المخاطر ذات الصلة بأسواق المال وتحديد آلية التعامل معها.

- **تمويل وحوكمة الشركات**
  - إعداد النظم الآلية لكلٍ من: أسهم المنحة، أسهم الخزينة، التقرير ربع السنوي لأسهم الخزينة، الدعوة لحضور اجتماع هيئة حملة السندات / الصكوك.

- **الاندماج والاستحواذ**
  - خلق قيمة إضافية تدعم كفاءة سوق الاندماج والاستحواذ، وتطوير عملياته دون الإخلال بمبدأ المنافسة والاحتكارات، مع الإحاطة بالضمانات لتفادي تعارض المصالح حفاظاً على حقوق المساهمين.
  - تطوير أنشطة الاندماج والاستحواذ بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجالاتٍ عدة (البنية التشريعية والتنظيمية، حماية حقوق الأقلية، مهام الرقابة، توعية المستثمرين والمساهمين، عملية رصد الملكيات المباشرة وغير المباشرة للمسيطر على شركة مدرجة، التحول الرقمي).

المجال الرقابي

- إعداد آليات لتصنيف كلٍ من (شركات الاستثمار، شركات الوساطة المالية، مراقبي الحسابات، المدققين الشرعيين) للسنة المالية (2023-2024).
- المراجعة السنوية لدليل التفتيش الميداني، وإعداد خطط التفتيش بأنواعه " الشامل، محدد الغرض، التفتيش الميداني ذي الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وذلك للسنة المالية (2023-2024).
- تعديل تشريعات الإفصاح على ضوء الملاحظات المرصودة نتيجة التطبيق العملي بهدف رفع الكفاءة بما يتفق مع الممارسات العالمية، وتطوير آلية الرقابة على المعلومات الجوهرية.

المجال التوعوي والتعاون المحلي والإقليمي والدولي:

المجال التوعوي:

- تنفيذ البرامج والفعاليات التي تتضمنها الخطة التوعوية الراهنة، بما في ذلك تلك التي تأتي تنفيذاً لما تتضمنه الخطط التشغيلية للوحدات التنظيمية في الهيئة.
- استكمال تنفيذ الفعاليات المقررة في إطار برنامج التوعية الخليجي المشترك "ملم".
- تنفيذ عديد المبادرات الجديدة التي تركز على موضوعاتٍ محددة، كالشمول المالي، والتمويل والتنمية المستدامين، والتخطيط الاستثماري، وسواها.

التعاون المحلي والإقليمي والدولي:

- متابعة توجهات التعاون المشترك مع الجهات المحلية، لاسيما الرقابية، وتلك المعنية بأنشطة الأوراق المالية.
- متابعة جهود التنسيق في إطار عمل إستراتيجية تكامل أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لاسيما على صعيد مبادرتي التسجيل البيني للمنتجات المالية، والترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها، والجهود المتصلة بالبرنامج التوعوي الخليجي المشترك "ملم".

التعاون الدولي:

- متابعة جهود التنسيق المشتركة مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) ولجانها المختلفة لتحقيق المزيد من التوافق مع معايير تلك المنظمة المتصلة بمختلف مجالات عمل الهيئة، وبصورةٍ خاصة توجهات إعداد الإطار التنظيمي لتطبيق مبادئ وأهداف التمويل المستدام.
- إقامة إتفاقيات تعاون فني مع هيئات أسواق مالية عالمية لمواكبة مايصدر من نظم وتعليمات وضوابط جديدة خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي.
- المشاركة في فعاليات دولية تتصل بمهام الهيئة، ومواصلة تبادل البيانات والمعلومات مع جهاتٍ إقليمية ودولية، والتنسيق لتنفيذ برامج تدريبية تخصصية.
- متابعة جهود التواصل مع المستثمرين الأجانب ومختلف الجهات ومؤسسات التصنيف العالمية في إطار الحملات الترويجية وجهود استيفاء متطلبات الترقية للأسواق الناشئة المتقدمة.

مجال بيئة العمل الداخلية:

- استكمال عمليات تقييم مؤشرات الأداء التشغيلية لأعمال الهيئة الرئيسية.
- مراجعة كافة العمليات المالية بالهيئة للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة.
- استكمال توجهات إطلاق أنظمة تقنية وقواعد بيانات مركزية خاصة بمؤشرات الأداء التشغيلية.
- مواصلة جهود تطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية في الهيئة، وتعزيز ثقافة إدارة هذه النوعية من المخاطر.
- تنفيذ برامج تدريبية تخصصية في مجالات الأوراق والخدمات المالية لمنتسبي الهيئة تساعدفي تنمية مهاراتهم المهنية.

هيئة أسواق المال

الباب التاسع

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية (2022-2021)

هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2022
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الدخل الشامل	4
بيان التغيرات في صافي الموجودات	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	24 - 7

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
تلفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس المفوضين المحترمين
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة أسواق المال ("الهيئة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2022 وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2022، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* في تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية لهيئة أسواق المال كما في وللسنة المنتهية في 31 مارس 2021 من قبل مراقب حسابات آخر، والذي أبدى رأي تدقيق غير متحفظ على تلك البيانات المالية في 23 يونيو 2021.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه، مراقبي حسابات بدولة الكويت ومكتب عضو في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للمكاتب الأعضاء المستقلون والتابعة لشركة كي بي إم جي العالمية المحدودة، وهي شركة تضامن محدودة إنجليزية خاصة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائما الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 20 يونيو 2022

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2022	2021
الموجودات			
حسابات جارية بالبنوك		1,249,785	1,114,280
ودائع لأجل	6	148,069,926	134,171,184
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	7	2,694,504	1,657,097
الموجودات المتداولة		152,014,215	136,942,561
حق استخدام الموجودات	8	1,066,939	2,133,880
موجودات غير الملموسة	9	99,929	172,183
ممتلكات ومنشآت ومعدات	10	2,121,353	2,462,749
الموجودات غير المتداولة		3,288,221	4,768,812
مجموع الموجودات		155,302,436	141,711,373
المطلوبات			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	11	8,264,420	8,953,704
مستحق لوزارة المالية	12	4,000,000	4,000,000
مطلوبات التأجير	8	1,187,125	1,124,018
المطلوبات المتداولة		13,451,545	14,077,722
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		13,107,138	10,718,753
مستحق لوزارة المالية		7,588,997	11,402,451
مطلوبات التأجير	8	-	1,187,126
المطلوبات غير المتداولة		20,696,135	23,308,330
مجموع المطلوبات		34,147,680	37,386,052
صافي الموجودات		121,154,756	104,325,321
يتم تمويله كما يلي: -			
رأس المال التشغيلي	13	40,000,000	40,000,000
الاحتياطي العام	13	104,325,321	89,327,470
صافي خسارة السنة		(23,170,565)	(25,002,149)
		121,154,756	104,325,321

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

عثمان إبراهيم العيسى
نائب رئيس مجلس المفوضين والمدير
التنفيذي بالإنابة

3

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2022	2021
الإيرادات			
رسوم التراخيص والغرامات	14	2,038,558	2,049,273
إيرادات فوائد		3,517,689	3,203,542
إيرادات أخرى	15	1,420,486	24,807
اجمالي الايرادات		6,976,733	5,277,622
ناقص:			
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	16	26,268,729	25,751,183
مصروفات عمومية وإدارية	17	2,330,482	2,800,986
استهلاك وإطفاء	8,9,10	1,548,087	1,727,602
إجمالي المصروفات		30,147,298	30,279,771
صافي خسارة السنة		(23,170,565)	(25,002,149)
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(23,170,565)	(25,002,149)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال التشغيلي	الاحتياطي العام	المجموع
الرصيد كما في 1 أبريل 2020	40,000,000	49,327,470	89,327,470
صافي خسارة السنة	-	(25,002,149)	(25,002,149)
تمويل الاحتياطيات النقدية	-	40,000,000	40,000,000
الرصيد كما في 31 مارس 2021	40,000,000	64,325,321	104,325,321
الرصيد كما في 1 أبريل 2021	40,000,000	64,325,321	104,325,321
صافي خسارة السنة	-	(23,170,565)	(23,170,565)
تمويل الاحتياطيات النقدية	-	40,000,000	40,000,000
الرصيد كما في 31 مارس 2022	40,000,000	81,154,756	121,154,756

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

5

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2022	2021
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(23,170,565)	(25,002,149)
تسويات:			
فوائد		274,081	320,637
خسائر الائتمان المتوقعة	7	-	308,026
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لم يعد له ضرورة	15	(128,286)	-
مخصصات لم يعد لها ضرورة	15	(1,027,277)	-
استهلاك وإطفاء	8,9,10	1,548,087	1,727,602
إيرادات فوائد ودائع		(3,517,689)	(3,203,542)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة		2,575,635	2,075,964
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(23,446,014)	(23,773,462)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		16,762	77,972
المسدد من المستحق لوزارة المالية		(4,000,000)	(4,000,000)
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		337,993	1,587,687
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(27,091,259)	(26,107,803)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(187,250)	(253,176)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(27,278,509)	(26,360,979)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,591,806	3,847,091
ودائع لأجل		(13,898,742)	(21,196,422)
المدفوع لاقتناء الموجودات غير الملموسة	9	(39,450)	(111,085)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات	10	(28,046)	(930,117)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(11,374,432)	(18,390,533)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية			
تمويل الاحتياطيات النقدية		40,000,000	40,000,000
المدفوع من مطلوبات التأجير	8	(1,211,554)	(1,211,552)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		38,788,446	38,788,448
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		135,505	(5,963,064)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		1,114,280	7,077,344
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		1,249,785	1,114,280

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة . بتاريخ 4 مايو 2015 ، تم صدور القانون رقم 22 لسنه 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنه 2010 بشأن هيئة أسواق المال و تنظيم نشاط الأوراق الماليه. و قد تم نشر القانون بالجريده الرسميه في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- تنميه أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالميه.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 15 يونيو 2022.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 الأساس المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية و أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 و تعديلاته ولائحته التنفيذية.

2.2 أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو المطفأة.

2.3 عملة التعامل والعرض

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة العرض للهيئة.

2.4 استخدام الأحكام والتقديرات

عند إعداد البيانات المالية، قامت الهيئة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المدرجة للموجودات، والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية على أساس مستقبلي.

إن المعلومات حول الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ المعترف بها في البيانات المالية تم إدراجها في الإيضاح 3(د) – الانخفاض في القيمة.

2.5 التغيرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي أدناه عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 أبريل 2021، ولكن ليس لها تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للهيئة.

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية "9" ومعيار المحاسبة الدولي "39" والمعيار الدولي للتقارير المالية "7" والمعيار الدولي للتقارير المالية "4" والمعيار الدولي للتقارير المالية "16"

تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على التقارير المالية عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروض فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم تغيرات تعاقدية أو تغيرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة بالسوق.
- تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتحوط التصنيفات وتحوط الوثائق دون توقف علاقة التحوط.
- تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

2.6 معايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

يسري مفعول عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 أبريل 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر، غير أن الهيئة لم تطبق أي من تلك المعايير الجديدة أو المُعدلة التالية بشكل مبكر عند إعداد هذه البيانات المالية.

بالنسبة لتلك المعايير والتعديلات على المعايير التي من المتوقع أن يكن لها تأثيرًا على البيانات المالية للهيئة في الفترات المالية المستقبلية، تقوم الهيئة بتقييم خيارات الانتقال والتأثير المحتمل على بياناتها المالية من تطبيق تلك المعايير. لا تنوي الهيئة تطبيق تلك المعايير بشكل مبكر.

(i) معايير أخرى

ليس من المتوقع أن ينتج عن المعايير المعدلة والتفسيرات التالية أي تأثير جوهري على البيانات المالية للهيئة.

- إعفاءات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية (2018 – 2021)
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود – (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16)؛
- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2)
- تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8).

3 السياسات المحاسبية الهامة

قامت الهيئة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية السنوية، باستثناء التغيرات المبينة أعلاه.

أ) الأدوات المالية

i. تصنيف وقياس الموجودات المالية
يتم الاعتراف مبدئيًا بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصـــبح فيه الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع. ويتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئيا بالقيمة العادلة زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية "9"، عند الاعتراف المبدئي، تصنف الموجودات المالية بأنها:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يستند تصنيف الموجودات المالية وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية "9" بشكل عام إلى نموذج الأعمال للهيئة الذي يُدار من خلاله الأصل المالي وخصائص تدفقاتهم النقدية التعاقدية.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها ما لم تغير الهيئة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة، يعاد تصنيف كافة الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة المالية الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كل من الشرطين التاليين ولم يصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه.

يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة.

تم الاعتراف بإيرادات الأرباح وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة من الاستبعاد في بيان الدخل الشامل.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

أ) تقييم نموذج الأعمال

تقوم الهيئة بإجراء تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي لأن هذا يعكس على أكمل وجه الطريقة التي تدار بها الأعمال والمعلومات المقدمة إلى الإدارة. إن المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار تشمل:

- السياسات والأهداف المقررة للموجودات المالية وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية، وتشمل ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات أرباح تعاقدية أو مطابقة مدة الموجودات المالية بمدة التدفقات النقدية المستخدمة المتوقعة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع / استبعاد الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء الموجودات المالية ورفع تقارير به إلى إدارة الهيئة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري النشاط؛
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات الخاصة بالموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

إن تحويلات الموجودات المالية إلى الغير في معاملات لا تؤهل للاستبعاد لا يتم اعتبارها مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الهيئة المستمر بالموجودات.

ب) اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. تُعرّف الفائدة بأنها المقابل نظير القيمة الزمنية للمال ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح.

عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط، تأخذ الهيئة في الاعتبار البنود التعاقدية للأداة ويشمل هذا تقييم إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنه قد لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الهيئة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- البنود التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي بما في ذلك خصائص الفائدة المتغيرة
- خصائص الدفعات مقدمًا وتمديدها؛
- البنود التي تقيد مطالبة الهيئة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (ومنها على سبيل المثال: بدون حق الرجوع).

يستوفي خيار الدفع المقدم معايير مدفوعات المبلغ الأصلي والأرباح فقط، إذا كان المبلغ المدفوع مقدمًا يمثل المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والربح المستحق على المبلغ القائم منه، والذي قد يشمل عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم اقتناؤه بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدي، فإنه يتم التعامل مع الخيار الذي يسمح أو يتطلب سداد المبلغ الذي يمثل المبلغ الاسمي التعاقدي والربح المستحق (لكنها غير مدفوعة) مقدمًا (والذي قد يشمل كذلك عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد) بأنه يستوفي المعايير، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدمًا ليست جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

يتم تصنيف النقد لدى البنوك، الودائع لأجل والذمم والأرصدة المدينة الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ii. المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية كمطلوبات يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة أو إذا كان أداة مشتقة أو إذا تم تصنيف كذلك عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقا للقيمة العادلة مع الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات ربح، في بيان الدخل الشامل. يتم لاحقًا قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يتم الاعتراف بمصاريف الربح والأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل الشامل. ويتم الاعتراف كذلك بأي ربح أو خسارة ناتجة عن الاستبعاد ضمن بيان الدخل الشامل.

iii. المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الهيئة حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة بين المبالغ، ويكون لديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

iv. انخفاض قيمة الموجودات المالية

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق الهيئة نموذج خسارة الائتمان المتوقعة على النقد لدى البنوك والأرصدة المدينة والأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة.

تطبق الهيئة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبط باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل.

يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي. تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد
- قيام الهيئة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها الهيئة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى
- غياب سوق نشط للورقة المالية نظرا لصعوبات مالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى الهيئة طبقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الهيئة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمالية التعثر (PD)؛
- معدل الخسارة عند التعثر (LGD)؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر (EAD)

تحتسب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المصنفة ضمن المرحلة الأولى من خلال ضرب احتمالية التعثر لمدة 12 شهرا في معدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. تحتسب خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة بضرب احتمالية التعثر على مدار عمر الأداة في معدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر.

تستمد احتمالية التعثر بشكل رئيسي من خلال جمع معلومات الأداء والتعثر بشأن التعرض لمخاطر الائتمان في درجات مخاطر الائتمان. يمثل معدل الخسارة عند التعثر حجم الخسارة المحتملة في حال وقع تعثر عن السداد، وذلك استنادًا إلى تجربة معدلات استرداد المطالبات السابقة من الأطراف المقابلة المتعثرة مع الأخذ في الاعتبار الهيكل وقطاع الطرف المقابل. إن قيمة التعرض عند التعثر لأصل مالي هي إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر في السداد.

ب) الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

ج) الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

يعتبر الأصل ثابتاً في حالة إذا ما زادت تكلفته عن المستوى المحدد من قبل مجلس المفوضين وزاد عمره الانتاجي عن فترة مالية كاملة.

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة الفعلية أي بثمن شرائها مضافاً إليه كافة المصروفات التي تتكبدها الهيئة حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وتضاف أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بكل حاسب آلي إلى تكلفة شرائه.

في حالة وجود مصروفات لاحقة على أي بند من بنود الأصول الثابتة لإجراء تحسين / تعديل / إصلاح جوهري أو رئيسي من شأنه رفع كفاءة الأصل التشغيلية، أو الانتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو زيادة المنافع المستقبلية للأصل، تضاف هذه المصروفات على التكلفة الدفترية للأصل.

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة المقدمة للهيئة كهدايا أو منحة بالدفاتر على أساس القيمة السوقية العادلة.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت حيث يتم استهلاك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها (إن وجدت) بأقساط متساوية على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل الشامل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

د) انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

هـ) مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

و) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.
إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

ز) تحقق الإيراد

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطاتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والتراخيص والادراج والتداول بالإضافة الى ايرادات استثمار فوائض أموال الهيئة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.

تدخل في إيرادات الهيئة رسوم الخدمات وحصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها مثل إيرادات التراخيص والتسجيل، على أساس زمني وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار المدة التي تغطيها هذه الرسوم. تثبت حصة الهيئة من عمولة التداول على أساس النسبة المحددة لحصة الهيئة من هذه العمولة عند استلام تقارير العمولة المحصلة من قبل الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويتم إجراء استحقاق لها بتاريخ البيانات المالية استناداً للتقارير المستلمة.

يتم إثبات إيرادات فوائد الودائع على أساس الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي ويتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق.

ح) **عقود التأجير**

تعترف الهيئة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة التي تتضمن القيمة المبدئية لمطلوبات التأجير بعد تعديلها مقابل دفعات الإيجار التي تم سدادها عند أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الموجودات ذات الصلة أو إعادة الأصل الأساسي أو الموقع الكائن فيه إلى حالته الأصلية، ناقصًا حوافز الإيجار المستلمة.

ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقًا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم يترتب على عقد الإيجار نقل ملكية الأصل المعني إلى الهيئة بنهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل حق الاستخدام تشير إلى أن الهيئة سوف تمارس خيار الشراء. وفي هذه الحالة، يتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي للأصل المعني، والذي يتم تحديده على نفس الأساس المطبق بالنسبة للممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بقيمة خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وتعديله مقابل بعض حالات إعادة قياس التزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصوماً باستخدام سعر الربح الضمني في عقد الإيجار أو، في حالة عدم إمكانية تحديد ذلك السعر بسهولة، يتم استخدام معدل الربح على الاقتراض الإضافي للهيئة. وبشكل عام، تستخدم الهيئة معدل الربح المفروض على اقتراضها الإضافي كمعدل خصم.

تشمل مدفوعات التأجير المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات التأجير المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ما، تم قياسه مبدئيًا باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع وجوب دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي توقن الهيئة بشكل معقول ممارسته، دفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت الهيئة على يقين معقول من ممارسة خيار التمديد وغرامات الإنهاء المبكر لعقد التأجير ما لم يكن لدى الهيئة تيقن معقول من عدم الإنهاء مبكرًا.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. وتتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير الهيئة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت الهيئة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء، أو إذا كانت هناك دفعة تأجير جوهرية ثابتة معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزام التأجير بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها في الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى الصفر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الهيئة الإعفاء من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار الشراء). وتطبق كذلك الإعفاء من الاعتراف بالموجودات منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الأحكام الجوهرية التي تم اتخاذها في تحديد مدة الإيجار للعقود المشتملة على إمكانية التجديد

تعتبر الهيئة مدة عقد الإيجار هي المدة غير القابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان من غير المؤكد بصورة معقولة ممارسته.

وتستعين الهيئة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد الهيئة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدثًا أو تغيرًا جوهريًا في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة الهيئة ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

ط) العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل الشامل لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل الشامل.

ي) المطلوبات المحتملة

المطلوبات المحتملة هي الالتزامات الحالية التي تنشأ من أحداث ماضية والتي لا يحتمل أن ينتج عنها تدفق للمنافع الاقتصادية أو التي لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بشأنها بشكل موثوق به.

لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم تكن إمكانية تدفق المنافع الاقتصادية مستبعدة.

4. تحديد القيمة العادلة

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين، تستخدم الهيئة قدر الإمكان بيانات السوق التي يمكن قياسها. يتم تصنيف القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أساس المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى الثاني: مدخلات تختلف عن الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات إما بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

في حال أمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين يمكن تصنيفه في مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة ككل في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقا لأدنى مستوى للمدخلات التي تكون ذات أهمية بالنسبة للقياس ككل .

تقوم الهيئة بإثبات التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية الفترة المحاسبية التي يحدث التغيير خلالها.

مدينون وموجودات أخرى

تُقدر القيمة العادلة للمدينين والموجودات الأخرى بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الربح السائد في السوق في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحديد هذه القيمة العادلة لأغراض الإفصاحات أو عندما يتم الاستحواذ على هذه الموجودات في عملية دمج للأعمال.

مطلوبات مالية غير مشتقة أخرى

يتم احتساب القيمة العادلة، والتي يتم تحديدها لأغراض الإفصاح، على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية لأصل المبلغ والفوائد المستقبلية، مخصومة بسعر الربح السائد في السوق في تاريخ بيان المركز المالي.

5. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 3 - (د) يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقّع للأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم إدارة الهيئة بمراجعة البنود المصنفة كذمم مدينة بشكل دوري لتحدد مدى ضرورة إدراج مخصص لانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. تقوم الإدارة بتقدير مبلغ وتاريخ التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

6. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2022 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 2.34 % كما في 31 مارس 2022 (1.89% كما في 31 مارس 2021).

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

7. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2022	2021
إيرادات مستحقه	**2,605,302**	1,682,666
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(179,740)**	(308,026)
	2,425,562	1,374,640
مصروفات مدفوعة مقدماً	**159,158**	123,028
تأمينات مستردة	**96,918**	96,918
أرصدة مدينة أخرى	**12,866**	62,511
	2,694,504	1,657,097

فيما يلي حركة مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة :

	2022	2021
الرصيد كما في 1 أبريل	**308,026**	-
المحمل خلال السنة	**-**	308,026
مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح -15)	**(128,286)**	-
	179,740	308,026

8. حق استخدام الموجودات

	2022	2021
كما في 1 أبريل	**2,133,880**	3,200,818
مصروف استهلاك	**(1,066,941)**	(1,066,938)
كما في 31 مارس	**1,066,939**	2,133,880

مطلوبات التأجير

	2022	2021
الرصيد كما في 1 أبريل	**2,311,144**	3,375,407
تكاليف التمويل	**87,535**	147,289
مطلوبات التأجير المدفوعة	**(1,211,554)**	(1,211,552)
كما في 31 مارس	**1,187,125**	2,311,144

فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول من مطلوبات التأجير:

	2022	2021
التزامات مقابل عقود التأجير المتداولة	**1,187,125**	1,124,018
التزامات مقابل عقود التأجير غير المتداولة	**-**	1,187,126
كما في 31 مارس	**1,187,125**	2,311,144

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يوضح الجدول أدناه المبالغ المرتبطه بالإيجارات والمدرجه ببيان الدخل الشامل:

	2022	2021
مصروف استهلاك حق استخدام الموجودات	**1,066,941**	1,066,938
مصروف فوائد التزام مطلوبات تأجير	**87,535**	147,289
	1,154,476	1,214,227

9. موجودات غير الملموسة

	نظام التداول الآلي وبرامج	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2020	3,543,108	53,829	3,596,937
إضافات	46,806	64,279	111,085
المحول من موجودات قيد التنفيذ	56,607	(56,607)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2021	3,646,521	61,501	3,708,022
إضافات	5,650	33,800	39,450
المحول من موجودات قيد التنفيذ	43,500	(43,500)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2022	3,695,671	51,801	3,747,472
الإطفاءات			
الرصيد كما في 31 مارس 2020	3,286,855	-	3,286,855
إطفاء	248,984	-	248,984
الرصيد كما في 31 مارس 2021	3,535,839	-	3,535,839
إطفاء	111,704	-	111,704
الرصيد كما في 31 مارس 2022	3,647,543	-	3,647,543
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2022	48,128	51,801	99,929
31 مارس 2021	110,682	61,501	172,183
الأعمار الإنتاجية (سنة)	3-4		

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة				
الرصيد كما في 31 مارس 2020	1,738,907	2,302,951	1,331,232	5,373,090
إضافات	-	178,627	751,490	930,117
استبعادات	-	(2,531)	-	(2,531)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	90,426	(90,426)	-
		2,569,473		
الرصيد كما في 31 مارس 2021	1,738,907		1,992,296	6,300,676
إضافات	-	13,031	15,015	28,046
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	83,131	(83,131)	-
		2,665,635		
الرصيد كما في 31 مارس 2022	1,738,907		1,924,180	6,328,722
الاستهلاك المتراكم			-	
الرصيد كما في 31 مارس 2020	1,613,984	1,814,794		3,428,778
استهلاك	89,061	322,619	-	411,680
استبعادات		(2,531)	-	(2,531)
			-	3,837,927
الرصيد كما في 31 مارس 2021	1,703,045	2,134,882		
استهلاك	35,862	333,580	-	369,442
الرصيد كما في 31 مارس 2022	1,738,907	2,468,462	-	4,207,369
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2022	-	197,173	1,924,180	2,121,353
31 مارس 2021	35,862	434,591	1,992,296	2,462,749
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**5**	**5-4**		

11. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2022	2021
ذمم دائنة	118,680	531,356
إيرادات مقبوضة مقدماً*	1,700,899	1,598,305
مخصص الإجازات	5,086,371	4,524,709
مخصصات ومصروفات مستحقة**	598,123	1,837,957
أرصدة دائنة أخرى	760,347	461,377
	8,264,420	8,953,704

* تمثل الإيرادات المقبوضة مقدماً رسوم الترخيص السنوية المستلمة مقدمًا من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة والمبالغ المحصلة عن المخالفات التي تصدر ضدها قرارات مجلس التأديب حتى انتهاء فترة الاستئناف القانوني.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

** كما في 31 مارس 2021، تتضمن المخصصات والمصروفات المستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي ، والتي تمثل إيرادات الإيجار المستلمة من مستأجري مبنى سوق الكويت للأوراق المالية. قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات مبنى سوق الكويت للأوراق المالية التي استلمتها هيئة أسواق المال بعد تاريخ 11 مايو 2015 (تاريخ إلغاء قرار تخصيص مبنى السوق) وحتى 30 سبتمبر 2016، بانتظار تحديد أحقية الاعتراف بهذه الإيردات والتوصل إلى تسوية نهائية مع وزارة المالية بشأن القيمة الإيجارية لمبنى السوق للفترة من 11 مايو 2015 إلى 31 مارس 2018. خاطبت الهيئة إدارة الفتوى والتشريع بدولة الكويت لتحديد الجهة المسؤولة عن دفع الإيجار للفترات من 11 مايو 2015 إلى 30 سبتمبر 2016، ومن 1 أكتوبر 2016 إلى 31 مارس 2018، وكذلك لتحديد القيمة الإيجارية. بتاريخ 12 أغسطس 2021، قامت إدارة الفتوى والتشريع بدولة الكويت بإخطار الهيئة بالأتي:

أولاً: إلتزام شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بسداد القيمة الإيجارية نظير انتفاعها بمبني سوق الكويت للأوراق المالية عن الفترة من 1 أكتوبر 2016 و حتي 31 مارس 2018.

ثانياً: تختص وزارة المالية بتحديد القيمة الإيجارية مقابل إستغلال الهيئة لمبني سوق الكويت للأوراق المالية في الفترة من 11 مايو 2015 و حتي 30 سبتمبر 2016 و مقابل إستغلال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية للمبني في الفترة من 1 أكتوبر 2016 و حتي 31 مارس 2018 بما تراه محققاً للحماية المقررة لأملاك الدولة.

وبناء علي الإخطار الصادر عن إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 12 أغسطس 2021، قامت الهيئة بدفع المبلغ المستحق بإجمالي مبلغ 195,367 دينار كويتي والذي يمثل نظير الإنتفاع، كما هو مشار أعلاه، وبالتالي قامت الهيئة بعكس باقي المخصص بإجمالي مبلغ 1,027,277 دينار كويتي (إيضاح – 15) في قائمة الدخل الشامل كما في 31 مارس 2022.

12. مستحق لوزارة المالية

وفقاً للمادة رقم 156 من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت إلى الهيئة بعض الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 1 ابريل 2018. قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث رأت إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام كما في 1 أبريل 2015.

بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من هيئة أسواق المال ووزارة المالية بتاريخ 26 يناير 2020، تم الاتفاق على سداد المبلغ المستحق لوزارة المالية والبالغ 19,800,000 دينار كويتي على خمسة أقساط سنوية بواقع 4,000,000 دينار كويتي على ان يسدد القسط الأول خلال الربع الأول من السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021. كما يتضمن القسط الأخير مبلغ 3,800,000 دينار كويتي. خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2022، تم دفع مبلغ 4,000,000 دينار كويتي إلى وزارة المالية.

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات المخصومة وغير المخصومة لذلك الرصيد كما في 31 مارس :

المطلوبات المخصومة:

	2022	2021
مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً	4,000,000	4,000,000
أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	7,588,997	11,402,451
	11,588,997	15,402,451

المطلوبات غير المخصومة:

	2022	2021
مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً	4,000,000	4,000,000
أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	7,800,000	11,800,000
	11,800,000	15,800,000

13. رأس المال التشغيلي والاحتياطي العام

وفقاً للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناءً على اقتراح مجلس المفوضين – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة راس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقاً للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز زيادة رأس مال الهيئة بمرسوم.

بتاريخ 4 مايو 2016، تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطي العام للهيئة.

بتاريخ 24 مارس 2019، قامت اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموقر في اجتماعها رقم (2019/11) بمناقشة ما انتهت إليه دراسة هيئة أسواق المال بشان مقدار الاحتياطيات النقدية المطلوبة، وقررت اللجنة الاقتصادية في ذات الاجتماع تكليف كل من الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة أسواق المال لإعداد مذكرة مشتركة تتضمن المقترحات والتصورات اللازمة لتكوين الاحتياطيات النقدية لمواجهة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، والمدى الزمني المقترح لتكوينها، وطريقة إدارتها، وسحب واسترداد المبالغ المدفوعة منها.

بناءً على هذا التكليف، وبتاريخ 11 أبريل 2019، قامت كل من هيئة أسواق المال والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية بالتوقيع على المذكرة المشتركة والتي تضمنت تحديد مقدار الاحتياطيات بمبلغ 450 مليون دينار كويتي، وقد حددت المذكرة المشتركة مقدار الاحتياطيات وكيفية تكوينها، حيث سيتم دفعها كالتالي:

- مبلغ 250 مليون دينار كويتي في صورة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار.
- مبلغ نقدي قدره 200 مليون دينار كويتي (يدخل ضمن ذلك ما لهيئة أسواق المال من احتياطيات نقدية حالية والتي تبلغ 80 مليون دينار)، ويؤدى مبلغ 120 مليون دينار كويتي من الاحتياطي العام للدولة على مدى ثلاث سنوات بواقع 40 مليون دينار كويتي كل سنة اعتباراً من السنة المالية 2020 - 2021.

وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (1044) المتخذ في اجتماعه رقم 31 المنعقد بتاريخ 29 يوليو 2019 بالموافقة على طلب هيئة أسواق المال تكوين احتياطيات نقدية بقيمة 450 مليون دينار والية تأديتها وفق ما جاء بالمذكرة المشتركة الموقعة بتاريخ 11 أبريل 2019. وكجزء من تطبيق القرار، تم تمويل الاحتياطيات النقدية بهيئة أسواق المال بمبلغ 40 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (31 مارس 2021: 40 مليون دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

14. رسوم التراخيص والغرامات

	2022	2021
رسوم التراخيص	1,674,420	1,649,162
رسوم الغرامات والعقوبات	364,138	400,111
	2,038,558	2,049,273

إن إيرادات الهيئة تتمثل في الرسوم المقررة لممارسة أنشطتها مثل رسوم التراخيص والإدراج وعمولات التداول والغرامات المفروضة بموجب أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

15. إيرادات أخري

	2022	2021
إيراد مناقصات	83,600	1,800
غرامات عقود	11,240	-
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لم يعد له ضرورة (إيضاح-7)	128,286	-
مخصصات لم يعد لها ضرورة (إيضاح -11)	1,027,277	-
إيرادات أخري	170,083	23,007
	1,420,486	24,807

16. تكاليف موظفين

	2022	2021
رواتب وأجور	16,652,336	16,686,330
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	2,577,521	2,075,964
إجازات	2,211,159	2,159,223
تأمينات اجتماعية	1,141,709	1,093,675
مكافآت	3,686,004	3,735,991
	26,268,729	25,751,183

17. مصروفات عمومية وإدارية

	2022	2021
ايجارات	53,383	53,670
استشارات	311,949	414,365
مصروفات اخرى	399,678	626,760
مصروفات تدريب	141,347	121,326
مصروفات سفر وانتقال	-	730
صيانة	620,401	540,754
مصروفات اشتراكات وتراخيص	529,643	414,718
خسائر ائتمانية متوقعة	-	308,026
مصروف فوائد	274,081	320,637
	2,330,482	2,800,986

18. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات. فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات صلة:

i) بيان المركز المالي

	2022	2021
مزايا الإدارة التنفيذية	719,277	618,013

ii) المعاملات المدرجة في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر

	2022	2021
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	427,396	405,337

إن رواتب ومكافآت مفوضي هيئة اسواق المال تحدد بمرسوم.

19. موجودات محتملة

كما هو مبين في إيضاح 13 حول البيانات المالية، استلمت الهيئة خطاب ضمان صادر عن الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ 250 مليون دينار كويتي. يتم دفعه بالاشتراطات التالية:

- تم استنفاذ مبلغ الاحتياطي النقدي وذلك لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية على أن تلتزم الهيئة بالتعريف الذي وضعته للخطر النمطي.
- ألا تستخدم الاحتياطي لدعم الكيانات تحسبا من الوقوع في التعثر المالي.

لا يتم إثبات قيمة خطاب الضمان في البيانات المالية حيث إنها موجودات محتملة ويتم إثباتها عند التحصيل الفعلي.

كما في 31 مارس 2022، فرضت الهيئة غرامات على المخالفين لمتطلبات الهيئة. وبلغت هذه المخالفات مبلغ 43,936,182 دينار كويتي (31 مارس 2021: 8,802,112 دينار كويتي) وهذه القرارات قيد الطعن ولا تزال في مراحل التقاضي الأولية.

وبرأي المستشار القانوني للهيئة أنه من الصعب التنبؤ بالموقف النهائي لهذه القضايا. لم يتم تسجيل هذه المبالغ في إيرادات الغرامات حيث إنها لا تزال ضمن المدة القانونية للاستئناف أو وجود قضايا مرفوعة من قبل الأطراف المخالفة.

20. التزامات محتملة

يوجد بعض القضايا المتداولة على الهيئة، كما حلت هيئة أسواق المال محل سوق الكويت للأوراق المالية في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون القائمة قبل اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية والتي أبرمت خلال عام 2016. وبرأي المستشار القانوني للهيئة، ليس من المتوقع أن تكون للقضايا المقامة ضد الهيئة وسوق الكويت للأوراق المالية تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.

21. ارتباطات رأسمالية

كما في 31 مارس 2022، يوجد لدى الهيئة ارتباطات رأسمالية متعلقة بمشروعات قيد التنفيذ بمبلغ 35,300 دينار كويتي (31 مارس 2021: 85,349 دينار كويتي).

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

22. مستجدات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

في 11 مارس 2020، وصفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كوفيد-19 بأنه جائحة عالمية، وأوصت باتخاذ تدابير لاحتواء التفشي والتخفيف من آثاره. ومنذ ذلك الحين، اتخذت دولة الكويت إجراءات استثنائية لاحتواء ومكافحة تفشي وانتشار فيروس كوفيد-19. وتشمل هذه الإجراءات حظر السفر، والحجر الصحي، وأوامر "التزام البقاء في المنازل"، وتكليفات مماثلة للعديد من الأفراد بفرض قيود كبيرة على الأنشطة اليومية، وعلى العديد من الشركات لتقليص أو وقف العمليات العادية. وبينما يتم تخفيف القيود، لا يزال من غير الواضح متى ستنحسر جائحة كوفيد-19.

وقد اعتبرت إدارة الهيئة التأثير المحتمل للانكماش الاقتصادي الحالي والتقلبات على المبالغ المفصح عنها لموجودات ومطلوبات الهيئة واعتبرت أنها تمثل أفضل تقييم يستند إلى المعلومات المتاحة أو التي يمكن ملاحظتها. ومع استمرار تطور الجائحة، فمن الصعب في هذه المرحلة التنبؤ بمدى ومدة تأثيرها التجاري والاقتصادي الكامل. تواصل إدارة الهيئة مراقبة الوضع وتأثيره على تشغيل الهيئة ومركزها المالي. وحتى تاريخ بيان المركز المالي.

الباب العاشر

بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لعام 2021

هيئة أسواق المال

ملخص تداولات بورصة الكويت للأوراق المالية

قياس تذبذب بورصة الكويت

يوضح الشكل البياني نسبة تذبذب المؤشر العام خلال سنة 2021 على فترات: 20 يوم تداول و60 يوم تداول و100 يوم تداول و120 يوم تداول و240 يوم تداول.

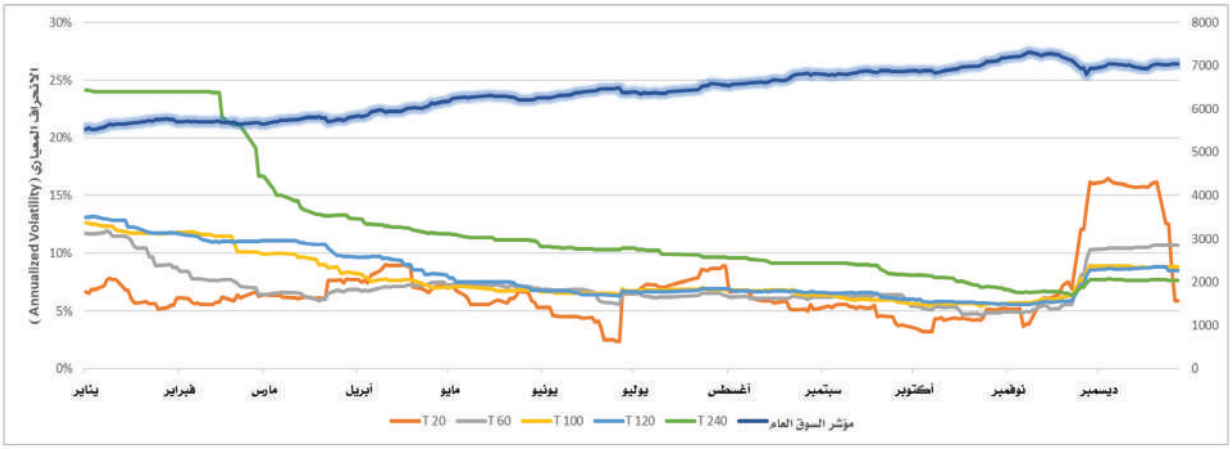

تم احتساب قيم الانحراف المعياري (Trailing Volatility) على أساس سنوي بناءً على تقلبات المؤشر العام للفترات المحددة حيث تزداد هذه النسبة بزيادة انحراف قيم المؤشر اليومية عن المتوسط لنفس الفترة.

قيمة التداولات

يوضح الشكل البياني التالي معدل قيمة التداول اليومية خلال عام 2021 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:

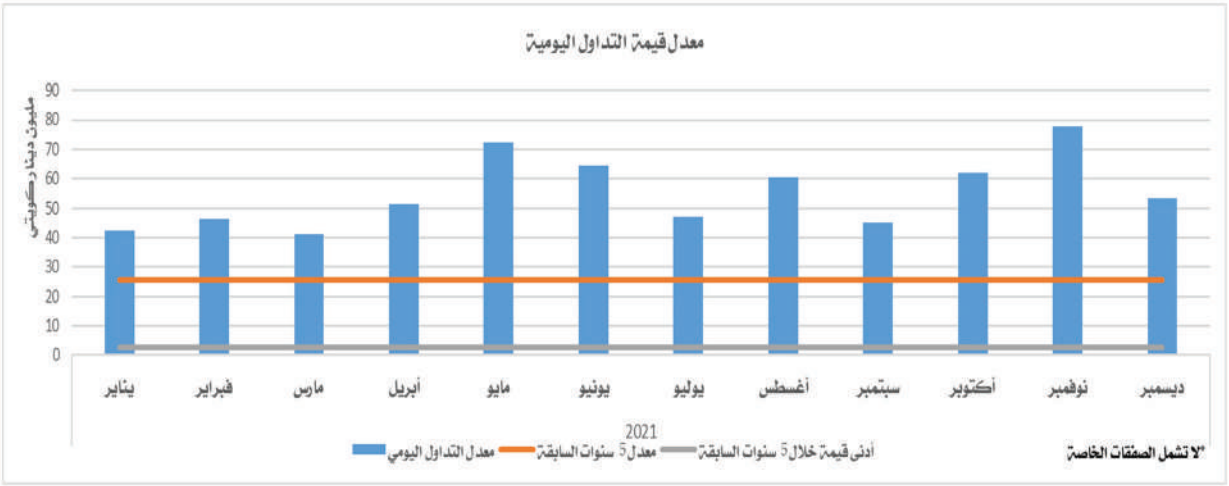

بلغ معدل قيمة التداول اليومية ذروته خلال عام 2021 في شهر نوفمبر بقيمة بلغت 77.7 مليون دينار كويتي، كما بلغ متوسط هذا المعدل خلال السنوات الخمس السابقة 24.5 مليون دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.

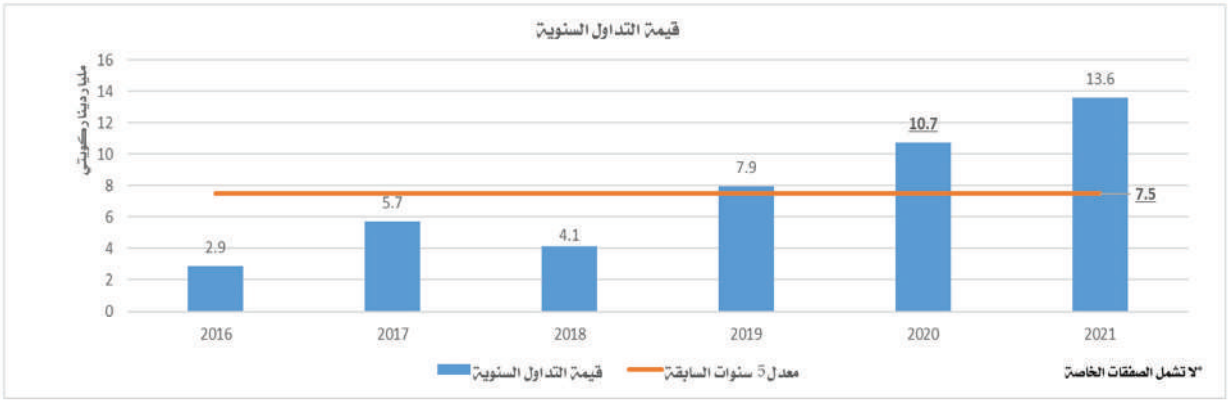

شكل بياني يوضح قيمة التداول الإجمالية خلال الفترة (2016-2021) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة البالغ 7.5 مليار دينار كويتي.

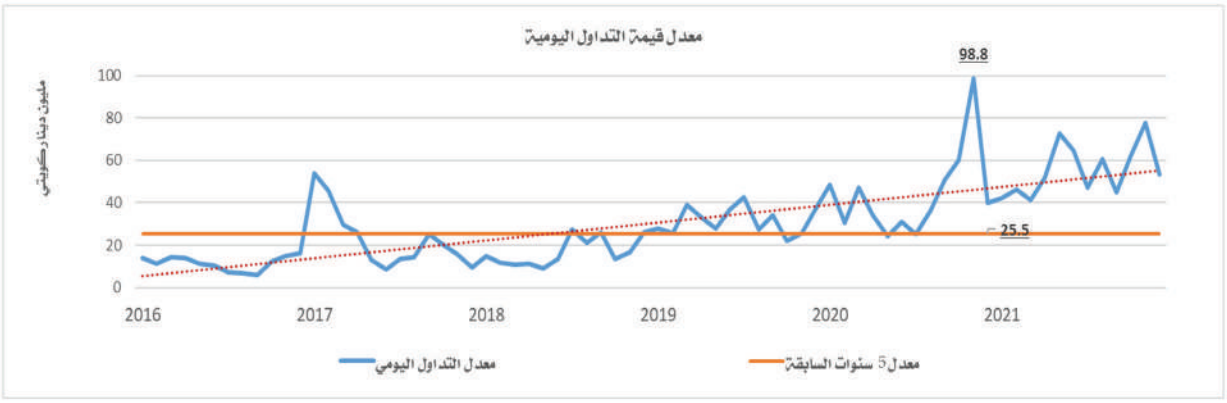

شكل بياني يوضح معدل قيمة التداول اليومية خلال الفترة (2016-2021) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة البالغ 25.5 مليون دينار كويتي

حجم الصفقات

يوضح الشكل البياني التالي معدل حجم الصفقات اليومية خلال العام 2021 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:

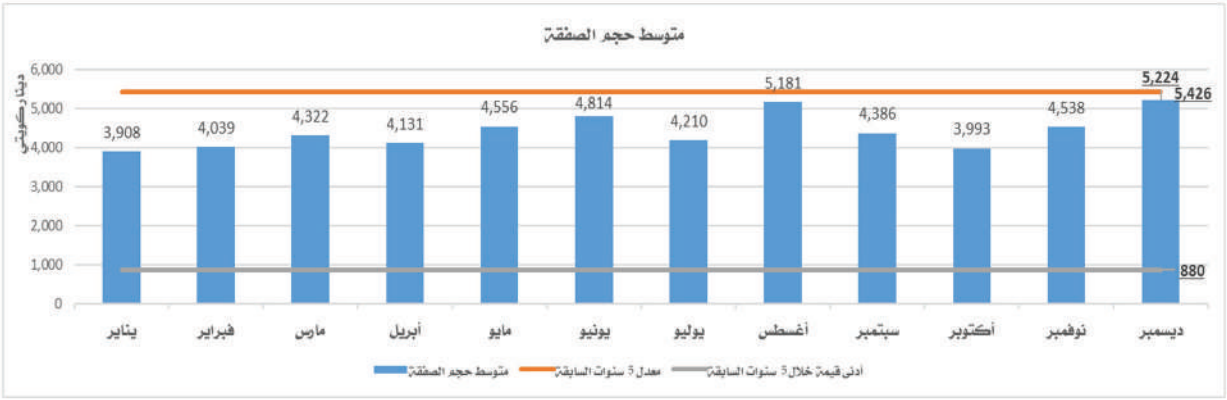

بلغ معدل حجم الصفقات اليومية ذروته خلال العام 2021 في شهر ديسمبر بقيمة بلغت 5,224 دينار كويتي، كما بلغ متوسط قيمة هذا المعدل خلال السنوات الخمس السابقة 5,426 دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.

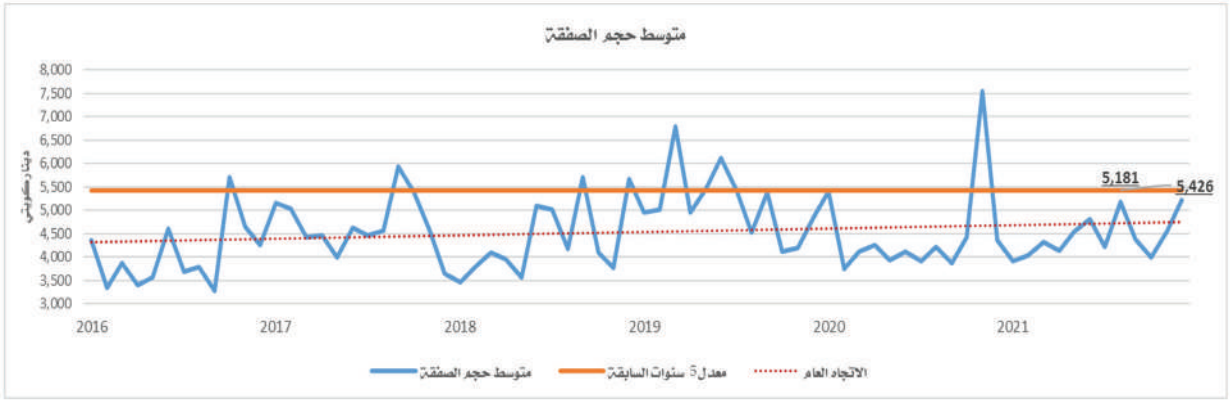

شكل بياني يوضح معدل حجم الصفقات خلال الفترة (2016-2021) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة.

الفواصل السعرية

يوضح الشكل البياني التالي عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها خلال العام 2021 ومقارنتها مع متوسط تلك الفترة:

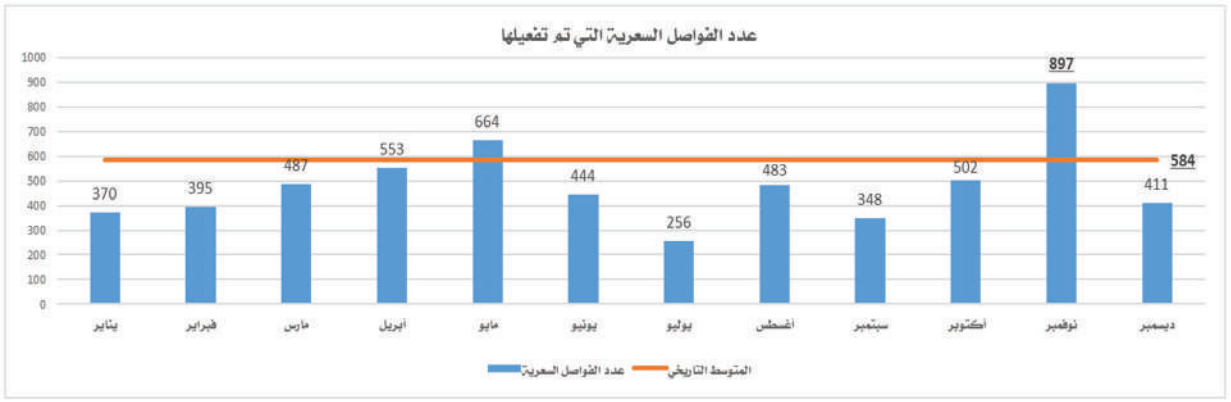

- دخل نظام الفواصل السعرية حيز العمل في شهر أبريل 2018 مع إطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير منظومة سوق المال، وقد بلغ عدد الفواصل السعرية أعلى مستوياته خلال العام 2021 في شهر نوفمبر حيث تم تفعيل (897) فاصلاً سعرياً.
- بلغ متوسط عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها شهرياً منذ بداية العمل بها في شهر أبريل 2018 (584) فاصلاً سعرياً شهرياً.

القيمة السوقية:

بلغت القيمة السوقية لبورصة الكويت 41 مليار دينار كويتي في نهاية العام 2021، وبلغ معدل القيمة السوقية خلال السنوات الخمس السابقة 33 مليار دينار كويتي.

الشكل البياني التالي يوضح القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت في نهاية سنة 2021 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة.

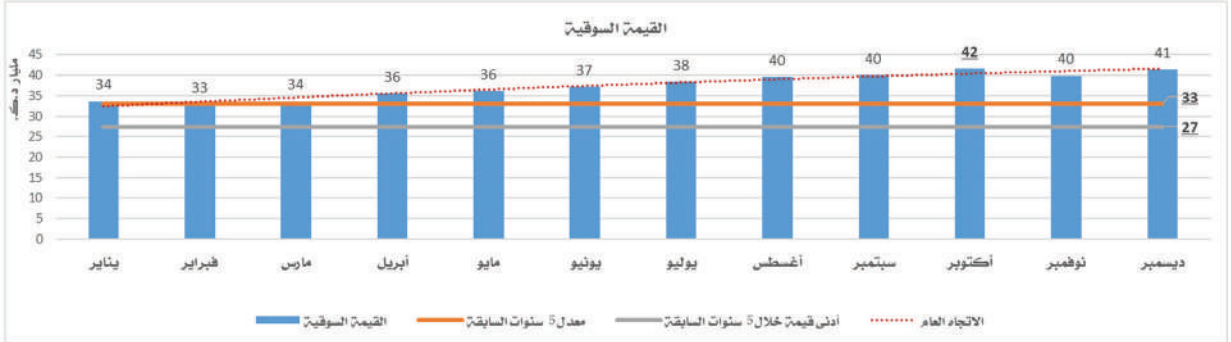

مؤشر سيولة السوق

يوضح الجدول التالي معدل مؤشر سرعة دوران السهم (Turnover Velocity) خلال العام 2021 ومقارنته مع معدل العام 2020:

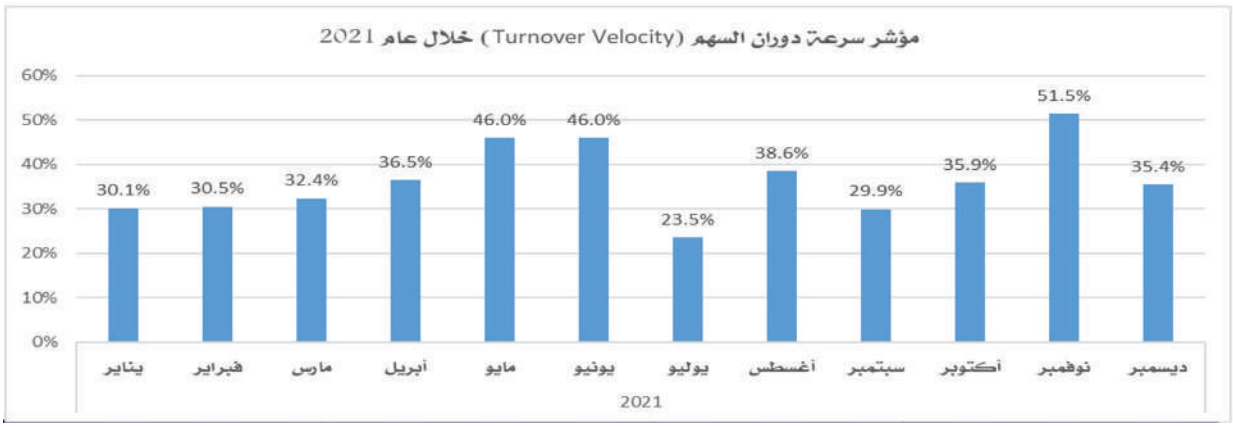

السنة	قيمة التداول	القيمة السوقية	مؤشر سرعة دوران السهم
2020	10,765,962,611	32,243,916,778	%33.39
2021	13,698,255,144	41,427,677,852	%33.07

- بلغ مؤشر سرعة دوران السهم (Annual Turnover Velocity) خلال العام 2021 ما نسبته 33.1%
- بلغ المؤشر ذروته خلال هذه السنة في شهر نوفمبر بنسبة 51.5%.
- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم خلال الشهر (Monthly Turnover Velocity) على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم الشهري Monthly Turnover Velocity} = \frac{\text{قيمة التداول الشهرية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية الشهر}} \times 12$$

- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم (Annual Turnover Velocity) خلال السنة على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم السنوي Annual Turnover Velocity} = \frac{\text{قيمة التداول السنوية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية السنة}}$$

القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع

يلخص الجدول التالي القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع في نهاية سنة 2021:

القطاع	القيمة السوقية	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة التداول	النسبة من إجمالي قيمة التداول	كمية التداول	القيمة من إجمالي كمية التداول	عدد الصفقات	النسبة من إجمالي عدد الصفقات
البنوك	23,943,242,147	57.9%	4,875,557,768	35.9%	12,743,361,735	15.1%	510,352	16.8%
الخدمات المالية	4,014,395,489	9.7%	3,732,371,024	27.5%	35,889,433,280	42.5%	1,035,762	34.0%
العقار	2,791,425,754	6.8%	1,888,091,359	13.9%	19,542,886,702	23.2%	586,515	19.3%
التأمين	611,507,568	1.5%	68,108,277	0.5%	628,265,873	0.7%	34,254	1.1%
صناعية	3,910,309,829	9.5%	1,649,316,354	12.1%	5,343,770,436	6.3%	418,691	13.8%
مواد أساسية	876,062,476	2.1%	162,583,570	1.2%	284,705,276	0.3%	46,254	1.5%
الخدمات الاستهلاكية	673,273,750	1.6%	305,579,860	2.3%	2,413,735,124	2.9%	135,852	4.5%
الإتصالات	3,337,933,713	8.1%	571,904,040	4.2%	4,122,375,884	4.9%	136,691	4.5%
الطاقة	287,986,537	0.7%	133,454,518	1.0%	2,781,250,436	3.3%	79,890	2.6%
التكنولوجيا	9,399,982	0.0%	3,627,854	0.0%	39,083,730	0.0%	3,631	0.1%
الرعاية الصحية	395,198,505	1.0%	1,481,157	0.0%	2,283,608	0.0%	1,226	0.0%
السلع الاستهلاكية	219,194,301	0.5%	74,921,896	0.6%	139,463,511	0.2%	20,133	0.7%
منافع	250,800,000	0.6%	110,353,840	0.8%	444,037,633	0.5%	35,355	1.2%
إجمالي السوق	41,320,730,052	100%	13,577,351,517	100%	84,374,653,228	100%	3,044,606	100%

- تصدر قطاع البنوك القطاعات الأكبر من حيث القيمة السوقية بقيمة إجمالية بلغت 24 مليار دينار كويتي وبنسبه بلغت 57.9% من إجمالي القيمة السوقية.
- كما تصدر قطاع البنوك القطاعات الأعلى من حيث قيمة التداول التي بلغت 4.9 مليار دينار كويتي وشكلت ما نسبته 35.9% من إجمالي القيمة المتداولة في السوق، كما تصدر قطاع الخدمات المالية كمية التداول وعدد الصفقات، حيث بلغت كمية التداول 35.9 مليار سهم وشكلت ما نسبته 42.5% من إجمالي الكمية المتداولة في السوق، وبلغ عدد الصفقات ا مليون صفقة وشكلت ما نسبته 34% من إجمالي عدد الصفقات في السوق.

قيمة ملكيات الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت

اسم الجهة	2021		2020		التغير في قيمة الملكية (دينار كويتي)	التغيير في نسبة الملكية
	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية		
الامانة العامة للاوقاف	514,179,428	1.22%	380,905,918	1.18%	133,273,510	0.043%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	0	0%	28,486,200	0.09%	-28,486,200	-0.088%
الهيئة العامة لشئون القصر	734,023,685	1.75%	550,084,250	1.71%	183,939,435	0.042%
الهيئة العامة للاستثمار	2,661,605,825	6.34%	2,128,137,242	6.60%	533,468,582	-0.262%
صندوق وفرة	4,040,503	0.01%	2,885,368	0.01%	1,155,134	0.001%
مؤسسة البترول الكويتية	30,220,206	0.07%	23,806,861	0.07%	6,413,345	-0.002%
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	27,628,106	0.07%	25,619,303	0.08%	2,008,803	-0.014%
إجمالي ملكية الجهات الحكومية	3,971,697,752	9.46%	3,139,925,142	9.74%	831,772,610	-0.280%
إجمالي السوق	41,992,640,658	100%	32,243,916,778	100%		

- بلغ إجمالي قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت 3.97 مليار دينار كويتي وتمثل الملكية 9.46% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت وارتفعت قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت بمقدار 831.8 مليون دينار كويتي حيث مثلت ملكية الجهات الحكومية الكويتية 9.74% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت في نهاية عام 2020.

ملخص التداول حسب الجنسية والفئة

التداول حسب الجنسية

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الكويتيين والأجانب خلال الفترة من 2016 إلى 2021 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:

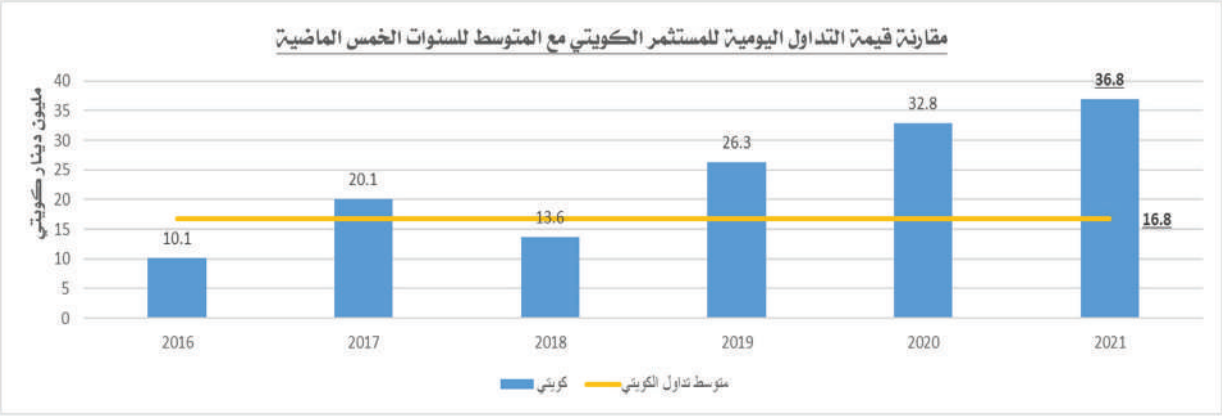

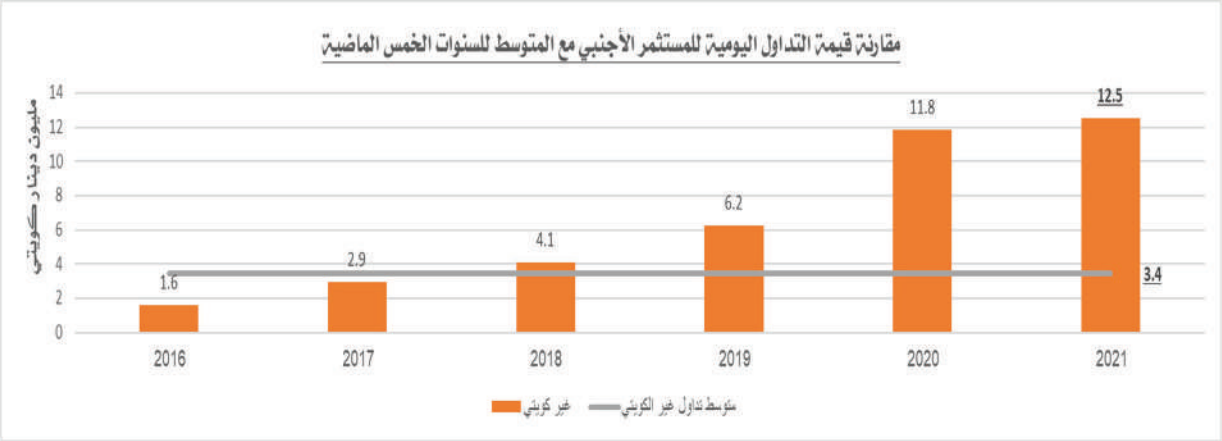

- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الكويتيين اليومية 36.8 مليون دينار كويتي خلال العام 2021 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 4 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2020.
- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأجانب اليومية 12.5 مليون دينار كويتي خلال العام 2021 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 0.7 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2020، وتمثل قيمة تداول الأجانب اليومية خلال عام 2021 أعلى قيمة خلال الفترة من 2016 إلى 2021 وذلك بعد ضم الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في سنة 2020 وانضمام الكويت إلى كل من مؤشر FTSE للأسواق الناشئة الثانوية ومؤشر S&P DJI للأسواق الناشئة.

التداول حسب نوع المستثمر

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الأفراد والمؤسسات خلال الفترة من 2016 إلى 2021 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:

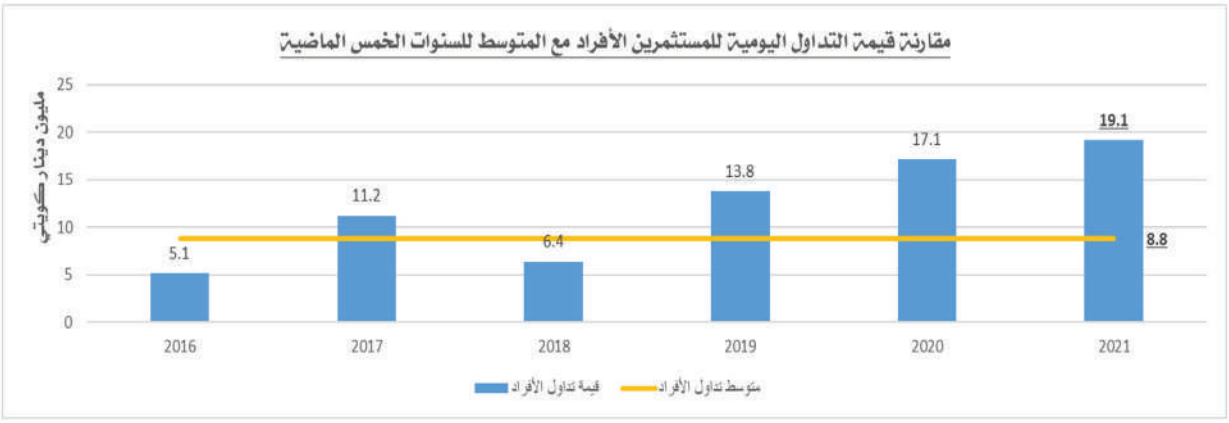

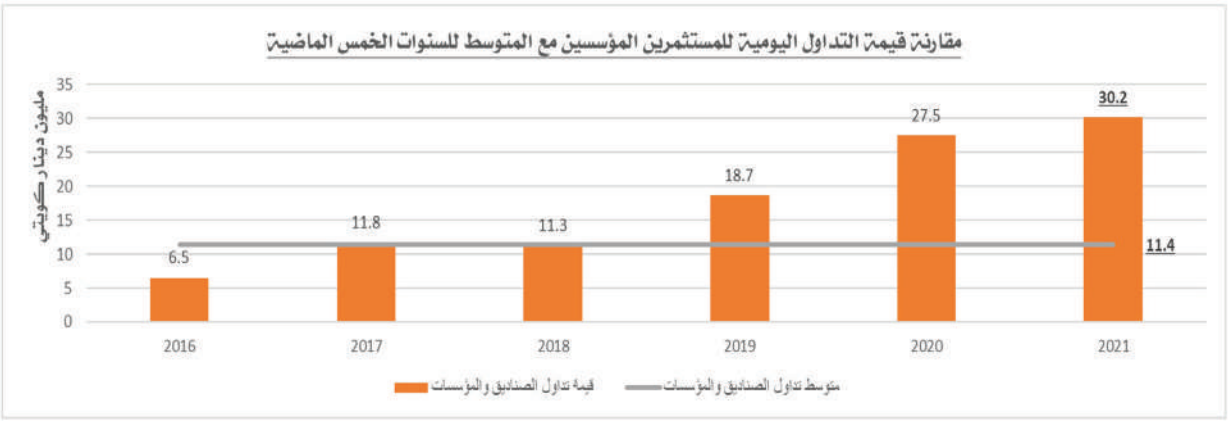

- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأفراد اليومية 19.1 مليون دينار كويتي خلال العام 2021 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 2 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2020.
- بلغ متوسط قيمة تداول الصناديق والمؤسسات اليومية 30.2 مليون دينار كويتي خلال العام 2021 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 2.7 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2020.

هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال

www.cma.gov.kw
+965 1888898
@cma_kwt
@cma_kwt
@cma_kwt
cma-kw
@cmagovkw